Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

103210

#القطاع الخاص ركيزة لدعم التنمية

الفرص
رأس المال
النمو
التأثير

ركيزة أساسية

ركيزة أساسية
ضروري للغاية؛ بالغ الأهمية
"الوظائف ركيزة أساسية لدوام الرخاء"

3-2
منظور القيادة

19-4
ركيزة أساسية

لماذا يحظى القطاع الخاص بأهمية بالنسبة للتنمية 4

27-20
النتائج العالمية لعمل المؤسسة

فريق جهاز إدارة المؤسسة 20
أبرز الأنشطة المالية للمؤسسة 23
أبرز أنشطة عمليات المؤسسة 23
الأثر العالمي لعمل المؤسسة 24

55-28
تأثير القطاع الخاص

حفز النمو 30
بناء القدرة على مجابهة التحديات 40
تحسين الأحوال المعيشية 48

104-56
نبذة عن المؤسسة

تؤمن مؤسسة التمويل الدولية بأن استثمارات القطاع الخاص تمثل ركيزة أساسية كي يتمكن العالم من إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك.

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2015

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

ركيزة أساسية
رَكِيزَةٌ أَساسِيّة

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم

لقد كان هذا العام محوريا بالنسبة للتنمية العالمية. إن قرارات المجتمع الدولي في عام 2015 ستكون لها آثار طويلة الأجل على قدرة العالم على الوصول إلى هدفنا لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

اليوم، لا يزال هناك نحو مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. وهذا رقم كبير جدا، لكن من المهم أن نتذكر أن العالم قد نجح خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية في خفض معدل الفقر المدقع بأكثر من الثلثين. وخلال تلك الفترة، نجح العديد من البلدان في تحويل ما يبدو أنه مستحيل التحقيق إلى شيء ممكن التحقيق.

”بالعمل معا يمكننا تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع، وإتاحة الفرص للفقراء والمهمشين. وبوسعنا أن نكون الجيل الذي يضع حدا للفقر المدقع“.

إن إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 سيكون أمرا صعبا، لكنه قابل للتحقق على نحو كامل. ولعشرات السنين، قامت المؤسسات الرئيسية لمجموعة البنك الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار – بتحليل تجاربها وخبراتها العالمية في مكافحة الفقر واستخلاص الدروس منها. لقد تعلمنا من ذلك ما يصلح استخدامه في عملية التنمية وما لا يصلح في سياقات محددة، وترسخت أمامنا بعض أنماط العمل الواضحة.

تظهر الشواهد أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من خلال إستراتيجية ”النمو والاستثمار والتأمين“. ويجب أن نعمل على تشجيع النموالاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع؛ وعلينا الاستثمار في الناس – وخاصة في الصحة والتعليم؛ ويجب أن نبني شبكات أمان اجتماعي وأن نوفر سبل الحماية ضد الكوارث الطبيعية والأوبئة للحيلولة دون سقوط الناس في براثن الفقر المدقع.

إننا نعلم أيضا أن مجموعة البنك الدولي، بصفتها مؤسسة، يجب أن تلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل على نحو أفضل. وفي عالم أصبح فيه الحصول على رأس المال أكثر سهولة، لا بد أن نؤكد على أهم مواطن قوتنا – وهي التزاوج بين معرفتنا الواسعة والتمويل المبتكر لتقديم برامج يكون لها أكبر تأثير على الفئات الأشد فقراً. وهدفنا هو مساعدة البلدان على تحويل الخبرات العالمية إلى معارف عملية لحل أشد مشاكلها صعوبة.

وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم حوالي 60 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات الرأسمالية والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. وقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبالغ قياسية من التمويل عن أي عام، باستثناء مستوى الذروة أثناء الأزمة المالية العالمية، بمجموع ارتباطات قدرها 23.5 مليار دولار. وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، ارتباطات بقيمة 19 مليار دولار، وكان هذا أقوى أول عام في أي دورة من دورات إعادة تجديد موارد المؤسسة على الإطلاق. وبفضل جهاز موظفينا المخلصين والمتفانين، تمكّنا من تدعيم مستوى أدائنا وضمان نقل ما لدينا من معارف وخبرة إنمائية داخل مجموعة البنك بقدر أكبر من السهولة في مختلف أنحاء العالم.

ومع سعي العالم إلى زيادة التمويل الإنمائي من مليارات إلى تريليونات الدولارات – من مصادر تمويل من البلدان مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، فإن العمل الذي تضطلع به مجموعة البنك الدولي بأكملها سيكون بالغ الأهمية في حفز تدفق استثمارات القطاع الخاص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الهشة. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهما مؤسستا مجموعة البنك اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، على تدعيم جهودهما في هذا الاتجاه. وقد بلغ ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص حوالي 17.7 مليار دولار، منها نحو 7.1 مليار دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.8 مليار دولار من ضمانات المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان التي تدعم عدة عمليات استثمار، بما في ذلك في مشروعات البنية التحتية الضرورية.

إن هناك نحو مليار شخص يعيشون في فقر مدقع بحاجة إلى فرصة متكافئة كي يتمكنوا من أن يعيشوا حياة أفضل. وهم يعولون على السياسات والبرامج التي تمنحهم هذه الفرصة. وعلى الحكومات اغتنام هذه اللحظة. ويجب على شركائنا من القطاع الخاص استكشاف فرص استثمار جديدة. ولا بد أن تعمل مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الشريكة والشركاء الجدد المرتقبون معا لاقتناص هذه الفرصة وعدم إضاعتها والتعاون بإيمان راسخ. فبالعمل معا يمكننا تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع، وإتاحة الفرص للفقراء والمهمشين. وبوسعنا أن نكون الجيل الذي يضع حدا للفقر المدقع.

الدكتور جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

الارتباطات العالمية

استمرت مجموعة البنك الدولي في تقديم دعم قوي للبلدان النامية خلال العام الماضي مع التركيز على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

60
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في
أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى
البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس
التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

تأثير أنشطتنا

استفادت مجموعة البنك الدولي من مواضع قوتها وخبراتها المهنية ومواردها لمساعدة البلدان والشركاء الآخرين في إحداث أثر حقيقي على التنمية – وذلك من خلال دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتشجيع اشتمال الجميع، وضمان تحقيق الاستدامة.

دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

49
مليون شخص ومؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة حصلوا على خدمات مالية

27,700
كيلومتر من الطرق تم بناؤها أو إعادة تأهيلها

مؤسسة التمويل الدولية

237
مليون مستهلك حصلوا على خطوط هاتفية

2.5
مليون فرصة عمل جديدة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

14.7
مليار دولار من القروض الجديدة لمنشآت الأعمال أصدرتها المؤسسات المتعاملة مع الوكالة

100,325
فرصة عمل جديدة

تشجيع الاشتمال

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

123
مليون شخص حصلوا على خدمات الصحة والتغذية والسكان

14.5
مليون مستفيد شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

مؤسسة التمويل الدولية

3.5
مليون طالب حصلوا على إعانات تعليمية

3.4
مليون مزارع حصلوا على المساعدة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

21.8
مليون شخص حصلوا على الكهرباء

142
مليون شخص حصلوا على خدمات النقل

ضمان الاستدامة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية

41
مليون طن من مكافئ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المتوقع تخفيضها بمساندة من الأدوات الخاصة لتمويل الأنشطة المناخية

34
بلدا جرى تدعيم أنظمتها لإدارة شؤون المالية العامة

مؤسسة التمويل الدولية

19.5
مليار دولار من الإيرادات حصلت عليها الحكومات من الجهات المتعاملة مع المؤسسة

9.7
مليون طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة من المتوقع خفضها نتيجة لاستثمارات المؤسسة في السنة المالية 2015

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

4
ملايين شخص حصلوا على إمدادات المياه النظيفة

3
مليارات دولار من الإيرادات التي حصلت عليها الحكومات من المؤسسات المتعاملة مع الوكالة

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين فئات المجتمع، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية

تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يقدم تسهيلات دولية من أجل التوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

تمويل مجموعة البنك الدولي للبلدان الشريكة

بالسنة المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2015	2014	2013	2012	2011
الارتباطات[أ]	59,776	58,190	50,232	51,221	56,424
المدفوعات[ب]	44,582	44,398	40,570	42,390	42,028
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	23,528	18,604	15,249	20,582	26,737
المدفوعات	19,012	18,761	16,030	19,777	21,879
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	18,966	22,239	16,298	14,753	16,269
المدفوعات	12,905	13,432	11,228	11,061	10,282
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[ج]	10,539	9,967	11,008	9,241	7,491
المدفوعات	9,264	8,904	9,971	7,981	6,715
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,828	3,155	2,781	2,657	2,099
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	3,914	4,225	4,897	3,988	3828
المدفوعات	3,401	3,301	3,341	3,571	3,152

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصندوق الاستئماني على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبالغ المذكورة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الدولي التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص. لايتضمن تمويلا أو أموالا قصيرة الأجل تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ركيزة أساسية

رَكِيزَةٌ أَساسِيّة

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

دأبت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، طوال تاريخها، على الاضطلاع بالمهام الصعبة - وهي تعلم جيداً أن الدروس التي تتعلمها ستساعدها على توجيه دفة القطاع الخاص للمساهمة بدرجة أكبر في تحقيق النمو والحد من الفقر.

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها حصريا على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

والمؤسسة، التي أُنشئت في عام 1956، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلدا، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياساتها.

ومع انتشارها في أكثر من 100 بلد على مستوى العالم ووجود شبكة تضم مئات المؤسسات المالية وأكثر من 2000 جهة متعاملة معها من القطاع الخاص، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضعية فريدة لخلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها.

فهي تستخدم رأس مالها وخبراتها التخصصية ونفوذها من أجل المساعدة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

من الضروري أن يضطلع القطاعان العام والخاص بالدور المنوط بكل منهما.

منظور القيادة

رسالة من جين-يونغ كاي، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

إن احتياجات بلدان العالم النامية هائلة.

لكن تجاربنا على مدار العشرين عاما الماضية قد أظهرت أن وجود شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص يمكنه تحقيق نتائج باهرة. ومنذ عام 1990، تراجعت أعداد الفقراء المدقعين بنسبة تتجاوز النصف، كما ازداد حجم الطبقة المتوسطة العاملة في البلدان النامية ثلاثة أمثال تقريبا.

وقد بدأ المجتمع الدولي حاليا مبادرة طموحة – ممثلة في أهداف التنمية المستدامة - للتصدي لمختلف التحديات التي تعوق تحقيق التقدم والرخاء في البلدان النامية. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف في الخمسة عشر عاما المقبلة تريليونات الدولارات سنويا. كما سيقتضي من العالم أن يطلق العنان لقوة اقتصادات السوق - التي تعمل بأكبر قدر من الفاعلية عندما تتسم بالإنصاف والشفافية والشمول. ومن الضروري أن يضطلع القطاعان العام والخاص بالدور المنوط بكل منهما في هذا الجهد.

وتؤمن مؤسسة التمويل الدولية أن القطاع الخاص يمثل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة – وتعرف كيف تبني الشراكات الضرورية بين القطاعين العام

والخاص للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا للتنمية. وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع استثماراتنا طويلة الأجل في البلدان النامية 17.7 مليار دولار، بزيادة قدرها 17 في المائة عن العام السابق. وقد عبأت المؤسسة أكثر من ثلث هذا المبلغ – أي أكثر من 7 مليارات دولار – من مستثمرين آخرين انضموا إلى مشاريعنا نتيجة لسجلنا الناجح الذي يمتد لستين عاما في تحقيق النتائج الإنمائية القوية، مع تحقيق عائد مالي قوي.

وساعد عملنا في إطلاق الشرارة لخلق الفرص في أكثر من 100 بلد نام، وخاصة في الأسواق الأكثر صعوبة. وبلغ إجمالي استثماراتنا طويلة الأجل في بلدان العالم الأشدّ فقرا - وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي، حوالي 4.7 مليار دولار، وشكل ذلك أكثر من ثلث مشاريعنا. وجاء حوالي 10 في المائة من مشاريعنا، بإجمالي يزيد على 600 مليون دولار، في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات في العالم.

وبذلك، ساعدنا الجهات المتعاملة معنا على تحسين الأحوال المعيشية للسكان ودفع عجلة النمو المستدام إلى الأمام. ووفرت الجهات المتعاملة معنا 2.5 مليون فرصة عمل، وساعدت في تعليم 3.5 مليون طالب، وعالجت أكثر من 17 مليون مريض. كما وفرت الكهرباء لما يبلغ 56 مليون مشترك، وأوصلت المياه لأكثر من 23 مليونا، والغاز لحوالي 35 مليونا.

وحققت المؤسسة كل ذلك بالرغم من ظروف الأسواق المتقلبة، وتراجع أسعار السلع الأولية، والاضطرابات السياسية في العديد من المناطق. وفي أثناء هذا العام، أماطت المؤسسة اللثام عن عدة مشاريع ذات إمكانات إنمائية هائلة. فقد ساعدت كولومبيا في مشروع طموح لتحديث الطرق بتكلفة قدرها 24 مليار دولار. كما لعبت دورا محفزا في تعميق أسواق رأس المال في الهند، ونفذت برنامج سندات مقومة بالروبية الهندية في الخارج شجع نجاحه البنك المركزي الهندي على النظر في السماح للشركات المحلية بإصدار سندات مماثلة في الأسواق الخارجية. ووافقت المؤسسة على تقديم حزمة تمويل بقيمة 300 مليون دولار للمساعدة في إنشاء أكبر مزرعة لتوليد الكهرباء من الرياح في منطقة أمريكا الوسطى.

واستمرت المؤسسة في تحقيق نتائج قوية للجهات المتعاملة معنا من خلال عملنا الاستشاري، إذ أعرب أكثر من 90 في المائة من الجهات التي حصلت على خدماتنا الاستشارية عن رضاها عن عمل المؤسسة. وجاء حوالي ثلثي عملنا الاستشاري في البلدان الأشدّ فقرا في العالم – بما في ذلك 20 في المائة في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات.

وحافظت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة على مسار نموها، وارتفعت قيمة الأصول التي تديرها إلى 8.5 مليار دولار في تسعة صناديق استثمار، وعبأت 761 مليون دولار لمشاريع المؤسسة.

إنني فخور بجهود موظفي المؤسسة في تحسين الأحوال المعيشية لملايين البشر في البلدان النامية. ومازال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به للتصدي لتحديات التنمية - وخاصة في تعبئة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنني على ثقة من أن أداء المؤسسة يؤهلها لمجابهة هذه التحديات في السنوات المقبلة.

جين-يونغ كاي

نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

ركيزة أساسية: لماذا يحظى القطاع الخاص باهمية بالنسبة للتنمية

لقد حقق العالم في العشرين عاما الماضية تقدما غير عادي في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى انتشال أكثر من 700 مليون شخص من براثن الفقر المدقع، وتوفير ملايين الوظائف في الوقت نفسه. غير أن الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام 2008 أدت إلى إبطاء وتيرة هذا التقدم – ومازال الاقتصاد العالمي يعاني من أجل استعادة زخمه.

لا يزال هناك أكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. ولكي ينجح العالم في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق الرخاء المستدام، لابد أن تتسارع خطى النمو الاقتصادي. ولابد أن يكون النمو قادرا على الصمود في وجه طائفة متنامية من التحديات - كتغير المناخ، والصراعات وعدم الاستقرار، والأوبئة سريعة الانتشار.

ولا يمكن التصدي لهذه التحديات من دون وجود قطاع خاص قوي ومشارك. فالبلدان النامية بحاجة إلى ما يصل إلى تريليوني دولار سنويا من أجل الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والنقل والصحة فقط.

وباعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعرف مؤسسة التمويل الدولية كيف تعبئ مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص لخلق الفرص في أكثر الأماكن صعوبة في العالم. وعلى مدى العقود الستة الماضية، قامت المؤسسة بتعبئة حوالي 2.6 مليار دولار من رؤوس الأموال من حكومات البلدان الأعضاء لتقديم مبالغ كبيرة من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص – بلغ مجموعها حوالي 224 مليار دولار.

ولكن ذلك يتطلب نوعية خاصة من التركيز لضمان وصول منافع نمو القطاع الخاص إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وتلعب المؤسسة دورا مهما في هذا الصدد – عن طريق القيام باستثمارات تتيح المزيد من الفرص للفقراء؛ ومساعدة منشآت الأعمال على تحسين المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات؛ والمساعدة في وضع أنظمة مواتية لمناخ الاستثمار تشجع على تحقيق الرخاء للجميع.

ويحفل هذا العمل بالتحديات وقد ينطوي على أحكام ومفاضلات صعبة. لكن المؤسسة طوال تاريخها دأبت على الاضطلاع بالمهام الصعبة - وهي تعلم جيداً أن الدروس التي تتعلمها من تجاربها ستساعدها في توجيه دفة القطاع الخاص للمساهمة بدرجة أكبر في تحقيق النمو والحد من الفقر.

يتطلب ذلك نوعية خاصة من التركيز
لضمان وصول منافع نمو القطاع الخاص
إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

افتح هنا لرؤية حجم ما أنجزناه.

على مدى العقود الستة الماضية، عبأت المؤسسة حوالي 2.6 مليار دولار من رؤوس الأموال من حكومات البلدان الأعضاء لتوفير مبالغ كبيرة من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص – بلغ مجموعها حوالي 224 مليار دولار. لكن مازال هناك حاجة للمزيد.

تحتاج البلدان النامية إلى ما يصل إلى تريليوني دولار سنويا من أجل الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والنقل والصحة فقط. ويتطلب تحدٍ بهذا الحجم أن يعمل القطاعان العام والخاص معا.

2.6 مليار دولار

رأسمال المؤسسة من البلدان المساهمة منذ عام 1956

224 مليار دولار*

التمويل الذي وفرته المؤسسة من أجل تنمية القطاع الخاص منذ عام 1956

*بدون أخذ أثر التضخم بالحسبان.

250
مليار دولار
التمويل الإضافي اللازم للتعليم سنويا
إنقذ
إنقذ

ركيزة أساسية: الفرص

تتمثل أولوية المؤسسة في إتاحة الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها – في البلدان الأشد فقرا وهشاشة، ولفئات السكان الأكثر عرضة للمعاناة.

تمثل الوظائف غير المستقرة ومنخفضة الأجر العرف السائد لما يبلغ 1.5 مليار شخص في البلدان النامية. ومن الضروري تسريع وتيرة خلق الوظائف، وإتاحة المزيد من الفرص للنساء، وتحديث خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

الاسم: الفرصة
مجموعة الظروف التي تجعل من الممكن القيام بشيء ما. "تحدد فرصة جيدة للأعمال التجارية".

ركيزة أساسية: رأس المال

رأس رأس

تساعد المؤسسة في إطلاق العنان لرأس المال الخاص للمساهمة في عملية التنمية على نحو يشجع تحقيق الرخاء للجميع. وهي تضطلع بذلك من خلال مساعدة منشآت الأعمال على تخفيف حدة المخاطر والارتقاء بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات.

تعني تعبئة رؤوس الأموال الخاصة توفير المزيج المناسب من الحوافز – الذي يوازن بين حاجة القطاع الخاص لتحقيق العائد المالي، وحاجة المجتمع لخدمات ميسورة التكلفة.

الاسم: رأس المال
ثروة في شكل نقد أو أصول أخرى يملكها شخص أو مؤسسة، متاح أو مساهم به من أجل غرض محدد كتأسيس شركة أو لأغراض الاستثمار. "معدلات العائد على رأس المال المستثمر كانت مرتفعة".

مطلوب ما يصل

690

مليار دولار

من التمويل الإضافي لقطاع الكهرباء سنويا

أعمال

مطلوب ما يصل إلى
470
مليار دولار
من التمويل الإضافي لقطاع النقل سنويا

ركيزة أساسية: النمو

نمو

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الشركات في تذليل العقبات التي تقف أمام تحقيق النمو المستدام. وتركز المؤسسة على تدعيم البنية التحتية، وتعزيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل حصول الأفراد على التمويل الذي يحتاجون إليه للنجاح.

يكافح نحو مليار فرد للعيش بأقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. ولكي ينجح العالم في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، لابد أن تتسارع خطى النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

الاسم: النمو
زيادة في القيمة أو النشاط الاقتصادي. "تهدف الحكومة إلى إنعاش النمو الاقتصادي".

ركيزة أساسية: التأثير

تبحث مؤسسة التمويل الدولية عن طرق مبتكرة لتعظيم قدرة القطاع الخاص على خلق الفرص وتعزيز النمو الشامل للجميع وإحداث تأثير إيجابي.

يشعل القطاع الخاص جذوة الابتكار الضروري كي تتمكن اقتصادات البلدان من النمو بقوة والازدهار، متيحا 90 في المائة من الوظائف ومعظم السلع والخدمات التي يحتاج إليها الناس لتحسين أحوالهم المعيشية.

الاسم: التأثير
أثر أو نفوذ شخص أو شيء أو أمر ما على آخر. "للمبادرات الإقليمية للمؤسسة تأثير كبير على خلق الوظائف".

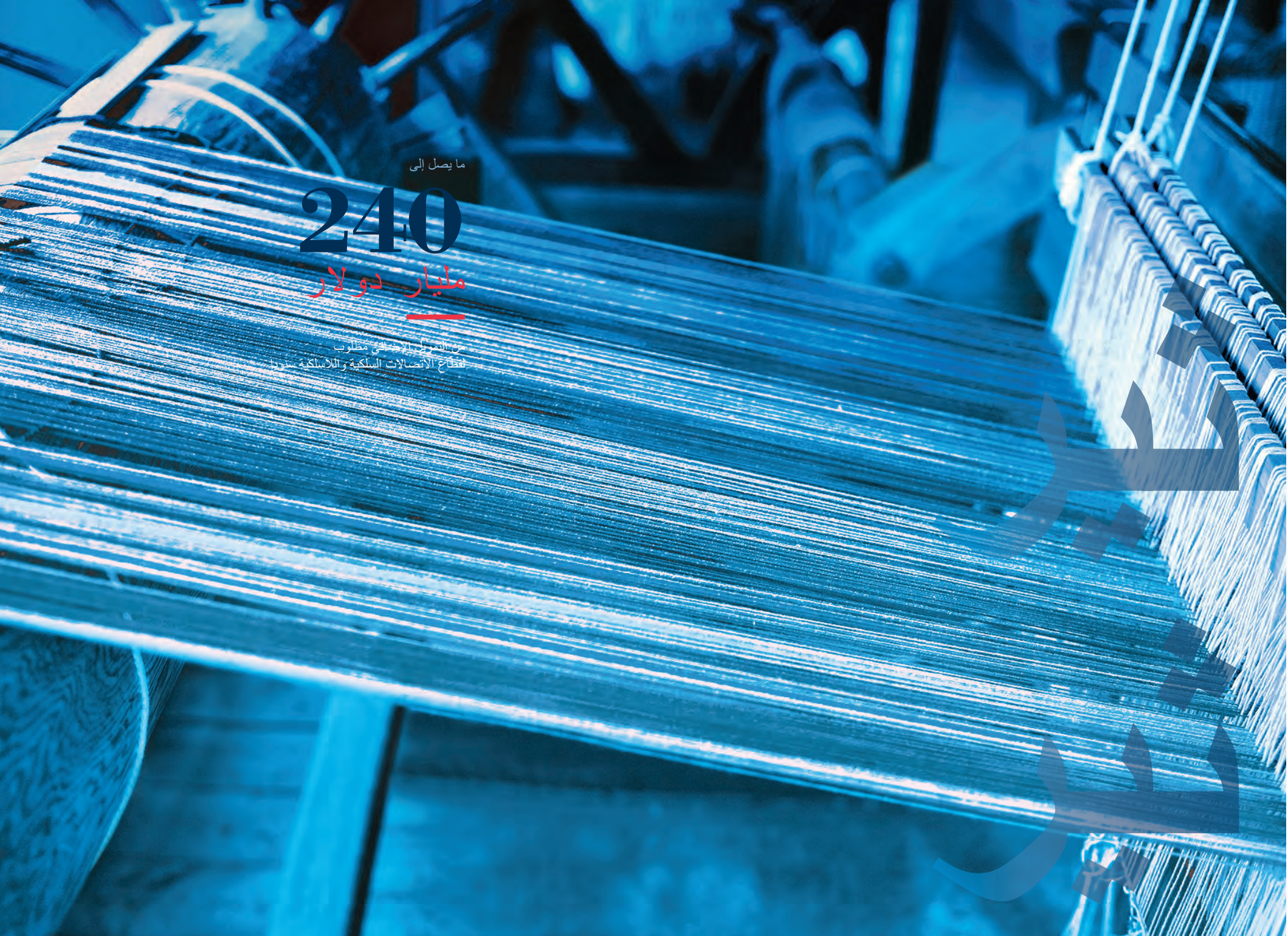

ما يصل إلى

240

مليار دولار

من التمويل الإنمائي مطلوب
لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية سنويا

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يكفل فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية توزيع مواردها واستخدامها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها.

ويستفيد فريق جهاز الإدارة من سنوات طويلة من الخبرة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة والمنظور الثقافي – وهي خصائص نوعية مُعززة للطابع الفريد للمؤسسة. ويُحدد الفريق شكل إستراتيجيات وسياسات المؤسسة، بحيث يضعها في موقع يمكّنها من المساعدة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء في بلدان العالم النامية.

James Scriven، نائب الرئيس لشؤون المخاطر المؤسسية والاستدامة

Jean Philippe Prosper، نائب الرئيس لشؤون خدمات العملاء على مستوى العالم

Nena Stoiljkovic، نائب الرئيس لشؤون الشراكات العالمية، ونائب رئيس مجموعة البنك الدولي – الممارسات العالمية

Ethiopis Tafara، نائب الرئيس والمستشار القانوني العام، المخاطر المؤسسية والاستدامة

Gavin Wilson، المسؤول التنفيذي الأول لشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

Jin-Yong Cai، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

Dimitris Tsitsiragos، نائب الرئيس لشؤون خدمات العملاء على مستوى العالم

Anshul Krishan، رئيس جهاز الموظفين

Karin Finkelston، نائب الرئيس لشؤون الشراكات العالمية

Jingdong Hua ، نائب الرئيس وأمين الخزانة

استعراض لأهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال العام

في السنة المالية 2015، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية حوالي 18 مليار دولار، منها أكثر من 7 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة عالميا، وخلق فرص عمل جيدة.

أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

	2015	2014	2013	2012	2011
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب للمؤسسة	445	1,483	1,018	1,328	1,579
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	340	251	340	330	600
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	749	1,739	1,350	1,658	2,179
مجموع الأصول	87,548	84,130	77,525	75,761	68,490
صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون	37,578	38,176	34,677	31,438	29,934
القيمة العادلة التقديرية للاستثمارات في أسهم رأس المال	14,834	14,890	13,309	11,977	13,126
النسب الرئيسية					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)	%0.5	%1.8	%1.3	%1.8	%2.4
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)	%1.8	%6.4	%4.8	%6.5	%8.2
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%81	%78	%77	%77	%83
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال	2.6:1	2.7:1	2.6:1	2.7:1	2.6:1
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)	19.2	18.0	16.8	15.5	14.4
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)	22.6	21.6	20.5	19.2	17.9
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة	%7.5	%6.9	%7.2	%6.6	%6.6

* انظر الصفحة رقم 4 الخاصة بمناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية حساب هذه الأرقام: http://www.ifc.org/FinancialReporting

أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2015	2014	2013	2012	2011
ارتباطات استثمارية طويلة الأجل					
عدد المشاريع	406	364	388	365	324
عدد البلدان	83	73	77	78	82
لحساب المؤسسة الخاص	10,539	9,967	11,008	9,241	7,491
تعبئة الموارد الأساسية*					
القروض المشتركة[1]	4,194	3,093	3,098	2,691	4,680
التمويل المنظم (المهيكل)	–	–	–	–	–
مبادرات المؤسسة وغيرها	1,631	1,106	1,696	1,727	1,340
صناديق شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة	761	831	768	437	454
الشراكات بين القطاعين العام والخاص[2]	548	113	942	41	–
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	7,133	5,142	6,504	4,896	6,474
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	9,264	8,904	9,971	7,981	6,715
القروض المشتركة[3]	2,811	2,190	2,142	2,587	2,029
حافظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	2,033	2,011	1,948	1,825	1,737
لحساب المؤسسة الخاص	50,402	51,735	49,617	45,279	42,828
القروض المشتركة[4]	15,330	15,258	13,633	11,166	12,387
التمويل قصير الأجل					
متوسط الرصيد غير المسدد	2,837	3,019	2,739	2,529	1,881
الخدمات الاستشارية					
الإنفاق على برنامج الخدمات الاستشارية	202.1	234.0	231.9	197.0	181.7
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[5]	%65	%66	%65	%65	%64

ملاحظة: غيرت مؤسسة التمويل الدولية ممارسات الإبلاغ الخاصة بها فيما يتعلق بمبالغ الاستثمارات اعتبارا من السنة المالية الحالية. وللمواءمة بين نهجها والنهج المعمول به في البنوك التجارية، ترفع المؤسسة حاليا تقارير عن استثمارات التمويل قصيرة الأجل على نحو منفصل عن الاستثمارات طويلة الأجل. وتُدرج الاستثمارات قصيرة الأجل باعتبارها متوسط الرصيد القائم (غير المسدد) للسنة. ويعكس هذا الشكل خمس سنوات من البيانات محسوبة وفقا لسياسة الإبلاغ الجديدة.

* التمويل المُقدم من مؤسسات مالية أخرى غير المؤسسة الذي أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

1. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجّه لحافظة الإقراض المشترك (MCPP)، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ" (ALPS).
2. التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي لمؤسسات مالية وطنية ومحلية أو حكومية أخرى.
3. يتضمن تقديم قروض من الفئة "ب"، وقروض موازية من خلال وكلاء Agented Parallel Loans، وقروض من البرنامج الموجّه لحافظة الإقراض المشترك.
4. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ"، وقروضا موازية من خلال وكلاء، ومشاركات غير ممولة في تحمل المخاطر، وقروضا من البرنامج الموجّه لحافظة الإقراض المشترك.
5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى النسب المئوية للإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشاريع العالمية.

الأثر العالمي لعمل المؤسسة

ساعد عمل المؤسسة في إطلاق الشرارة لخلق الفرص في 100 بلد نام، وخاصة في الأسواق الأكثر صعوبة.

ذهب أكثر من ثلث استثمارات المؤسسة طويلة الأجل – بإجمالي 4.7 مليار دولار – إلى بلدان العالم الأشدّ فقرا. وجاء تنفيذ حوالي 10 في المائة من مشاريع المؤسسة، بإجمالي يزيد على 600 مليون دولار، في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات في العالم.

17.7
مليار دولار*

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل، منها أكثر من 7 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين

* يشمل ذلك مشاريع عالمية

الأثر العالمي لعمل المؤسسة

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2015 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	1,508	25
B	3,244	157
C	215	57
FI*	256	15
FI-1	1,311	17
FI-2	2,937	100
FI-3	1,067	35
المجموع	**10,539**	**406**

*تنطبق فئة مؤسسات الوساطة المالية (FI) على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشاريع التي كانت قائمة في السابق. يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories، للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة[1]

في 30 يونيو/حزيران 2015 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب العالمي)	حافظة ارتباطات المؤسسة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية للحافظة على مستوى العالم
الهند (1)	4,809	%9.54
الصين (2)	3,608	%7.16
تركيا (3)	3,174	%6.30
البرازيل (4)	2,519	%5.00
نيجيريا (5)	1,621	%3.22
إندونيسيا (6)	1,437	%2.85
إندونيسيا (7)	1,383	%2.74
الاتحاد الروسي (8)	1,188	%2.36
باكستان (9)	1,176	%2.33
كولومبيا (10)	1,026	%2.03

1. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2015

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2015

المجموع	10,539 (%100)	
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	4,697 (%44.6)	
البنية التحتية	2,056 (%19.5)	
الصناعات الزراعية والغابات	1,375 (%13.1)	
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	748 (%7.1)	
النفط والغاز والتعدين	515 (%4.9)	
صناديق الاستثمار	507 (%4.8)	
الصناعات التحويلية	365 (%3.5)	
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	275 (%2.6)	
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,379 (%22.57)	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,288 (%21.71)	
أفريقيا جنوب الصحراء	1,831 (%17.38)	
أوروبا وآسيا الوسطى	1,534 (%14.55)	
جنوب آسيا	1,402 (%13.30)	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	893 (%8.47)	
على الصعيد العالمي	212 (%2.01)	

تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

حسب المناطق		
القروض[1]	7,019 (%66.60)	
مساهمات في أسهم رأس المال[2]	3,187 (%30.24)	
ضمانات	273 (%2.59)	
منتجات إدارة المخاطر	60 (%0.57)	

1. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
2. يشمل منتجات من نوع المساهمات في أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

حافظة ارتباطات المؤسسة للسنة المالية 2015

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2015

المجموع	50,402 (%100)	
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	16,046 (%32)	
البنية التحتية	9,919 (%20)	
الصناعات التحويلية	5,429 (%11)	
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	4,289 (%8)	
صناديق الاستثمار	4,163 (%8)	
الصناعات الزراعية والغابات	3,401 (%7)	
النفط والغاز والتعدين	2,640 (%5)	
تمويل التجارة	2,665 (%5)	
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	1,849 (%4)	
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11,198 (%22)	
أوروبا وآسيا الوسطى	8,947 (%18)	
أفريقيا جنوب الصحراء	8,681 (%17)	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,398 (%17)	
جنوب آسيا	6,053 (%12)	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,923 (%12)	
على الصعيد العالمي	1,203 (%2)	

تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2015
حسب الصناعات

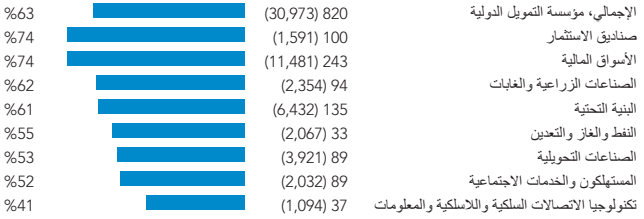

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي إجمالي عدد الشركات التي تم تقييمها، ومجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع بنهاية السنة المالية 2015.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار في السنة المالية 2015
حسب المناطق

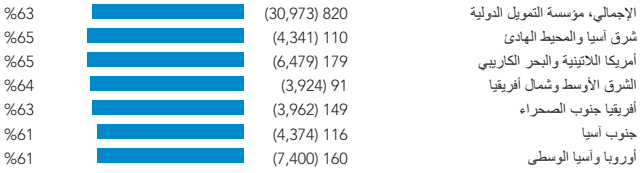

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي إجمالي عدد الشركات التي تم تقييمها، ومجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع بنهاية السنة المالية 2015.

الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2015
المبالغ بملايين الدولارات

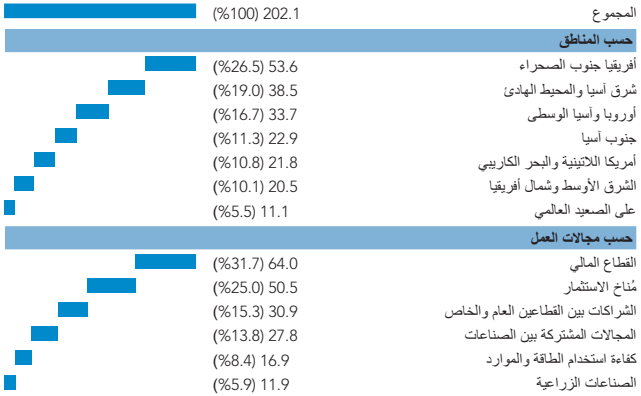

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار المرجحة وغير المرجحة

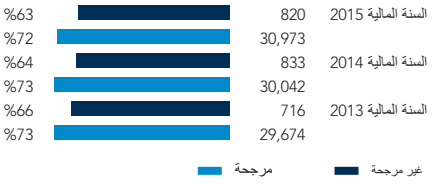

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. أما الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، فتمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

الاستفادة من قوة القطاع الخاص

القطاع الخاص قوة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. فهو يشعل جذوة الابتكار، ويحسن مستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، ويخلق الوظائف وفرص العمل والنمو اللازمين لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.
وتتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضع مثالي يمكِّنها من الاستفادة من قوة القطاع الخاص في التصدي للتحديات الأشد إلحاحاً في عصرنا الحالي.

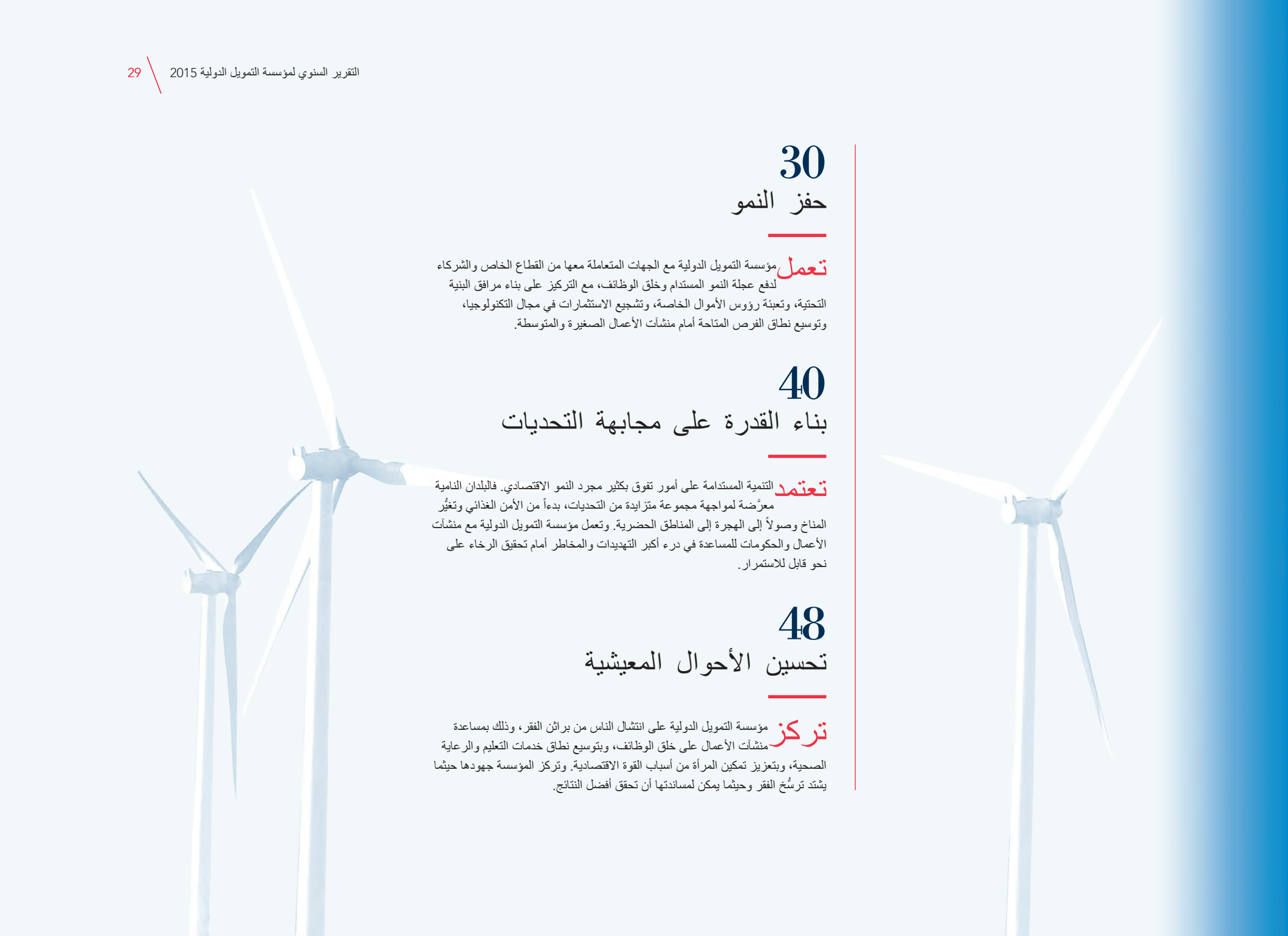

30
حفز النمو

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص والشركاء لدفع عجلة النمو المستدام وخلق الوظائف، مع التركيز على بناء مرافق البنية التحتية، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، وتشجيع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

40
بناء القدرة على مجابهة التحديات

تعتمد التنمية المستدامة على أمور تفوق بكثير مجرد النمو الاقتصادي. فالبلدان النامية معرَّضة لمواجهة مجموعة متزايدة من التحديات، بدءاً من الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ وصولاً إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية مع منشآت الأعمال والحكومات للمساعدة في درء أكبر التهديدات والمخاطر أمام تحقيق الرخاء على نحو قابل للاستمرار.

48
تحسين الأحوال المعيشية

تركز مؤسسة التمويل الدولية على انتشال الناس من براثن الفقر، وذلك بمساعدة منشآت الأعمال على خلق الوظائف، وبتوسيع نطاق خدمات التعليم والرعاية الصحية، وبتعزيز تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية. وتركز المؤسسة جهودها حيثما يشتد ترسُّخ الفقر وحيثما يمكن لمساندتها أن تحقق أفضل النتائج.

حفز النمو: البنية التحتية

إرساء أساس قوي للتنمية

تنفق البلدان النامية نحو تريليون دولار سنوياً على مرافق البنية التحتية، لكن ذلك يمثل بالكاد نصف ما هو مطلوب.

ونتيجة لذلك، هناك أكثر من مليار شخص ما زالوا محرومين من الكهرباء. ويضطر ما يربو على 750 مليون شخص لتحمل مخاطر استخدام المياه غير النظيفة. كما يعاني أكثر من مليار شخص من نقص منافع وسائل النقل الحديثة. وتؤدي هذه التحديات إلى تناقص الإنتاجية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتضييق السبل الحيوية للإفلات من براثن الفقر.

ولا يمكن للحكومات وحدها أن تسد الفجوة في تمويل مرافق البنية التحتية. ولهذا، تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور قيادي في تمويل مشاريع البنية التحتية وإسداء المشورة للحكومات المتعاملة معها بشأن بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي السنة المالية 2015، قدمت المؤسسة 3.9 مليار دولار في شكل تمويل طويل الأجل لمشاريع البنية التحتية، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وأدت الخدمات الاستشارية للمؤسسة إلى تسهيل استثمارات خاصة بقيمة 5.7 مليار دولار في مرافق البنية التحتية العامة، كما يُتوقع أن تساعد 16 مليون شخص في الحصول على الخدمات الأساسية مثل النقل والكهرباء والمياه.

وتعتمد المؤسسة نهجا شاملا لتطوير مرافق البنية التحتية. ففي كولومبيا على سبيل المثال، يقدِّم فريق المؤسسة المعني بالشراكة بين القطاعين العام والخاص المشورة للحكومة بشأن مشروع طموح لتحديث الطرق بتكلفة 24 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت المؤسسة على استثمار 70 مليون دولار في المؤسسة الوطنية للتنمية المالية- وهي إحدى الهيئات الإنمائية بكولومبيا – لأجل المساعدة في تعبئة التمويل لمشاريع البنية التحتية في البلاد.

وفي باكستان حيث لا يزال ملايين الأشخاص غير متصلين بشبكة الكهرباء الوطنية، استثمرت المؤسسة 125 مليون دولار في شركة المضايق الثلاثة الصينية-جنوب آسيا (China Three Gorges South Asia) لمساندة سلسلة من مشاريع الطاقة المائية والشمسية وطاقة الرياح المملوكة للقطاع الخاص. ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع، بمجرد تشغيلها، الكهرباء لأكثر من 11 مليون شخص وأن تزيد قدرة التوليد لدى البلاد بنسبة 15 في المائة.

وفي ميانمار حيث لا يحصل سوى ثلث الأسر المعيشية على الكهرباء، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بمساندة قيام القطاع الخاص بتطوير نحو 750 ميغاوات من قدرات التوليد الجديدة باستخدام الغاز. وتعمل المؤسسة أيضا مع مؤسسات الكهرباء في يانغون وماندالاي لرفع كفاءة توزيع الكهرباء.

كما تعمل المؤسسة على التوسع في توليد الكهرباء في نيبال التي لا تستغل سوى أقل من 1 في المائة من إمكاناتها لتوليد الطاقة الكهرومائية البالغة 83 ألف ميغاوات. وأقامت المؤسسة شراكة مع مجموعة جي إم آر بالهند لتطوير محطة توليد الطاقة الكهرومائية بقدرة 900 ميغاوات في كارنالي العليا ومشروعين لخطوط نقل الكهرباء. وستحصل نيبال على اثني عشر في المائة من الكهرباء المولَّدة مجاناً.

وفي كينيا، تحصل نسبة لا تتعدى 25 في المائة من السكان على الكهرباء. وللمساعدة في توسيع شبكة الكهرباء في البلاد، استثمرت المؤسسة 50 مليون دولار في الشركة الكينية للكهرباء والإنارة، وهي الموزِّع الوطني للكهرباء. كما قدمت المؤسسة المشورة للشركة بشأن كيفية تحسين كفاءتها التشغيلية.

لا يمكن للحكومات وحدها أن تسد الفجوة في تمويل مرافق البنية التحتية. ولهذا، تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور قيادي في تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها بشأن بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

1

مليار

شخص ما زالوا محرومين من الكهرباء

حفز النمو: القدرة على الحصول على التمويل

فتح مسارات جديدة نحو الرخاء

حلمت بيشاكا بيراغي بامتلاك مشروع خاص بها لإنتاج أزياء الساري يدوياً في كولكاتا بالهند. لكنها كانت تكسب أقل من 7 دولارات في الشهر. وكانت تخشى اقتراض المال من المقرضين. وعن ذلك، قالت "إنهم يتعاملون معنا على نحوٍ سيئ للغاية".

لكن بيشاكا حصلت على قرض بقيمة 66 دولارا لتبدأ مشروعها من مؤسسة باندهان للخدمات المالية، وهي إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية. والآن، يعمل لديها 25 فردا وتكسب 400 دولار شهريا. ومع تحسن مستوى دخلها، بات بمقدورها شراء منزل مريح وتحمل تكاليف التعليم الجامعي لابنها.

على مستوى العالم، هناك 2.5 مليار بالغ لا يحصلون على الخدمات المالية الأساسية. وتعاني نحو 200 مليون منشأة من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بلدان الاقتصادات الصاعدة من محدودية فرص الحصول على الخدمات المالية والائتمان.

وتُعد الخدمات المالية الأساسية – بطاقات الخصم وحسابات الأموال الإلكترونية والحسابات المصرفية البسيطة- أدوات قياسية لانتشال الناس من براثن الفقر ولتحفيز النمو الاقتصادي. فهذه الحسابات يمكنها أن توفر للناس مدخلا سريعا إلى الخدمات المصرفية، مما يساعدهم على زيادة دخلهم والتخطيط للنفقات الأسرية والادخار للمستقبل وإدارة المخاطر الاقتصادية على نحو أفضل.

تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا حيويا في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة البنك الدولي، وهو تعميم إمكانية الحصول على التمويل للبالغين بحلول عام 2020. وبالعمل مع شبكة تضم نحو 800 مؤسسة مالية في أكثر من 100 بلد نام، تعتزم

العمل الاستشاري للمؤسسة في أفريقيا مكّن نيمنا دياييتي من تأجير معدات لمشروعها الصغير في السنغال.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

2.5 مليار

بالغ ما زالوا يفتقرون إلى الخدمات المالية الأساسية

بدأت بيشاكا بيراغي مشروعها لإنتاج أزياء الساري يدوياً بقرض قيمته 66 دولارا من إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

تُعد الخدمات المالية الأساسية، مثل الحسابات المصرفية، ركيزة أساسية لانتشال الناس من براثن الفقر ولحفز النمو الاقتصادي.

المؤسسة مع غيرها من مؤسسات مجموعة البنك المساعدة في فتح 600 مليون حساب مصرفي بحلول عام 2020 لمن لا يمتلكون حسابات في الوقت الحالي.

وقد شاركت المؤسسة مؤخرا مع شركة ماستركارد للبطاقات الائتمانية لإنشاء برنامج تسهيلات بقيمة 250 مليون دولار لتعزيز سبل إتاحة الدفع الإلكتروني لملايين الناس في بلدان الأسواق الصاعدة. وسيتيح هذا التعاون للبنوك في البلدان النامية إمكانية زيادة معروضاتها من بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقاً والبطاقات الإلكترونية – التي تُعد أكثر أمانا وكفاءة من المعاملات النقدية- للمزيد من الأشخاص ولمنشآت الأعمال الصغيرة.

وتعمل المؤسسة أيضا على إزالة المعوقات أمام تدفق الائتمان على نحوٍ فاعل ومستدام، وذلك عن طريق تحسين سبل الوصول إلى المعلومات الائتمانية، وتشجيع تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، ومساعدة المؤسسات المالية على تحسين المعايير البيئية والاجتماعية.

وفي أمريكا اللاتينية، تساعد المؤسسة في تحديث نظام تسجيل الضمانات في المنطقة لأجل تمكين المقترضين من رهن الأصول المنقولة لضمان القروض، بدلاً من استخدام الأصول العقارية التقليدية، كالأراضي، في الضمانات. ونتيجة لذلك، بات بمقدور المزيد من منشآت الأعمال الحصول على القروض وتوسيع أنشطتها. وتعمل المؤسسة حاليا على إنشاء مثل هذه الأنظمة في كل من بليز، وسانت لوسيا، والجمهورية الدومينيكية، وترينيداد وتوباغو.

حفز النمو: منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تسريع وتيرة مشاريع العمل الحر المحلية

حصلت سونيا أرياس على قرض عندما أطلقت مشروعها الصغير للمنسوجات قبل سبعة أعوام في ميدلين بكولومبيا، لكن ارتفاع سعر الفائدة تسبب في نقص السيولة النقدية التي تحتاجها لإعادة الاستثمار. وتذكر سونيا أنها كانت تشعر أثناء سداد القرض وكأنها "تُضرب بعصا".

والآن، ثمة أداة مالية غير معروفة للكثيرين تعود بأثر كبير على أرياس وغيرها من أصحاب المشاريع الصغيرة ممن لا يملكون الشكل المناسب من الضمانات للحصول على قروض تقليدية. وتشكِّل منشآت الأعمال الأصغر حجما غالبية منشآت الأعمال في أمريكا اللاتينية. ويتيح سجل الضمانات الجديد في كولومبيا لهذه المنشآت إمكانية الاستفادة من الأصول الصغيرة التي بحجم ماكينة الخياطة في الحصول على القروض.

وقد تحققت نتائج مذهلة. فمنذ إصدار هذا السجل في عام 2014، سجل الآلاف من أصحاب منشآت الأعمال أكثر من مليون أصل بقيمة تتجاوز 93 مليار دولار. وتضم الجهات المقرضة بعض أكبر البنوك العاملة في البلاد.

تمثل مشاريع العمل الحر المحلية قاطرة للاقتصادات الصاعدة، وتشكِّل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة حوالي 90 في المائة من منشآت الأعمال وتوفر أكثر من 50 في المائة من فرص العمل على مستوى العالم. لكن إمكانية الحصول على رأس المال، لاسيما لمنشآت الأعمال التي تملكها النساء، تقتصر غالباً على القروض ذات أسعار الفائدة المرهقة.

قرض من إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة ساعد سيدة بيومي على توسيع متجر التحف التذكارية الخاص بها بالقرب من الأهرامات المصرية.

وترى مؤسسة التمويل الدولية أن تدعيم هذه المنشآت هو أحد العناصر الرئيسية في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتقدم المؤسسة الاستثمارات والمشورة لمنشآت الأعمال الأصغر حجما في أكثر من 80 بلدا مع التركيز على كل مرحلة من مراحل تطوير أنشطة الأعمال- إصلاح مناخ الاستثمار، وتدعيم مهارات الإدارة، وإتاحة الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق. وتلعب المؤسسة أيضا دورا رئيسيا في تعبئة التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عالمياً، إذ تقوم بدور المستشار
الفني في هذا المجال لمجموعة الاقتصادات الكبرى العشرين في العالم.

وفي عام 2014، عملت المؤسسة في مختلف أنحاء العالم مع المؤسسات المالية التي تركز على إقراض منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبلغت قيمة حافظة القروض القائمة لهذه المؤسسات حوالي 270 مليار دولار في شكل قروض صغرى وصغيرة ومتوسطة. كما قدَّم برنامج المؤسسة العالمي للخدمات المصرفية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المشورة لبعض الجهات المتعاملة مع المؤسسة بشأن ما يزيد على 70 مشروعا في أكثر من 40 بلدا. وكان نحو ثلثي هذه المشاريع في البلدان الأشد فقرا و15 في المائة منها في المناطق المتأثرة بالصراعات.

وفي الأردن، ساعدت المؤسسة بنك الاتحاد على إطلاق نموذج مصرفي جديد يساند النساء، لاسيما اللاتي يمتلكن منشآت أعمال صغيرة. ويأتي هذا البرنامج في إطار مبادرة أكبر حجما سهلت تقديم قروض بقيمة تتجاوز 1.7 مليار دولار لهذه المنشآت، مما يساند توفير حوالي 120 ألف فرصة عمل.

وفي بيرو، تواجه منشآت الأعمال الصغيرة تحديات في الحصول على التمويل. وللمساعدة في معالجة هذه المشكلة، وافقت المؤسسة على استثمار 15 مليون دولار في صندوق بيرو ذي العائد المرتفع التابع لمؤسسة إتش إم سي كابيتال (HMC Capital)، وهو أول صندوق في البلاد مخصص للاستثمار في السندات التي تصدرها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ترى مؤسسة التمويل الدولية أن تدعيم منشآت الأعمال هو أحد العناصر الرئيسية في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

%90

من منشآت الأعمال على مستوى العالم هي منشآت صغرى أو صغيرة أو متوسطة

حفز النمو: الاستثمار العابر للحدود

تعبئة رأس المال من أجل التنمية

إن احتياجات البلدان النامية هائلة. فبحلول عام 2030، ستحتاج هذه البلدان إلى استثمارات في قطاع الكهرباء بقيمة تصل إلى 950 مليار دولار سنوياً، واستثمارات في قطاع النقل بقيمة تصل إلى 770 مليار دولار سنوياً، كما ستحتاج إلى نحو 210 مليارات دولار سنوياً لبناء أو تحديث مرافق البنية التحتية لقطاع الصحة، مثل المستشفيات.

وفي ظل شح الموارد العامة، فإن هذه المبالغ تفوق بكثير قدرات الحكومات. ولذلك، من المحتم إنشاء شراكات تجمِّع كل الموارد المحتملة المتاحة لتحقيق التنمية - لاسيما من القطاع الخاص. وتلعب المؤسسة دورا بالغ الأهمية في إقامة هذه الشراكات.

وتمثل تعبئة رأس المال من مستثمرين آخرين- البنوك ومؤسسات التمويل الدولية والصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية والشركاء الآخرين- عنصرا رئيسيا في إستراتيجية المؤسسة. فهي تتيح للمؤسسة توسيع نطاق مجموعة الموارد التي تقوم بتعبئتها. وبالنسبة للمستثمرين المتعاملين مع المؤسسة، فإن مشاركتها توفر توازنا أكثر جاذبية بين المخاطر والعائد. وأما بالنسبة لمنشآت الأعمال في البلدان النامية، فهي تساعد في ضمان نقل المعارف على نحوٍ سليم.

في السنة المالية 2015، عبأت المؤسسة ما مجموعه 7.1 مليار دولار للاستثمار في البلدان النامية، أي ما يمثل 40 في المائة من إجمالي استثمارات المؤسسة طويلة الأجل. وقامت المؤسسة بذلك عبر قناتين هامتين تؤكدان تاريخها الحافل بالابتكار في هذا المجال.

توفر الأولى، وهي شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، وسيلة مبتكرة لتوسيع نطاق التمويل لعمليات التنمية ومساعدة المستثمرين على الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من خبرة واسعة في مجال الاستثمار بالبلدان النامية. وقد أنشأت هذه الشركة، منذ تأسيسها في عام 2009، تسعة صناديق استثمار يبلغ مجموع أصولها نحو 8.5 مليار دولار.

والقناة الثانية هي برنامج المؤسسة للقروض المشتركة، وهو الأقدم والأكبر من نوعه فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي إطار هذا البرنامج، هناك أكثر من 175 مؤسسة مالية تشترك مع المؤسسة في الاستثمار في مشاريع بالبلدان النامية. وفي نهاية السنة المالية 2015، بلغ إجمالي حافظة القروض المشتركة للمؤسسة أكثر من 15.3 مليار دولار.

ولتوسيع قاعدة المستثمرين المشاركين للمؤسسة، أعدت المؤسسة اتفاقية رئيسية للتعاون في عام 2009 من أجل تحديد المبادئ التوجيهية للمؤسسات الإنمائية التي تنضم إلى المؤسسة في تمويل مشاريعها. وبحلول السنة المالية 2015، كانت 28 مؤسسة قد وقعت عليها. وقد قدمت هذه المؤسسات 3.4 مليار دولار إلى الجهات المتعاملة مع المؤسسة منذ عام 2009.

ويمثل تشجيع تدفق رأس المال من بلد نامٍ إلى آخر (فيما بين بلدان الجنوب) جزءا مهما من عمل المؤسسة. وفي السنة المالية 2015، سهلت المؤسسة تمويل استثمارات كهذه بنحو ملياري دولار. فعلى سبيل المثال، استثمرت المؤسسة 5 ملايين دولار في شركة نافذ الدولية، وهي شركة أردنية للخدمات اللوجستية تساعد في تسهيل حركة عربات شحن البضائع في أربعة موانئ عراقية.

وتواصل المؤسسة تحديد مشاريع جديدة في إطار برنامجها الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك الذي تعهدت الصين بتقديم 3 مليارات دولار له. وفي إطار هذا البرنامج، تحتفظ المؤسسة بسلطة إصدار القروض وإجراء الهيكلة وإدارة الحافظة. وبنهاية السنة المالية 2015، تم تخصيص جميع أموال هذا البرنامج تقريباً لصالح مشاريع إنمائية.

في السنة المالية 2015، عبأت المؤسسة 7.1 مليار دولار في شكل استثمارات للغير في البلدان النامية، بما يمثل 40 في المائة من استثمارات المؤسسة طويلة الأجل.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

770

مليار دولار

مطلوب استثمارها سنوياً في قطاع النقل

حفز النمو: التكنولوجيا

استخدام التكنولوجيا الرقمية لتمكين الفقراء

يعيش أبراهام بيير في واحد من أكبر الأحياء الفقيرة في أشدّ بلد فقراً في نصف الكرة الغربي. وفي منطقة جالوزي بمدينة بورت أو برنس في هايتي، يفتقر السكان إلى المياه الجارية وإمدادات الكهرباء التي يمكن التعويل عليها. لكنهم يقدمون على نحو مطرد على اقتناء الهواتف المحمولة. وأصبحت هذه الهواتف ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

يقول بيير، وهو مدرس لغة إنجليزية يقوم بحجز مواعيد الدروس الخصوصية واستلام أتعابه عبر الهاتف، "أصبح الهاتف وسيلة لكسب المال في هذه الأيام".

ولم يكن ذلك ممكنا بصورة دائمة من قبل. فقبل وقوع زلزال عام 2010، كان هناك واحد فقط من بين كل ثلاثة من السكان يمتلك هاتفا محمولا في هايتي. وكان معدل الاتصال بالإنترنت أقل من واحد في المائة بين السكان. وكانت شركة الهاتف الحكومية في البلاد تخسر قرابة 1.5 مليون دولار شهريا. وعندما وضعت الحكومة خطة لخصخصة شركة الاتصالات وتحسين مستوى الخدمة وتوسيع نطاقها لصالح السكان في هايتي، فإنها تطلعت إلى المؤسسة لمساعدتها في تحقيق هذه الخطة.

وبدورها، جمعت المؤسسة بين حكومة هايتي وشركة فيتل الفييتنامية (Viettel) التي اشترت حصة مسيطرة في شركة الاتصالات ووعدت بتقديم قرابة 100 مليون دولار لتحديث الخدمات. واستطاعت شركة ناتكوم هايتي (Natcom Haiti) المنشأة حديثاً زيادة عدد عملائها من 75 ألفا إلى 1.8 مليون عميل ولم تعد تتكبد خسائر.

ساعدت المؤسسة شركة فينكا المتعاملة معها على توسيع نطاق المعاملات المصرفية عبر الهواتف المحمولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

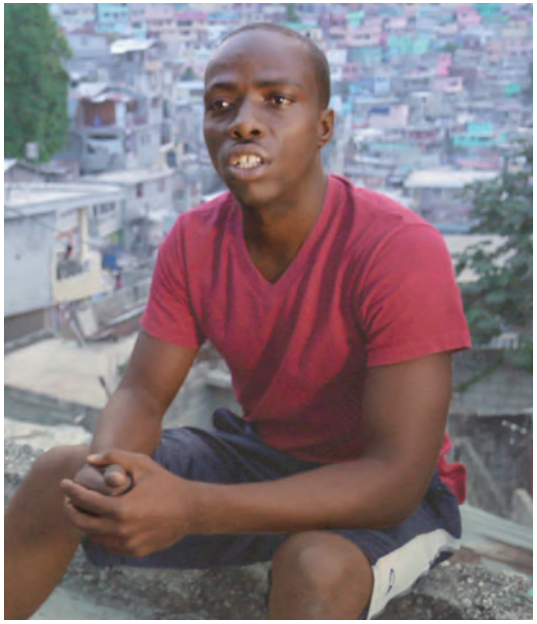

أبراهام بيير، مدرس لغة إنجليزية في هايتي، يحصل على أتعابه من خلال هاتفه المحمول.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

1/100

قبل عام 2010، كان معدل الاتصال بالإنترنت أقل من واحد في المائة بين السكان في هايتي.

والآن، أصبح الهاتف المحمول منتشراً في كل مكان في هايتي، حيث يستخدمه الكثيرون في الدخول على الإنترنت والتواصل مع الأصدقاء والأسرة والزملاء من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

ويتمثل أحد أهداف المؤسسة في إتاحة التكنولوجيا الرقمية لتكون في متناول أيدي المزيد من الأشخاص الأقل حظوة في العالم. ووفقا لدراسة أُجريت مؤخرا، فإن تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكنه إضافة أكثر من تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2020، مع حدوث التأثير الأكبر في بلدان الاقتصادات الصاعدة. فبلدان مثل الصين يمكن أن تشهد زيادة في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 418 مليار دولار نظراً لأن التكنولوجيا تساعد في تحديث ممارسات الأعمال وتبسيطها.

وفي عام 2014، استثمرت المؤسسة 5 ملايين دولار في أكبر نافذة إلكترونية بالصين لإعادة تدوير وبيع الأجهزة الإلكترونية المستخدمة، مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية. وسيتيح هذا الاستثمار لشركة آيهويشو إنترناشيونال (Aihuishou International) توسيع نشاطها بما يعود بالنفع على البيئة. واشترى المواطنون الصينيون 300 مليون هاتف ذكي في عام 2013. وتوفر شركة آيهويشو وسيلة لإعادة تدوير بعض الهواتف التي يجري استبدالها.

وفي ولاية بيهار، وهي إحدى أفقر الولايات الهندية، عملت المؤسسة على نحو وثيق مع حكومة الولاية لتطوير نظام للمدفوعات يستند إلى شبكة الويب ويعالج آلياً جميع المدفوعات الصحية التي تؤديها الحكومة للعاملين في مجال الرعاية الصحية والمنتفعين بخدماتها. ويغني هذا البرنامج، الذي تموله مؤسسة بيل ومليندا غيتس، عن الحاجة إلى إعداد الفواتير الورقية. كما يوفر ما يصل إلى 33 في المائة من وقت العاملين بالمرافق والمنشآت الطبية الذي يمكن استخدامه الآن لتقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة.

بناء القدرة على مجابهة التحديات: التوسع العمراني

تدعيم المدن والمراكز الحضرية

لطالما كان يُعتقد أن المدن هي المستقبل، وتظهر التوقعات الحالية صحة هذا الاعتقاد أكثر من أي وقت مضى. ففي عام 2014، كان نحو نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن يقفز هذا العدد إلى 66 في المائة. كما ستتضاعف أعداد سكان المناطق الحضرية في آسيا وأفريقيا وحدهما في الفترة بين عامي 2000 و2030.

وسرعان ما ستشكل مدن المستقبل 90 في المائة من النمو السكاني في العالم و80 في المائة من الانبعاثات الكربونية به و75 في المائة من استهلاكه للطاقة. وبالرغم من ذلك، تتزايد رغبة الناس في العيش في المناطق الحضرية. فالمدن تعني أنشطة الأعمال والوظائف والمجتمعات المحلية والفرص، لاسيما للنساء في بلدان العالم النامية.

لكن النمو الهائل والسريع له أيضا تكلفته. فلاستيعاب الثلاثمائة مليون شخص المتوقع انتقالهم إلى المدن خلال العشرين عاما القادمة، ستحتاج الصين إلى بناء ما يعادل جميع مرافق البنية التحتية الموجودة حالياً في الولايات المتحدة. وتواجه الهند وأفريقيا أعباء مشابهة مع انتقال 250 مليون و380 مليون شخص على الترتيب إلى المراكز الحضرية.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بدور مهم في مساعدة البلدان ومنشآت الأعمال على مواجهة هذا التحدي. وتعمل المؤسسة مع الشركاء لتلبية قائمة طويلة من الاحتياجات تشمل الطرق والجسور والكهرباء والصرف الصحي وتوفير المياه النظيفة. كما تلتزم المؤسسة بتعزيز الاستثمارات في منشآت الأعمال الأصغر حجما، وبناء المراكز الطبية، وتوفير فرص للتعليم.

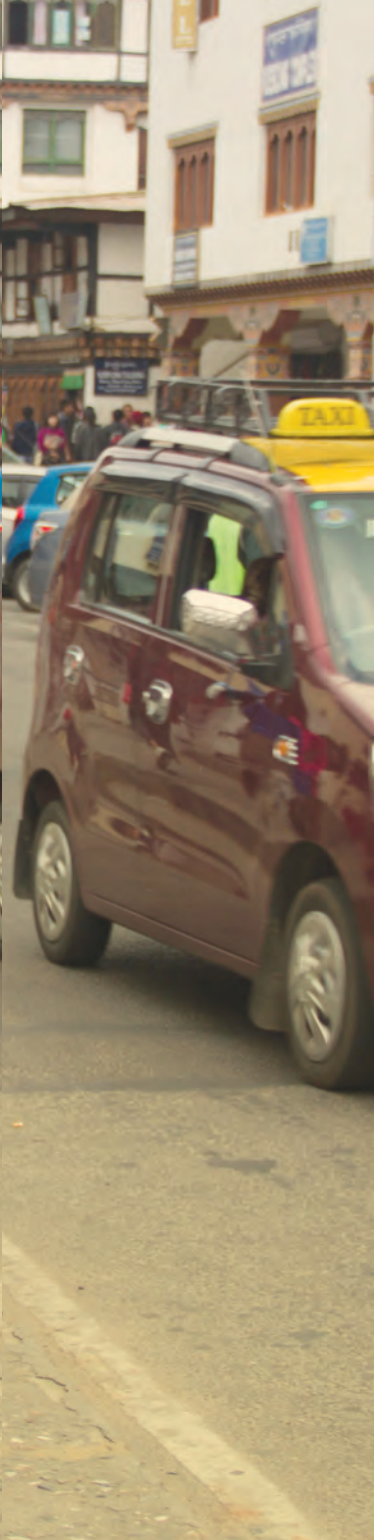

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف الازدحام المروري في ثيمفو بيوتان.

وفي الصين، تساعد المؤسسة في توسيع نطاق توزيع الغاز الطبيعي، وهو مصدر للطاقة أرخص ثمنا وأكثر نظافة، على ملايين الأشخاص في المدن سريعة النمو في مختلف أنحاء البلاد. ومن خلال تقديم حزمة تمويلية بمبلغ 300 مليون دولار لشركة تشاينا غاز هولدنغز (China Gas Holdings) واستثمار بقيمة 150 مليون دولار في أسهم رأسمال شركة تشاينا تيان لون غاز هولدنغز (China Tian Lun Gas Holdings)، تساعد المؤسسة وصندوقها المعني بالبنية التحتية في استبدال الفحم وأنواع الوقود الأخرى لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والمتعلقة بالنقل.

وفي أمريكا اللاتينية حيث يعيش 80 في المائة من السكان في المناطق الحضرية، تقوم مبادرة المدن التي أطلقتها المؤسسة حديثاً بتعبئة كافة الموارد التي رهن تصرفها من أجل تعزيز النمو الحضري المستدام. ويجري حاليا اتخاذ بعض الإجراءات الأولى في إطار هذه المبادرة في كولومبيا حيث تعمل المؤسسة في كالي وميدلين على تحسين عمليات التشغيل لشركات المرافق البلدية بحيث يمكنها تقديم الخدمات لجزء أكبر من السكان.

وتشمل المشاريع الجارية تمويلا بمبلغ 176 مليون دولار لمشروع شبكة النقل الجماعي الذكية الذي سيؤدي إلى توسعة وتحسين شبكة الحافلات في بوغوتا، ويستفيد منها 6 ملايين راكب يومياً.

وفي بوتان حيث يعيش واحد من بين كل سبعة مواطنين في العاصمة ثيمفو، عبأت المؤسسة 8 ملايين دولار من القطاع الخاص وكوَّنت شراكة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة الازدحام المروري. وتشمل المشاريع المخططة إنشاء أول جراج متعدد المستويات لانتظار السيارات بجانب الطريق في المدينة والذي سيؤدي إلى توسيع مساحة الطريق الحيوية إلى جانب إدرار إيرادات بمئات الآلاف من الدولارات للمدينة.

المدن تعني مكان تواجد أنشطة الأعمال والوظائف والمجتمعات المحلية والفرص، لاسيما للنساء في بلدان العالم النامية.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

3/2

من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050.

بناء القدرة على مجابهة التحديات: أسواق رأس المال المحلية

بناء أسواق رأسمالية تتسم بالكفاءة

يتوقف تحقيق الرخاء المستدام على وجود أسواق رأسمالية تتسم بالكفاءة.

فهذه الأسواق تدفع عجلة النمو مما يساعد الشركات على التوسع وتوفير المزيد من فرص العمل. وتساعد هذه الأسواق الناس على شراء المنازل والاستثمار في مستقبلهم. كما تساعد الحكومات على تعبئة الأموال لبناء المستشفيات ومحطات الكهرباء. وتحصِّن هذه الأسواق الاقتصادات المحلية ضد المخاطر المالية التي يمكن أن تنشأ من الخارج.

وفي البلدان النامية، يواجه الكثير من الشركات عقبات في تعبئة الأموال بالعملة المحلية، مما يضطرها إلى الاقتراض بالعملات الأجنبية. ويعرِّضها ذلك لمخاطر أكبر، كما يحدث لكثير من الشركات في الأسواق الصاعدة مع ارتفاع سعر الدولار الأمريكي.

وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا حيويا في تدعيم أسواق رأس المال المحلية. وتقوم بذلك من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية، وبالتالي تحمي الشركات من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وتشجع المؤسسة طائفة متنوعة من المستثمرين العالميين على المشاركة في إصدارات السندات. وتساعد المؤسسة البلدان النامية على صياغة السياسات واللوائح التنظيمية لتقوية أسواق رأس المال.

وعلى مر السنين، برزت مؤسسة التمويل الدولية بوصفها أول جهة أجنبية لإصدار السندات بالعملة المحلية في الكثير من البلدان النامية. وبقيامها بذلك، حفزت المؤسسة العديد من البلدان لاتخاذ خطوات إضافية نحو تعميق أسواقها الرأسمالية.

وفي الهند وعلى مدار العامين الماضيين، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق ما تطور إلى برنامج للسندات مقوم بالروبية بقيمة 5.5 مليار دولار والذي سيقوم بزيادة الموارد التمويلية للطرق ومرافق الكهرباء والمطارات التي تشتد حاجة البلاد إليها. وفي إطار

يواجه الكثير من الشركات عقبات في تعبئة الأموال بالعملة المحلية، مما يضطرها إلى الاقتراض بالعملات الأجنبية.

هذا البرنامج، أطلقت المؤسسة إصدارها الأول من السندات الخارجية – سندات ماسالا- وقامت بتعبئة ما يعادل 1.6 مليار دولار من مستثمرين دوليين للاستثمار في الهند. وعلى نحو منفصل، استطاعت المؤسسة تعبئة ما يعادل قرابة 100 مليون دولار من خلال سندات مهراجا المحلية.

وأبرز نجاح برنامج المؤسسة دورها المحفز في تطوير أسواق رأس المال: أصدرت سندات بآجال استحقاق متنوعة كافية لوضع معيار قياسي لأسعار السندات بالروبية الهندية. ونتج عن ذلك إقبال المستثمرين على السندات بالروبية، وهو ما دفع البنك المركزي الهندي إلى دراسة السماح للشركات المحلية بإصدار سندات مقوَّمة بالروبية في الأسواق الخارجية.

وساعدت المؤسسة أيضاً الصين على توسيع نطاق دورها في أسواق النقد الأجنبي الدولية. وفي السنة المالية 2015، أصدرت المؤسسة سندات مقوَّمة بعملة الرينمينبي بقيمة تتجاوز 400 مليون دولار في بورصة لندن، لتكون بذلك أكبر مُصدِر لهذه السندات في هذه البورصة. وستُستخدم العائدات في مساندة تنمية القطاع الخاص في الصين.

وإجمالاً، أصدرت مؤسسة التمويل الدولية سندات بسبع عشرة عملة في الأسواق الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة تمويلا بالعملة المحلية بأكثر من 60 عملة - من خلال القروض، والمبادلات، والضمانات، وتسهيلات تقاسم المخاطر، وغيرها من الأدوات المنظمة والمورّقة.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

3.1

تريليون دولار

يصل إجمالي الديون المقوَّمة بالدولار المستحقة على بلدان الاقتصادات الصاعدة إلى 3.1 تريليون دولار.

بناء القدرة على مجابهة التحديات: تغير المناخ

المساعدة في احتواء تهديد عالمي

سيلحق تغيُّر المناخ أشد الأضرار بالبلدان النامية، مما يشكِّل تهديدات ومخاطر كبيرة لجهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات من إمدادات المياه والطاقة والمواد الغذائية.

وستحتاج البلدان النامية إلى مبالغ مالية كبيرة للتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ: تصل إلى تريليون دولار سنوياً. ويضطلع القطاع الخاص بدور لا غنى عنه، وتأتي مؤسسة التمويل الدولية في طليعة الجهات القائمة بتعبئة رؤوس الأموال الخاصة للتصدي لتغيُّر المناخ.

وتقدم المؤسسة التمويل والمشورة لإيجاد حلول مبنية على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، مثل المباني الخضراء والطاقة الشمسية. ومنذ عام 2005، قامت المؤسسة باستثمارات طويلة الأجل بقيمة إجمالية تتجاوز 13 مليار دولار في مشاريع ذات صلة بتغيُّر المناخ. ويشمل ذلك استثمار 2.3 مليار دولار في 103 مشاريع في 31 بلدا خلال السنة المالية 2015. وعبأت المؤسسة كذلك 2.2 مليار دولار من مستثمرين آخرين.

وتعمل المؤسسة مع الحكومات والشركات والمستثمرين للاستعداد للتغييرات المحتملة في الطريقة التي يدير بها العالم تخفيض الانبعاثات الكربونية. وفي هذا العام، ستجتمع 190 حكومة لمحاولة التوصل إلى اتفاق عالمي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتسدي المؤسسة المشورة للمتعاملين معها بشأن كيفية تسعير الانبعاثات الكربونية والاتجار فيها، والاستفادة من صناديق الكربون.

وفي بنما، وافقت المؤسسة على تقديم حزمة تمويلية بقيمة 300 مليون دولار للمساعدة في إنشاء أكبر مزرعة للرياح في أمريكا الوسطى، وهي مشروع بينونومي لطاقة الرياح. وستؤدي محطة توليد الكهرباء المخطط إنشاؤها بطاقة 337.5 ميغاوات إلى خفض أسعار الطاقة وتقليل اعتماد بنما على الوقود الأحفوري. وسيسهم هذا المشروع إسهاما كبيرا في الحد من الانبعاثات الكربونية.

وفي الأردن، رتبت مؤسسة التمويل الدولية تقديم 207.5 مليون دولار لمشروع للطاقة الشمسية - وهو أكبر مبادرة للطاقة الشمسية يقودها القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن هذا المبلغ، تمت تعبئة 116 مليون دولار من مقرضين آخرين. وفي إطار هذا المشروع، سيتم إنشاء سبع محطات للطاقة الكهروضوئية ستؤدي إلى خفض الانبعاثات الكربونية وتوفير 102 ميغاوات من الكهرباء.

وتُعد المؤسسة إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء، التي تساند الاستثمارات المراعية لاعتبارات المناخ بما فيها مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وفي سبتمبر/أيلول 2014، أطلقت المؤسسة برنامجا أتاح لأول مرة لفرادى المستثمرين الأمريكيين إمكانية شراء سندات المؤسسة ذات التقييم الممتاز (AAA) التي تساند مثل هذه المشاريع في البلدان النامية. وإجمالاً، أصدرت المؤسسة سندات خضراء بقيمة إجمالية قدرها 3.75 مليار دولار.

كما عبأت المؤسسة 418 مليون دولار لصالح صندوق التحفيز التابع لها– الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة لها- ويستثمر في الصناديق التي تساند الشركات القائمة بتطوير طرق مبتكرة للتصدي لتغيُّر المناخ. وفي السنة المالية 2015، استثمر الصندوق 25 مليون دولار في صندوق استثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة يستهدف تعبئة 125 مليون دولار لمشاريع للطاقة النظيفة في شيلي وكولومبيا وبيرو.

ودخلت مؤسسة التمويل الدولية في شراكة مع مؤسسة شل للاستثمار في صندوق – برأسمال أولي قدره 30 مليون دولار– لتمويل الشركات التي توفر أنظمة للطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة، لاسيما في آسيا وأفريقيا. ويهدف هذا الصندوق إلى تحسين سبل كسب العيش لقرابة 20 مليون شخص خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. كما يكمل الجهود التي تبذلها المؤسسة مع البنك الدولي لبناء سوق جديدة لخدمات الإنارة بالطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء من خلال برنامج الإنارة العالمي التابع للمؤسسة.

في بنما، وافقت المؤسسة على تقديم حزمة تمويلية بقيمة 300 مليون دولار للمساعدة في إنشاء أكبر مزرعة للرياح في أمريكا الوسطى، وهي مشروع بينونومي لطاقة الرياح.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

1
تريليون دولار

مطلوب سنوياً للتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ في البلدان النامية.

بناء القدرة على مجابهة التحديات: الصناعات الزراعية

توفير الغذاء للعالم على نحو قابل للاستمرار

بحلول عام 2050، سيتضاعف الطلب العالمي على المواد الغذائية والمحاصيل. ويشكل ذلك تحديا جسيما أمام المجتمع الدولي: كيفية توفير الغذاء لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم دون استنزاف موارده الشحيحة بالفعل.

وتدخل مؤسسة التمويل الدولية في شراكة مع القطاع الخاص للتصدي لهذا التحدي. وتهدف المؤسسة، من خلال استثماراتها في الصناعات الزراعية، إلى زيادة توفير المواد الغذائية بأسعار ميسورة وضمان إتاحتها للأشخاص الأشد احتياجا إليها.

وفي السنة المالية 2015، بلغت قيمة استثمارات المؤسسة المتعلقة بالصناعات الزراعية في مختلف مراحل سلسلة التوريدات الغذائية ما مجموعه 3.2 مليار دولار، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت هذه الاستثمارات في مجال الإنتاج وتجهيز المواد الغذائية واللوجستيات والتوزيع على إفادة 3.4 مليون مزارع على مستوى العالم.

ويتيح عمل المؤسسة تحسين قدرة المزارعين على الحصول على التمويل ويفتح أسواقا جديدة أمامهم. فمن نيبال حتى نيكاراغوا، تقوم الشركات المتعاملة مع المؤسسة بتدريب المزارعين على رفع الإنتاجية، وتقليل الفاقد، وتبني ممارسات مستدامة بيئياً.

وتشجّع المؤسسة تحقيق التنمية الشاملة للجميع عن طريق التركيز على إتاحة الفرص للنساء وصغار المزارعين ومساعدتهم على التغلب على المخاطر. وفي نيبال، استثمرت المؤسسة وشركاؤها حوالي 4 ملايين دولار في شركة بروبيوتيك إنداستريز (Probiotech Industries) لصناعة الأعلاف الحيوانية لأجل تحسين الإنتاجية في مزارع الدواجن وزيادة مستويات الدخل فيما بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

يتيح عمل المؤسسة تحسين قدرة المزارعين على الحصول على التمويل ويفتح أمامهم أسواقا جديدة.

وتحصل شركة بروبيوتيك على معظم مشترياتها من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تحصل بدورها على مستلزماتها من صغار المزارعين. ويُعد استثمار المؤسسة في هذه الشركة مثالاً على كيفية إتاحة الفرص للمزارعين وغيرهم – على امتداد سلسلة التوريد– لزيادة دخلهم.

وفي البلدان النامية، يرتفع الطلب على اللحوم مثل الدواجن والخنزير ارتفاعاً سريعاً مع نمو الطبقة الوسطى. وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 60 مليون دولار في شركة سميثفيلد رومانيا (Smithfield Romania)، وهي أكبر مُنتج للحوم الخنزير في رومانيا، بغية المساعدة في توسيع الإنتاج وخلق فرص عمل وتشجيع تطبيق أفضل الممارسات في مجال سلامة الغذاء وتربية الحيوانات والإدارة البيئية.

وفي العراق، استثمرت المؤسسة 18 مليون دولار في وحدة شركة الصافي دانون السعودية بالعراق من أجل المساعدة في بناء مصنع لمنتجات الألبان في مدينة إربيل لتلبية الطلب المتزايد على منتجات الألبان. ومن المتوقع أن ينتج هذا المصنع نحو 59 ألف طن من منتجات الألبان سنوياً.

وعندما عصف وباء الإيبولا بالاقتصاد الليبري، ساعدت المؤسسة وشركاؤها في توفير تمويل بقيمة 5 ملايين دولار لشركة وينكو ليبريا (Wienco Liberia) التي تورِّد الأسمدة لمزارعي الكاكاو. وبحلول عام 2019، يُتوقع أن يسهّل هذا التمويل على نحو 7500 مزارع القيام بشراء الأسمدة واستخدامها بفاعلية، مما قد يؤدي إلى مضاعفة محصول الكاكاو.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

805

ملايين

شخص ما زالوا يعانون من سوء التغذية الحاد

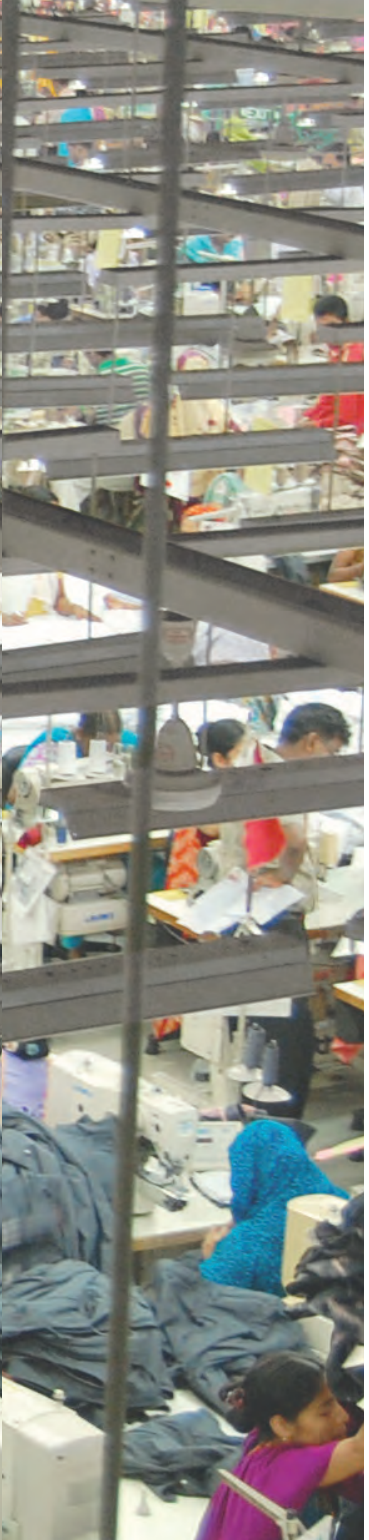

في صناعة الملابس ببنغلاديش، تساعد المؤسسة في تحسين معايير البناء، والسلامة من الحريق، والعمل، والمعايير البيئية.

تحسين الأحوال المعيشية: التوظيف

تبني نهج شامل لخلق الوظائف

كلبيسا ديبيلو لم يرغب في أن يقضي بقية حياته عاملاً في جمع الزهور بقريته في زيواي بإثيوبيا. أراد تعلُّم اللغة الإنجليزية واكتساب مهارات جديدة وامتهان عمل آخر.

كان ذلك قبل ست سنوات. والآن، يعمل ديبيلو مديرا متحدثا باللغة الإنجليزية في شركة أفريفلورا (Afriflora) – أكبر مُصدِّر للورود في إثيوبيا- حيث كان يعمل سابقاً في جمع الزهور. ويقول ديبيلو "عندما يكبر أطفالي، ربما يمكنهم أيضا العمل هنا".

وتُعد الوظائف عنصرا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق التنمية: فهي تنتشل الناس من براثن الفقر وتساعد في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الرخاء المستدام. لكن هناك 1.5 مليار شخص في البلدان النامية – نصف من يعملون من السكان- يعانون من العمل في وظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر. وستحتاج هذه البلدان إلى خلق 200 مليون وظيفة بحلول عام 2019 لمجرد مسايرة النمو السكاني.

ويمثل خلق الوظائف أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فهو هدف يشكِّل كل جانب من جوانب أنشطتها. وتعمل المؤسسة مع منشآت الأعمال لمساعدتها على النمو وخلق وظائف ذات جودة أفضل. وتقوم المؤسسة بذلك من خلال توسيع سبل الحصول على التمويل، ومساندة الاستثمارات في قطاع البنية التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز خدمات التعليم والتدريب في البلدان النامية.

وفي عام 2014، ساند المستثمرون المتعاملون مع المؤسسة توفير 2.5 مليون وظيفة. وفي أفريقيا، أدركت المؤسسة أن تمويل شريك واحد قادر على تنفيذ مشاريع إقليمية كبيرة الحجم أكثر فاعلية من تمويل المطورين العقاريين الأفراد. ولذلك، أنشأت المؤسسة شراكة مبتكرة مع شركة سيتيك (CITIC) الصينية للبناء. وبالاشتراك معها، تستهدف المؤسسة إنشاء ما يصل إلى 30 مشروعا لتطوير الإسكان في مختلف أنحاء أفريقيا، مما سيوفر ما يُقدَّر بنحو 150 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة على مدار خمس سنوات.

وفي كينيا، رتبت المؤسسة تمويلا بقيمة 70 مليون دولار لشركة الإسمنت الوطنية من أجل توسيع عملياتها في نيروبي وخلق 6 آلاف فرصة عمل. وقدمت المؤسسة قروضا بقيمة 55 مليون دولار لهذا المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت المؤسسة وشركة إدارة الأصول التابعة لها 15 مليون دولار للحصول على حصة في هذه الشركة. وسيعود ذلك بالنفع اقتصادياً على منشآت الأعمال الصغيرة التي تنقل المواد الخام للشركة وتقدم الخدمات العامة.

وتمثل تهيئة أماكن عمل آمنة ومنتجة عنصرا رئيسيا في عمل المؤسسة. ففي بنغلاديش حيث توفر صناعة الملابس فرص عمل لأربعة ملايين شخص، تتبنى المؤسسة نهجا شاملا لمساعدة هذا القطاع على النمو من خلال تسهيل الاستثمارات وتحسين معايير البناء والسلامة من الحريق والمعايير المتعلقة بالعمل والبيئة.

وتُعد مؤسسة التمويل الدولية مستثمرا رئيسيا في منشآت الأعمال الشاملة لكافة الفئات، أي التي توفر السلع والخدمات وفرص العمل للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل. وقد استثمرت المؤسسة، منذ عام 2005، أكثر من 12.5 مليار دولار وعملت مع ما يزيد على 450 منشأة أعمال شاملة للجميع في 90 بلدا لإدماج ما يربو على 200 مليون شخص، من بينهم المزارعون والطلاب والمرضى ومستخدمو المرافق وصغار المقترضين، في أنشطة العمليات الرئيسية.

يمثل خلق الوظائف أولويةً بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية، فهو هدف يشكِّل كل جانب من جوانب أنشطتها.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

1.5 مليار

شخص في البلدان النامية يفتقرون إلى العمل في وظائف مستقرة

تحسين الأحوال المعيشية: المساواة بين الجنسين

توسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء

عانت تشين يوانيوان كثيرا من أجل إيجاد سبل لتمويل مشروع المنسوجات الخاص بها الذي يتلقى طلبات على موقع علي بابا على شبكة الإنترنت: Alibaba.com. ورفضت البنوك طلباتها للاقتراض بدعوى أنها لم تقدم أي ضمانات.

وتغيّرت حظوظها بعدما عرفت بمؤسسة آنت كريديت (Ant Credit)، وهي إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية. وبعد إجراء مقابلة معها عبر شبكة الإنترنت، وافقت مؤسسة آنت على منحها قرضا بقيمة 67 ألف دولار. ومنذ ذلك الحين، انطلق تنفيذ المشروع محققا إيرادات بقيمة تتجاوز 8 ملايين دولار سنوياً. وتتذكر تشين ذلك قائلةً "كانت إجراءات الاقتراض عبر الإنترنت سهلة للغاية".

لقد أدركت مؤسسة التمويل الدولية منذ زمن طويل أهمية زيادة مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية. فدورهن بوصفهن عناصر قيادية وموظفات ومستهلكات وصاحبات مشاريع بالغ الأهمية في تحفيز النمو وبناء الرخاء. وتظهر البحوث أن النساء يعدن استثمار ما يصل إلى 90 في المائة من أجورهن في أسرهن.

ومن خلال شراكة المؤسسة مع آنت كريديت، وهي إحدى وحدات آنت فايننشال الصينية، أطلقت المؤسسة برنامجا لتقديم نحو 80 مليون دولار في شكل قروض لأصحاب مشاريع العمل الحر من النساء. ويمثل هذا البرنامج، وهو عبارة عن جهد مشترك بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" لمؤسسة غولدمان ساكس، المرة الأولى التي يتم فيها تقديم تمويل للنساء عبر الإنترنت في الصين.

وللمرة الأولى أيضاً، أقامت المؤسسة شراكة مع بنك فرانكو-لاو في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لطرح برنامج تمويلي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. وبمساندة المؤسسة، يهدف البنك إلى زيادة حافظة قروضه لهذه المنشآت بواقع ثلاثة أمثال تقريباً بحلول عام 2017.

بمساندة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فتحت جاكلين مافينغا متجرا للملابس في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي إطار برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء، تقدم المؤسسة الاستثمارات والمشورة للمساعدة في تعزيز فرص النساء في ممارسة أنشطة الأعمال. وإجمالاً، شرعت المؤسسة في تنفيذ 29 مشروعا استثماريا في حوالي 20 بلدا، حيث تعهدت باستثمار أكثر من 800 مليون دولار في المؤسسات المالية، وذلك بمساندة 19 مشروعا للخدمات الاستشارية في 17 بلدا.

وفي سبتمبر/أيلول 2014، أطلقت المؤسسة شراكة "هي تعمل" لتعزيز فرص العمل لأكثر من 300 ألف امرأة على مستوى العالم بحلول عام 2016. وفي إطار هذه المبادرة، وافقت 12 شركة، كشركتي كوكا كولا وإنتل، وكذلك العديد من الشركات المتعاملة مع المؤسسة، على زيادة فرص العمل للنساء من خلال التدريب على المهارات القيادية وترتيبات العمل المرنة.

وفي نيجيريا، قدمت المؤسسة قرضا مقوَّما بالنايرا النيجيرية بقيمة 4.1 مليون دولار لصالح "مركز تأهيل الأفراد لتحسين سبل كسب الرزق" الذي يقدم قروضا صغرى للنساء ذوات الدخل المنخفض في المناطق الريفية. ويُتوقع أن يقدم هذا المركز، الذي يساعد أيضاً في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم، خدماته إلى قرابة 780 ألف امرأة بنهاية عام 2018 مقابل نحو 277,500 امرأة في ديسمبر/كانون الأول 2012. ومن المتوقع أن يستفيد مليونا شخص من هذا القرض.

وفي تركيا، دخلت المؤسسة في شراكة مع مجموعة بوينر (Boyner)، وهي مجموعة شركات عاملة في مجال تجارة التجزئة، للمساعدة في تدريب مورِّديها من النساء، مما يؤدي إلى تدعيم قدرتهن على الحصول على التمويل وتحسين أداء أعمالهن.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

2x

يزيد احتمال حصول الرجال على وظائف بواقع الضعف عنها بالنسبة للنساء

تظهر البحوث أن النساء يعدن استثمار معظم أجورهن في أسرهن.

تحسين الأحوال المعيشية:
المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات

خلق الفرص في البيئات التي مزقتها الصراعات

يعيش أكثر من 2.5 مليار شخص في أفقر بلدان العالم، كما يعيش نحو ربع سكان المعمورة في مناطق تمزقها الصراعات وأعمال العنف. ويشتد الفقر في هذه الأجزاء من العالم بدرجة أكبر مما هو عليه في أي مكان آخر.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على توسيع أنشطتها في هذه المناطق، مستهدفة في ذلك تحسين الظروف المعيشية للفقراء أينما وجدوا، وأينما تعاظم معدل انتشار الفقر.

وفي السنة المالية 2015، استثمرت المؤسسة حوالي 4.7 مليار دولار في أفقر 78 بلداً في العالم، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وقد زادت الاستثمارات طويلة الأجل للمؤسسة في هذه البلدان بأكثر من ثلاثة أمثال خلال السنوات العشر الماضية. واستفادت هذه البلدان بنحو ثلثي برنامج الخدمات الاستشارية للمؤسسة. وقدمت المؤسسة أيضا مساهمات مباشرة بقيمة 3.2 مليار دولار منذ عام 2007 لمساندة عمل المؤسسة الدولية للتنمية في هذه البلدان.

وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2015 ما يزيد على 600 مليون دولار، من بينها أموال عبأتها المؤسسة من مستثمرين آخرين. ونفذت المؤسسة عشرين في المائة من برنامجها للخدمات الاستشارية في هذه المناطق.

ويؤدي الفقر والصراع إلى جعل الكثير من البلدان عرضة للكوارث بشكل حاد. وتسبب تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا خلال عام 2014 في إحداث أضرار اقتصادية جسيمة بالمنطقة. ومن المتوقع أن تبلغ التكلفة المتكبدة – في شكل خسائر اقتصادية- بالنسبة لغينيا وليبريا وسيراليون ما مجموعه 1.6 مليار دولار في عام 2015 وحده.

وجاءت استجابة المؤسسة سريعةً. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، تعتزم المؤسسة تقديم تمويل بقيمة 450 مليون دولار لمساعدة البلدان التي تضررت من وباء الإيبولا على إنعاش اقتصاداتها، ويشمل ذلك برنامج تسهيلات السيولة الطارئة لمواجهة الإيبولا بمبلغ 75 مليون دولار والذي أطلقته المؤسسة في عام 2014 لتمويل الواردات المهمة للبلدان المتضررة. كما قدمت المؤسسة التدريب للمئات من منشآت الأعمال لاكتساب المهارات اللازمة لمواصلة العمل أثناء الأزمة. وقد ذكرت الحكومات في مختلف بلدان العالم أن جهود المؤسسة، إلى جانب جهود المؤسسة الدولية للتنمية، كانت بالغة الأهمية في احتواء تفشي وباء الإيبولا والتخفيف من حدته.

وفي ليبريا، استثمرت المؤسسة حوالي 5.3 مليون جنيه إسترليني في شركة أوريوس للتعدين (Aureus Mining) من أجل مساعدتها على تعويض ما تكبدته من تكاليف بسبب الإيبولا. وبفضل مساعدة المؤسسة، استطاعت هذه الشركة مواصلة تنفيذ مشروع ليبريا الجديدة – أول منجم تجاري للذهب في ليبريا- الذي يُتوقع أن يوفر 300 فرصة عمل.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتعافى حاليا بعد سنوات من الصراع، قدمت المؤسسة قرضا بقيمة 18 مليون دولار إلى شركتين مرتبطتين في نشاطهما، وهما تيرا وشركة المطاحن الأفريقية كونغو، لمساعدتهما على توسيع مزرعة الذرة والمطحن المملوكين لهما في كاتانغا. ومن المتوقع أن توفر هذه المبادرة 300 فرصة عمل.

وعملت المؤسسة أيضا مع شركة لافارج ومؤسسة بروباركو التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية على استثمار 6 ملايين يورو لأجل تحويل المخلفات المنزلية إلى وقود لمصنع لافارج للإسمنت في شمال العراق. وسيساعد هذا المشروع لافارج على تقليل استخدام الوقود الأحفوري وإفادة المجتمعات المحلية بالحد من تلوث الهواء والمياه.

وفي سري لانكا، أطلقت إن دي بي كابيتال هولدنغز (NDB Capital Holdings) المتعاملة مع المؤسسة صندوقا خاصا للاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة بمبلغ 50 مليون دولار، وهو صندوق سري لانكا الزمردي، لتقديم التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو.

تستهدف المؤسسة تحسين الأحوال المعيشية للفقراء أينما وجدوا، وأينما تعاظم معدل انتشار الفقر.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

1.2

مليار

شخص ما ا زلوا يعيشون في مناطق معرَّضة لأعمال العنف والصارعات

أطفال في جلسة قراءة مسائية بإحدى القرى الهندية. وفر برنامج إنارة آسيا التابع لمؤسسة التمويل الدولية لمبات إنارة بالطاقة الشمسية لهذه القرية.

تحسين الأحوال المعيشية: الصحة والتعليم

تدعيم رأس المال البشري

في مختلف أنحاء العالم، يعاني أكثر من مليار شخص من نقص الخدمات الصحية الجيدة. وتشهد البلدان النامية نحو ثلاثة أرباع الوفيات الناتجة عن أمراض مزمنة – كالسرطان – والبالغ عددها 38 مليون حالة وفاة على مستوى العالم. وعالمياً، هناك أكثر من 57 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، من بينهم 30 مليونا في أفريقيا وحدها.

وتبرز هذه الإحصاءات وجود عقبة رئيسية أمام إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك: إذ لا تزال خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة غير متوفرة على نطاق واسع وبتكلفة ميسورة كما ينبغي أن تكون. ويشكل ذلك تحديا يتم التصدي له على أفضل وجه عندما تتضافر جهود القطاعين العام والخاص للنهوض بمصالح المجتمع.

وتلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية في ضمان جودة ويسر تكلفة خدمات الرعاية الصحية والتعليم. لكن القطاع الخاص بمقدوره الإسهام بشكل كبير من خلال إيجاد طرق مبتكرة لتقديم خدمات عالية الجودة في الأماكن التي تشتد الحاجة إليها.

ويُعد توسيع سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم عنصرا محوريا في إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية. وباعتبارها أكبر مستثمر متعدد الأطراف في مجال الخدمات الخاصة بقطاعي الرعاية الصحية والتعليم، قامت المؤسسة باستثمار ما يزيد على 4 مليارات دولار في شركات الخدمات الصحية والتعليمية ببلدان الأسواق الصاعدة. وفي السنة المالية 2015، استثمرت المؤسسة ما يقرب من مليار دولار في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في تعليم 3.5 مليون طالب وعلاج أكثر من 17 مليون مريض.

وفي بيرو، استثمرت المؤسسة 25 مليون دولار في شركة ناشئة للتعليم الخاص، وهي مشروع التعليم المتكامل في بيرو، بغية المساعدة في إنشاء جامعة وشبكة معاهد للتدريب الفني والمهني. وستستهدف هذه المبادرة الطلاب منخفضي الدخل بتحسين فرصهم في العمل، مع القيام بمعالجة تزايد الطلب على مثل هذه الوظائف.

وفي كينيا، تضع مؤسسة التمويل الدولية معايير عالمية المستوى من خلال عملها مع مؤسسة إيه إيه آر للرعاية الصحية (AAR Healthcare). وتدير هذه المؤسسة 28 عيادة صحية في كينيا وأوغندا وتنزانيا تقدِّم طائفة متنوعة من الخدمات الطبية، بدءاً من الخدمات الطبية لأمراض النساء وصولاً إلى الصيدلة، وذلك تحت سقف واحد.

وفي البرازيل، يقدم القطاع الخاص خدمات الرعاية الصحية لواحد من بين كل أربعة برازيليين. وسيؤدي استثمار للمؤسسة بمبلغ 255 مليون دولار في مجموعة Rede D'Or، وهي أكبر شبكة للمستشفيات الخاصة في البرازيل، إلى مساعدة الأخيرة على التوسع لخدمة 525 ألف مريض آخرين سنوياً، مما يخفف الضغط على منظومة المستشفيات العامة.

وفي تركيا، رتبت المؤسسة قروضا بقيمة 433 مليون يورو، من بينها 35 مليون يورو من حسابها الخاص، لإنشاء مجمّع صحي به 1550 سريرا في مدينة أضنة. ويأتي هذا المشروع في إطار برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص أطلقته الحكومة التركية.

وتقوم استثمارات المؤسسة في المستشفيات الخاصة بمساندة الابتكارات التي تقلل تكلفة إجراءات من قبيل جراحات القلب والعيون. وسيساعد استثمار المؤسسة بمبلغ 5.5 مليون دولار في أسهم آي – كيو فيجن (Eye–Q Vision)، على سبيل المثال، السلسلة على توسيع سبل توفير خدمات رعاية العيون بجودة عالية وتكلفة ميسورة للعديد من المدن الهندية.

لماذا يتعيَّن فعل المزيد

57
مليون

طفل غير ملتحقين بالمدارس

يُعد توسيع سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم عنصرا محوريا في إستراتيجية المؤسسة.

57
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك 58
أداء المؤسسة في المجالات الأساسية 59
خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها 60

62
خبرات المؤسسة

أين تعمل المؤسسة 63
ما تقوم به المؤسسة 64
خبرات المؤسسة في مجال الصناعات 68

71
موظفو المؤسسة وممارساتها

إعادة تركيز عمل المؤسسة 72
فهم أثر المؤسسة الإنمائي 73
جهاز موظفي المؤسسة 80
حوكمة المؤسسة 82
المساءلة 84
الشراكات 86
إدارة المخاطر 88
التشجيع على تحقيق الاستدامة 89
تقرير المراجعة مستقلة بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة 92
موجز الأداء المالي 97

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى؛ فالمؤسسة تقدم للجهات المتعاملة معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "المنافع الإضافية Additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة لتعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك

تسترشد أنشطة المؤسسة بتصميمها على المساعدة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها – وأينما يمكن للمساعدة التي تقدمها تحقيق أفضل النتائج.

تدعيم الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل

تشجيع التنمية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وأوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان النامية الأخرى

التصدي للقيود التي تعوق نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية

زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية

تنمية الأسواق المالية المحلية

بناء المؤسسات وتعبئة الموارد واستحداث منتجات مالية مبتكرة

التصدي لتغيّر المُناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات جديدة للتمويل، وتحديد المعايير ورفع مستواها

بناء علاقات طويلة الأمد مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة

استخدام كامل منتجات المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها في توجيه تنمية الجهات المتعاملة معها والمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي العابر للحدود

أداء مؤسسة التمويل الدولية في المجالات الأساسية

النتائج التنمويّة	السنة المالية 2015	الأداء السنة المالية 2014
شركات استثمار حاصلة على تقدير مرتفع (حسب درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية DOTS[1])	%63	%64
مشاريع استشارية حاصلة على تقدير مرتفع[2]	%73	%76
المجالات الأساسية		
الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل		
المؤسسة الدولية للتنمية: عدد مشاريع الاستثمار	145	153
المؤسسة الدولية للتنمية: اجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	4,666	4,852
المؤسسة الدولية للتنمية: حصة برنامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، %[3]	%65	%66
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: عدد مشاريع الاستثمار[4]	43	19
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)[4]	614	638
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%20	%20
المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل: عدد مشاريع الاستثمار	26	40
البنية التحتية والصحة والتعليم وسلاسل الإمدادات الغذائية		
اجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)[5]	9623	9,142
الأسواق المالية المحلية		
اجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل في الأسواق المالية (بملايين الدولارات)[6]	6,392	5,981
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل التي تركز على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات)[7]	3,592	3,536
تغيّر المُناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية		
ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)[8]	2,349	2,479
علاقات المؤسسة في الأجل الطويل مع الجهات المتعاملة معها		
عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	39	38
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)	1,964	2,565

ملاحظات:

1. درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية: النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع البنك التي حصلت نتائجها التنموية على تقديرات مرتفعة في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، وذلك استنادا إلى المشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة ست سنوات متتابعة (تقديرات السنة المالية 2015 تستند إلى الموافقات التي تمت في السنوات 2006–2011).
2. بالنسبة للخدمات الاستشارية، تخص تقديرات فاعلية التنمية السنتين التقويميتين 2014 و 2013.
3. الأرقام الخاصة بالسنتين الماليتين 2014 و 2015 تعكس المنهجية المحسنة المستخدمة في قياس الإنفاق على الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإدراج المشاريع الإقليمية.
4. بدءا من السنة المالية 2015، تتضمن بيانات المؤسسة الخاصة بالاستثمارات في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مشاريع في البلدان التي أُدرجت في قائمة البنك الدولي المنسقة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في السنوات المالية الثلاث السابقة. وهي مصممة كي تعكس طول الفترة التي يستغرقها إعداد وتنفيذ مشاريع الاستثمار، وكذلك لتشجيع تركيز المؤسسة على هذه البلدان في الأجل الأبعد.
5. ارتباطات المؤسسة في قطاع البنية التحتية (باستبعاد قطاع النفط والغاز والتعدين)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على المستوى دون الوطني، والتعليم، والصناعات الزراعية وسلاسل الإمدادات الغذائية.
6. ارتباطات الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية، باستثناء صناديق الاستثمار وأسهم الشركات غير المدرجة في البورصة.
7. يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المُقترضة اقتراضا مباشرا، والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من الجهات المتعاملة معها، وأية استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة.
8. مصطلح "ذات صلة بالمناخ" هو سمة لأي مشروع يتضمن أنشطة لتخفيف تغير المناخ، أو أنشطة مناخية خاصة، أو كليهما. للمزيد من المعلومات عن هذه المصطلحات والأنشطة، يرجى زيارة الموقع: http://www.ifc.org/climatemetrics. ويتضمن ارتباطات التمويل طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص.

إتاحة الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يُفضي نجاح الجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات اقتصاد البلد المعني، مما يتيحُ للكثير من الناس – بما في ذلك الفقراء – فرصة لتحسين أحوالهم المعيشية.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

59
مليون

معاملة تجزئة غير نقدية جرى تسهيلها، بإجمالي 160 مليار دولار

12.9
مليار دولار

من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

31.8
مليون

مستفيد حصلوا على الغاز

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

36
مليون دولار

من التمويل الجديد للشركات التي حسنت ممارسات حوكمة الشركات لديها

4.7
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

3.7
مليون

من القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة لمنشآت الأعمال

أوروبا وآسيا الوسطى

9.2
مليون

مستهلك حصلوا على الكهرباء (من حيث التوليد والتوزيع)

81
مليار دولا ر

من القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة لمنشآت الأعمال

232
مليون دولار

من التمويل الجديد للشركات للاستثمار في الطاقة النظيفة والتكنولوجيات المتسمة بكفاءة استخدام الموارد

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

1.6
مليون

طالب حصلوا على خدمات التعليم

7
ملايين

شخص من المتوقع أن يحصلوا على خدمات بنية تحتية محسنة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

743
مليون دولار

من الاستثمارات الجديدة التي تعزى إلى إصلاحات الصناعة وأنشطة تشجيع الاستثمار مع الحكومات

جنوب آسيا

8.8
مليون

شخص حصلوا على خدمات محسنة من أجهزة إنارة من خارج الشبكة العامة للكهرباء

196.8
مليون

توصيلة هاتف جرى توفيرها

35
مليار دولار

من القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة لمنشآت الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء

1.2
مليون

مستفيد من المزارعين

6.1
مليون

عميل حصلوا على المياه

72
إصلاحا في مجال السياسات

في 29 بلدا لمساندة النمو وتشجيع الاستثمار

خبرات المؤسسة

تدمج المؤسسة الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل المؤسسة في 100 بلد. وتقوم المؤسسة بتطبيق الدروس التي استخلصتها من إحدى مناطق عملها في حل المشاكل القائمة في منطقة أخرى. كما أنها تساعد الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

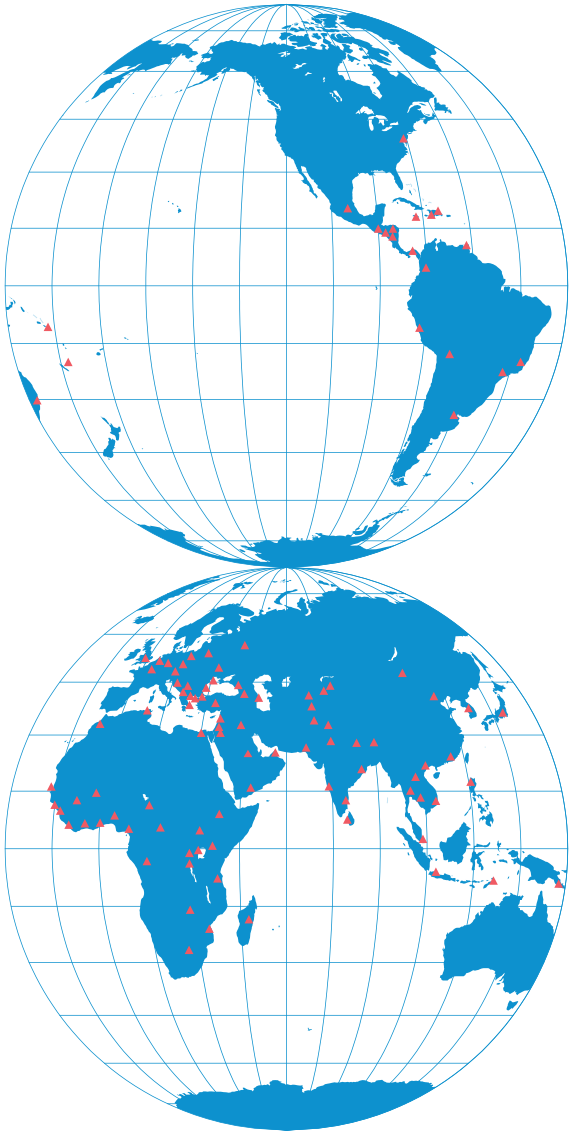

ما تقوم به المؤسسة

تتيح المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. وهذه الخدمات يعزز بعضها بعضا، إذ تتيح المؤسسة التمويل والخبرة العالمية للجهات المتعاملة معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه المجالات معا للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص – حيث يمكن تكييف ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات الخاصة بالجهات المتعاملة معها، وعلى نحو يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لإنجاز الأعمال.

في السنة المالية 2015، قدمت المؤسسة حوالي

18

مليار دولار

في شكل استثمارات طويلة الأجل تمت تعبئة جزء منها من مستثمرين آخرين

قدمت المؤسسة ارتباطات قدرها

7

مليارات دولار

من القروض الجديدة في السنة المالية 2015

الاستثمارات

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية الشركات من إدارة المخاطر وتعزيز قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية والمحلية. وتزاول المؤسسة عملها على أساس تجاري، وتستثمر حصرياً في المشاريع الهادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

وتهدف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بالجهات المتعاملة معها في مختلف الصناعات – مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية.

وفي السنة المالية 2015، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 10.5 مليار دولار في حوالي 406 مشاريع. كما عبأت أكثر من 7 مليارات دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الأدوات والمنتجات

القروض

تمول المؤسسة المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض لحسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 إلى 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقْتَرَضة.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات الإقراض بالعملات المحلية، حيث قدمت تمويلا في شكل قروض بأكثر من 60 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2015، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها 7 مليارات دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها منشآت الأعمال الخاصة. وتستثمر المؤسسة استثمارا مباشرا في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضاً. وفي السنة المالية 2015، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 3.2 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5 إلى 20 في المائة من أسهم رأس مال الشركة، وتشجع الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة وسلاسل الإمدادات

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 250 بنكا في أكثر من 80 بلداً.

وفي السنة المالية 2015، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة ما قيمته 2.8 مليار دولار في مجال تمويل التجارة.

القروض المشتركة

برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة هو الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2015، شكّل هذا البرنامج 59 في المائة من الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

وفي السنة المالية 2015، شاركت المؤسسة في تعبئة نحو 4.6 مليار دولار من القروض من الفئة (ب) والقروض الموازية، وقروض البرنامج الموجّه لحافظة الإقراض المشترك، وقروض المشاركة المهيكلة من الفئة (أ)، والمشاركات غير الممولة في تحمل المخاطر، وذلك من أكثر من 84 مؤسسة مالية. وشمل ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الإنمائي وأحد البنوك المركزية في بلدان الأسواق الصاعدة. وقدمت جهات التمويل المشترك مستوى قياسيا قدره 2.1 مليار دولار في بلدان الأسواق الصاعدة. وبلغ حجم حافظة القروض المشتركة ما قيمته 15.3 مليار دولار.

وتلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 49 في المائة من مجموع المبلغ. وذهب أكثر من ربع التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة – بواقع 1.3 مليار دولار – إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

منتجات المُشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)

تتيح مؤسسة التمويل الدولية منتجات المشتقات المالية للجهات المتعاملة معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية من أجل التحوط ضد التعرض لمخاطر العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. وتعمل المؤسسة بشكل عام، بتقديمها منتجات إدارة المخاطر، وسيطاً بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، كما تتيح ضمانات ائتمانية وخدمات استشارية بشأن إعادة الهيكلة للشركات المتعاملة معها.

التمويل المختلط

بالإضافة إلى تقديم تمويل بشروط تجارية، تستخدم المؤسسة عددا من الأدوات المكملة لتحقيق الأثر الإنمائي الذي قد لا يتحقق بغير ذلك. ويتمثل أحد هذه النهج في المزج بين عناصر التمويل الميسر – الذي يأتي في العادة من الشركاء المانحين – جنبا إلى جنب مع موارد المؤسسة الذاتية. ويمكن للتمويل المختلط أيضا أن يساعد في التخفيف من تكاليف الدخول المبكرة للشركات إلى الأسواق أو مخاطر المشاريع. وتطبق المؤسسة هذا النهج في ثلاثة مجالات أساسية: تغير المناخ، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، وتقديم التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تستفيد مجالات أخرى ذات أولوية إستراتيجية من هذه الأداة في المستقبل. وفي السنة المالية 2015، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 148 مليون دولار من أموال المانحين، واستقطب ذلك أكثر من 1.25 مليار دولار من الموارد التمويلية للمؤسسة والقطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية

تتطلب التنمية المستدامة للقطاع الخاص أكثر من مجرد التمويل. وتظهر الخبرة العملية لمؤسسة التمويل الدولية الدور القوي الذي يمكن للخدمات الاستشارية أن تفعله في إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص، ومساعدة الشركات على التوسع وخلق فرص العمل، مما يؤدي بدوره إلى تدعيم جهود مجموعة البنك الدولي الرامية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

ولهذا السبب، تواصل المؤسسة جهودها لتدعيم عملها الاستشاري. وهذا العام، اتخذت المؤسسة خطوات لمواءمة خدماتها الاستشارية على نحو أوثق مع المجالات الأخرى لعملها وعمل البنك

حافظة القروض المشتركة لمؤسسة التمويل الدولية بلغت

15.3

مليار دولار

في نهاية السنة المالية 2015.

في السنة المالية 2015، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة ما قيمته

2.8

مليار دولار

في مجال تمويل التجارة

الدولي، وذلك كي تستفيد الجهات المتعاملة معها من كامل الإمكانات المتاحة في مجموعة البنك. ويزداد حاليا دمج تقديم الخدمات الاستشارية في مجموعة الحلول الواسعة التي تقدمها المؤسسة للمتعاملين معها.

وفي نهاية السنة المالية 2015، ضمّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية أكثر من 600 مشروع استشاري في 101 بلد بما قيمته 1.2 مليار دولار. وجاء تنفيذ الجزء الأكبر من هذا البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ونحو 20 في المائة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وخلال السنة المالية 2015، قدمت المؤسسة الخدمات الاستشارية في عدد من المجالات الضرورية لعملية التنمية، هي:

القطاع المالي تساعد المؤسسة في زيادة توّفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهي تعمل مع المؤسسات المالية لتدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها وتنويع أدواتها ومنتجاتها في مجالات، مثل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الإسكاني، والطاقة المستدامة. وفي إطار مشاركتها في فريق مجموعة البنك الدولي المتكامل في قطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق، تساند المؤسسة تطوير الأسواق المالية – وذلك عن طريق تشجيع إتاحة فرص الحصول على التمويل للجميع، وتدعيم أسواق رؤوس الأموال، وإنشاء مكاتب استعلام ائتماني وسجلات للضمانات والرهونات التي تفتح سبلا جديدة أمام الشركات لخلق الوظائف والنمو على نحو قابل للاستمرار. وفي السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 425 معاملة مع متعاملين نشطين في هذا المجال في 96 بلدا.

مناخ الاستثمار في إطار مشاركتها في فريق مجموعة البنك الدولي المتكامل في قطاع الممارسات العالمية للتجارة والقدرة على المنافسة، تساعد المؤسسة الحكومات في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الاستثمار وضمان استمراره؛ مما يعزز جاذبية الأسواق وقدرتها على المنافسة، وتحقيق النمو، وخلق الوظائف. وفي السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 151 معاملة مع متعاملين نشطين في هذا المجال في 61 بلدا.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم برامج شراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية. وتساعد الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة القطاع الخاص على زيادة حصول الجمهور على الكهرباء ومياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. كما أنها تساعد في تدعيم جودة هذه الخدمات وكفاءتها. وفي السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 102 معاملة مع متعاملين نشطين في هذا المجال في 53 بلدا.

الصناعات الزراعية تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية ومعايير الأداء – من خلال جملة أمور أخرى منها: التركيز على تحسين كفاءة سلاسل القيمة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، مع تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية قوية لمنشآت الأعمال الزراعية الأصغر حجما، والمجتمعات المحلية، والجهات المتعاملة معها. وفي السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 111 معاملة مع متعاملين نشطين في هذا المجال في 34 بلدا.

بنهاية السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 600 مشروع استشاري بقيمة

1.2

مليار دولار

بلغت قيمة الأصول التي تديرها شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

8.5

مليار دولار

في السنة المالية 2015

كفاءة استخدام الطاقة والموارد تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تطوير حلول للطاقة النظيفة عالية الجودة تتسم بالقدرة على المنافسة وبتكلفة معقولة في مختلف أنحاء سلسلة القيم. وتعمل المؤسسة على تسريع عجلة تطوير الأسواق التجارية لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة وتحسين قدرة الناس على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وفي السنة المالية 2015، كان للمؤسسة 177 معاملة مع متعاملين نشطين في هذا المجال في 51 بلدا.

وتقدم المؤسسة أيضا حلولا استشارية يمكن استخدامها في العديد من الصناعات. ويتضمن ذلك مساعدة منشآت الأعمال على تحسين معايير حوكمة الشركات وبناء قدرات منشآت الأعمال الأصغر التي تعمل في سلاسل القيم المتعلقة بالشركات الأكبر، مما يؤدي إلى زيادة الفرص المحلية مع مساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الوقت نفسه على تحسين استخدام الموردين والموارد المحلية. ومن بين الخدمات الاستشارية الأساسية التي تقدمها المؤسسة مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحسين أداء منشآت الأعمال النشطة والشاملة للجميع عن طريق توعيتها بشأن القيمة التي يمكن أن تحققها النساء والاستثمار فيها باعتبارهن مستهلكات أو موظفات أو رائدات وسيدات أعمال وموردات. وفي السنة المالية 2015، بلغ عدد عمليات المؤسسة مع الجهات النشطة المتعاملة معها في هذه المجالات المشتركة بين الصناعات 301 في 85 بلداً.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وأُنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض إتاحة الفرصة للمستثمرين للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق، وتعزيز الأهداف الإنمائية للمؤسسة، وتحقيق الأرباح للمستثمرين، وذلك عن طريق الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من انتشار عالمي، ومعايير، ونهج استثماري، وسجل أداء قوي.

وفي 30 يونيو/حزيران 2015، بلغ مجموع الأصول التي تديرها الشركة 8.5 مليار دولار تقريباً: حيث إنها تدير تسعة صناديق استثمارية لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق الثروات السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة

يتألف صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. ويساعد الصندوق، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، استثمر الصندوق كامل موارده، حيث قدم 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغ مجموعها 2.8 مليار دولار.

صندوق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع للمؤسسة

تم تدشين صندوق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع للمؤسسة برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010. ويستثمر الصندوق في أسهم الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قدم الصندوق 29 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 790 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا

تأسس صندوق رسملة أفريقيا في السنة المالية 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قدم الصندوق ستة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 102 مليون دولار.

صندوق رسملة المصارف الروسية التابع للمؤسسة

تأسس صندوق رسملة المصارف الروسية عام 2012 برأسمال قدره 550 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 82 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور طرقا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قدم الصندوق سبعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 175 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 1.2 مليار دولار في عام 2013، ويقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، قدم الصندوق 10 ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 443 مليون دولار.

صندوق الصين – المكسيك

صندوق الصين – المكسيك هو صندوق خاص ببلد محدد بلغ رأس ماله قرابة 1.2 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول 2014. وسيقوم الصندوق باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة والمنتجات الوسيطة (صيغة تسمح بتحويل ديون الشركة غير المسددة الى حقوق ملكية mezzanine) مع مؤسسة التمويل الدولية في المكسيك. وسيتركز عمله على نحو رئيسي على قطاعي البنية التحتية والنفط والغاز وغيرهما، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية.

صندوق المؤسسة لتشجيع نمو المؤسسات المالية

صندوق المؤسسة لتشجيع نمو المؤسسات المالية هو صندوق تابع لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، وسيقوم باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وفي مارس/آذار 2015، بلغ حجم الصندوق حوالي 350 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة

في يونيو/حزيران 2015، بلغ حجم صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة قرابة 400 مليون دولار. وسيستثمر الصندوق على نحو رئيسي في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. كما سيستثمر الصندوق مباشرةً في هذه الشركات، وكذلك في حصص السوق الثانوية في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة.

استثمر صندوق الرسملة التابع للمؤسسة موارده بالكامل في السنة المالية 2015، وبلغ مجموعها

2.8

مليار دولار

خبرات المؤسسة في مجال الصناعات

يعكس الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص ميزة خاصة تتمتع بها – ألا وهي خبرته الواسعة والعميقة التي اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة – ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

بلغ إجمالي الارتباطات الجديدة طويلة الأجل التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية في قطاع الصناعات الزراعية والغابات

1.4

مليار دولار

لحسابها الخاص في السنة المالية 2015

بلغ إجمالي الارتباطات طويلة الأجل التي قدمتها المؤسسة في الأسواق المالية حوالي

4.7

مليار دولار

لحسابها الخاص في السنة المالية 2015

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي في الغالب ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة تزايد الطلب على نحو مستدام بيئياً وشاملٍ اجتماعياً. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة طويلة الأجل للمؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات حوالي 1.4 مليار دولار، أو حوالي 13 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المؤسسات المالية

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع هي عصب عملية التنمية نظرا لأنها تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. وقد ساعد عمل المؤسسة ومؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. وأتاح ذلك أيضا الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيرا من العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها.

ويُمَكِّن العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية مؤسسة التمويل الدولية من تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل منشآت الأعمال المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية – مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي الارتباطات الجديدة طويلة الأجل التي قدمتها المؤسسة في الأسواق المالية حوالي 4.7 مليار دولار، أو حوالي 45 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المستهلكون والخدمات الاجتماعية

المؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع مساندة القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعدُ المؤسسةُ في تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة.

وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة الجهات المتعاملة معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً. وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة طويلة الأجل التي قدمتها المؤسسة في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية ما قيمته 748 مليون دولار، أو نحو 7 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع العمراني السريع وتغير المناخ.

وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمة ملموسة فيه، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشاريع البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة طويلة الأجل للمؤسسة في هذا القطاع حوالي مليارَي دولار، أو حوالي 20 في المائة من ارتباطات الإقراض التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. وتميل الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا القطاع إلى خلق المزيد من الوظائف للعمالة أو الحفاظ على الوظائف القائمة على نحوٍ أكبر من أي قطاع آخر.

وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل الكيماويات، ومواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، ومعدات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأكثر إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد الجهات المتعاملة معها على إعداد وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة طويلة الأجل للمؤسسة في قطاع الصناعات التحويلية 365 مليون دولار قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

النفط والغاز والتعدين

تُعتبر الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم. وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع، مع المساعدة في التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المستدامة. وتقدم المؤسسة التمويل والخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 515 مليون دولار.

في السنة المالية 2015، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في مجال البنية التحتية حوالي

2

مليارَي دولار

لحسابها الخاص

تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيات. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة.

وتساعد المؤسسة باطراد الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع 275 مليون دولار.

بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل التي قدمتها في مجال تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات

275

مليون دولار

لحسابها الخاص في السنة المالية 2015

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

إعادة تركيز عمل المؤسسة

اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية في عام 2014 هيكلا تنظيميا أكثر مرونة وتركيزا كي تتمكن من مواجهة التحديات المتزايدة للتنمية. واستهدفت مبادرة المؤسسة التي أطلقت عليها "إعادة تركيز عمل المؤسسة" تقوية التعاون مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وشحذ تركيزها على الجهات المتعاملة معها، وطرح حلول شاملة، وتعزيز كفاءة خدماتها.

ترى مؤسسة التمويل الدولية أن تعزيز شراكتها مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي سيمكنها من تسهيل إجراءاتها، وتبادل أفضل الممارسات بمزيد من الفاعلية، وتحديد مجالات جديدة للتعاون – بما يعود بالنفع على الجهات المتعاملة معها والشركاء والموظفين. كما ترى أن هذه التغييرات ستحسن وضعها في سياق استعدادها لتنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بحلول عام 2030.

وفي إطار تحديث هيكلها القيادي، استحدثت مؤسسة التمويل الدولية وحدة، هي مكتب نائب الرئيس لشؤون خدمات العملاء على مستوى العالم، وزودتها بكوادر إدارية تتمتع بخبرة واسعة من مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي. وستوفر الوحدة الجديدة منصة واحدة لتقديم خدمات الاستثمار والخدمات الاستشارية وإدارة العلاقات مع العملاء، وذلك بهدف تقوية عمل المؤسسة مع المتعاملين معها، وفي الوقت نفسه توسيع قاعدتهم.

كما استحدثت المؤسسة وحدة أخرى، هي مكتب نائب الرئيس لشؤون المخاطر المؤسسية والاستدامة، بغرض توحيد خدمات تسهيل المعاملات بالمؤسسة. وستساعد هذه المجموعة على تعزيز قرارات المؤسسة بشأن المخاطر، وتبسيط إجراءات الموافقة على المعاملات؛ وتعزيز نهج المؤسسة لإدارة المخاطر؛ ومعالجة الأمور ذات الصلة بالتقيد بالأنظمة والممارسات القانونية والتضارب المحتمل في المصالح.

وستُمَكِّن هذه التحسينات مؤسسة التمويل الدولية من تعظيم أثر عملها الإنمائي واستدامتها المالية. كما أنها تؤهلها للتصدي لتحديات التنمية الأكثر إلحاحا، والاستفادة في الوقت نفسه من قوة القطاع الخاص في الحلول التي تطرحها مجموعة البنك. وتتوقع المؤسسة أن تساعد هذه التغييرات في الحد من الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق جهاز موظفيها، وأن تتيح مجالا أرحب للترقي الوظيفي والتطور المهني.

وتواصل مؤسسة التمويل الدولية تطوير مقاييس جديدة لرصد النجاح وقياسه، على نحو يعكس التركيز على الجهات المتعاملة معها وتحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تطوير إطار محسن لفهم تأثير عملها الإنمائي. ومن المتوقع أن تغطي المقاييس النهائية على نحو شامل نتائج عمل المؤسسة وأدائها – بما في ذلك النمو والنواتج الإنمائية وآراء وملاحظات الجهات المتعاملة معها والاستدامة المالية.

تمكن هذه التحسينات المؤسسة من تعظيم أثرها الإنمائي واستدامتها المالية.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

يلعب القطاع الخاص دورا لا غنى عنه في تحفيز النمو وخلق الفرص للناس لتحسين أحوالهم المعيشية. لكن من الضروري معرفة أي أنواع أنشطة القطاع الخاص على وجه التحديد له أكبر الأثر على التنمية.

يقيس خبراء مؤسسة التمويل الدولية نتائج عملها ونتائج عمل الجهات المتعاملة معها بغرض تقييم ما إذا كانت المؤسسة تسهم بفاعلية في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك – وما إذا كان عملها يحقق أثرا إيجابيا في حياة الأفراد والأسواق التي تحتاج مساعدتها بشدة.

ولا تزال أنظمة قياس النتائج والشواهد بالمؤسسة في تطور كي تعكس على نحو أفضل احتياجات العمل بها في الوقت الذي تقوم فيه بتوحيد هيكلها التنظيمي وتحويل تركيز عملياتها لتحقيق أهدافها. وتسعى المؤسسة كذلك إلى تحسين فهم نطاق مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص – بما يتجاوز مجرد تأثير كل معاملة على حدة.

وستساعد التحسينات التي تقوم المؤسسة بها لقياس النتائج على تسليط الضوء على جهودها في خلق الوظائف ودفع النمو الاقتصادي من خلال استثماراتها وعملها الاستشاري. كما ستكون في وضع أفضل لتقييم نتائج عملها على مستوى البلدان والقطاعات والبرامج، وستسهل على الجهات المتعاملة معها وفرق عملياتها متابعة نتائج المعاملات كل على حدة.

وتبني هذه التغييرات على نظام قياس النتائج الحالي بالمؤسسة – حيث سيتم استبقاء ما ثبتت صحته في الماضي، والاستفادة من الشراكات، والحفاظ على ريادة المؤسسة فيما بين مؤسسات التمويل الإنمائي.

نظام قياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية

يبرز نظام قياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية ثلاثة مكونات مترابطة يعزز بعضها بعضا:أهداف المؤسسة الإنمائية، ونظام رصد لقياس النتائج التنموية على مستوى المعاملات الذي يمكن بعدئذ تجميعها على مستوى الحوافظ، والتقييمات المنهجية لأثر عملها.

يتطور نظام قياس النتائج بالمؤسسة ليعكس على نحو أفضل احتياجات العمل بها

نظام الرصد والتتبع

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) لرصد النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية.

وبالنسبة لعمل المؤسسة المتعلق بالاستثمار، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية – بعد بعض الاستبعادات والاستثناءات – 1900 شركة قيد الإشراف. وتقيس مؤشرات نطاق التغطية عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أو المنافع المالية التي تعود على أطراف محددة، بغض النظر عن حجم استثمار المؤسسة. وجرى تقييم درجات نواتج عملية التنمية بصفة عامة لما يبلغ 820 عملية استثمار من بين 918 تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات 2006–2011، والتي بلغت من النضج والملاءمة والحداثة درجة تُمكّن المؤسسة من تقييمها. وتشكل درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية عموما مزيجاً مركباً من أربعة مجالات للأداء (الآثار المالية؛ والآثار الاقتصادية؛ والآثار البيئية والاجتماعية؛ والآثار الأوسع نطاقا لتنمية القطاع الخاص).

وقامت المؤسسة بتحقيق انسيابية مجموعة مؤشرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية الخاصة بعمليات الاستثمار، وتبسيط إجراءات المتابعة ذات الصلة بغرض تحقيق هدفين: (1) تعزيز صلة المؤشرات بالعمليات والجهات المتعاملة مع المؤسسة؛ (2) تحسين مستوى الفاعلية والكفاءة.

وفيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي على سبيل المثال، طبقت المؤسسة مجموعة من المؤشرات الأساسية بناء على تقييمات تفصيلية للجهات المتعاملة معها أجراها أخصائيو الأداء البيئي والاجتماعي. وتقيس هذه المؤشرات التقدم الذي تحققه الجهات المتعاملة مع المؤسسة في تنفيذ معايير الأداء الخاصة بها. وبالإضافة إلى التحسينات التي أدخلتها على إجراءات العمل، تواصل المؤسسة حشد حلول التكنولوجيا بغرض تعزيز سهولة وكفاءة ونوعية جمع البيانات ورفع التقارير عن النتائج.

وبالنسبة لعمل المؤسسة الاستشاري، فإن درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للسنة المالية 2015 تستند إلى مراجعة 106 من تقارير الإنجاز التي تم رفعها في عام 2014، وأمكن تقييم 100 تقرير منها لتحديد فاعليتها الإنمائية. علما بأن المشاريع التي تعذر تقييمها هي التي انطبقت عليها معايير استبعاد محددة – كتلك التي تتعلق بدراسات قطاعية أو سوقية، ومؤتمرات تبادل المعرفة، أو بالجهود الرامية لخلق أدوات معرفية داخلية للمؤسسة.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية هي غايات تتعلق بنطاق أنشطتها، وقدرتها على إتاحة الفرص، أو أية نواتج إنمائية ملموسة أخرى يُتوقع أن تحققها المشاريع التي وافقت عليها أو ارتبطت بمساندتها خلال عمر هذه المشاريع.

وتتسق الأهداف الخمسة – تدعيم البنية التحتية، وتحسين سبل كسب رزق المزارعين، وتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية والتعليمية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة – مع بطاقة تقييم أداء مجموعة البنك الدولي، كما أنها مدمجة على نحوٍ تام في بطاقة تقييم أداء مؤسسة التمويل الدولية. وتقوم المؤسسة حاليا للعام الثاني بتتبع التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها بهذه الأهداف في إطار جهودها لتحقيق أهدافها المخططة على مدى ثلاث سنوات. ويرد المزيد من التفاصيل في الجدول المبين بالصفحة 77.

تقييمات مؤسسة التمويل الدولية

تجري المؤسسة تقييمات ذاتية لتقييم منجزات مشاريعها، وتحديد الدروس التي يمكن استخلاصها واستخدامها في تحسين عملياتها. وبالعمل مع مجموعة التقييم المستقلة، حسنت المؤسسة كيفية اضطلاع فرق العمليات بتقييم مشاريعها بمجرد إنجازها أو بمجرد بلوغها مرحلة النضج التشغيلي. علاوة على ذلك، تجري المؤسسة أيضا تقييمات متعمقة لاستخلاص مزيد من الشواهد على الأثر الإنمائي للمشاريع والبرامج الرئيسية. وبموجب هذا الإطار، أتمت المؤسسة 35 تقييما في السنة المالية 2015. وطبقت كذلك سياسات الإفصاح عن المعلومات التي تمكنها من نشر نتائج تقييماتها خارج نطاق مجموعة البنك الدولي، وقد نشرت ملخصات التقييمات على موقعها الخارجي على شبكة الإنترنت.

التحسينات في نظام قياس النتائج

يعطي النظام المحسن لقياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية صورة أفضل عن تأثير إجراءاتها التدخلية على مستوى البلدان والقطاعات والبرامج، وذلك من خلال التقييم والتعاون مع مجموعة البنك الدولي بشأن الأطر المشتركة.

تدعيم الروابط لإحداث الأثر

التقييمات جزء لا يتجزأ من إطار قياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية: فهي تساعدها على التعلم من تجاربها وخبراتها، وتوفر المعلومات التي تسترشد بها الإستراتيجية، وتساعدها في تقييم التأثير الإنمائي على نحو أكثر شمولا ورفع تقارير عنها. وهذا العام، تبنت المؤسسة إستراتيجية تقييم منهجية تفحص على نحو متزايد مساهمة المؤسسة في تحقيق النمو وخلق الوظائف وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات في قطاعات أساسية، كالتمويل والسياحة وتربية الدواجن والكهرباء ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

فعلى سبيل المثال، قامت المؤسسة في قطاع الكهرباء بزيادة استخدام التقييمات والبحوث باعتبارهما مصدرا للأفكار والرؤى المفيدة والمتعمقة لفرق عملياتها. وفي هذا الإطار، طورت المؤسسة أداة سهلة الاستخدام تعتمد على برنامج إكسيل تستخدم منهجية للقياس الاقتصادي للمدخلات والمخرجات على مستوى البلدان بغرض تقدير إجمالي الناتج المحلي، وتأثير أنشطة الإنشاءات والتشغيل والصيانة على خلق الوظائف، وزيادة إمدادات الكهرباء. وتغطي هذه الأداة 20 بلدا ناميا، وتقدر كافة أنواع الآثار – المباشرة وغير المباشرة، والمحدثة، ومن الدرجة الثانية على النمو – بالنسبة للوظائف وإجمالي الناتج المحلي. كما طورت منهجية لإعطاء وصف موجز عن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها.

وفي السنة المقبلة، ستقوم المؤسسة بتطبيق نهج للنظم (systems approach) لتعميق فهمها للروابط بين أنشطتها الاستثمارية وهدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

التركيز على تحقيق النتائج على مستوى البلدان والبرامج

عملت مؤسسة التمويل الدولية على نحوٍ وثيق مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتصميم أطر النتائج بغرض رصد مساهمات المؤسسة في تحقيق الأهداف الإنمائية على مستوى البلدان، وذلك بموجب أطر الشراكات القطرية لمجموعة البنك الدولي. وهذا العام، ساعدت المؤسسة في تصميم إطارين لكل من بنما وميانمار ناقشهما حينئذ مجلس المديرين التنفيذيين. وستصمم المؤسسة أطرا مشتركة مماثلة لما يبلغ 15 بلدا آخر في العام المقبل. وسيساعد عملها لتحسين أطر النتائج في صياغة نواتجها الإنمائية على نحو أفضل في سياق المساندة الأوسع نطاقا التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان المعنية.

وتعكف مؤسسة التمويل الدولية أيضا على تصميم أطر للنتائج لعملياتها الإستراتيجية التي لها هدف مشترك، لكن لها أيضا أنشطة استثمارية واستشارية متعددة. وتبني المؤسسة هذه الأطر على مستوى البرامج من خلال تحديد بضعة مؤشرات تتم حينئذ متابعتها على مستوى المشاريع. كما تقوم بتصميم وتنفيذ تقييمات على مستوى البرامج. وفي السنة المالية 2015، طورت المؤسسة إطارين لعملها في قطاعي الكهرباء والزراعة.

الاستفادة من علاقات الشراكة

تلعبُ مؤسسة التمويل الدولية دوراً أساسيا في مواءمة المؤشرات لمتابعة عمليات القطاع الخاص في مختلف المؤسسات. وفي السنة المالية 2013، عملت المؤسسة مع 25 مؤسسة مالية إنمائية أخرى لمواءمة 27 مؤشرا كميا في شتى القطاعات. وهذا العام، بدأت المؤسسة في تطبيق هذه المؤشرات، وأنشأت مجموعة مؤسسات التمويل الإنمائي آلية حوكمة تتسم بطابع رسمي أكبر، تضم لجنة توجيهية من ستة أعضاء لإدارة تنفيذ المؤشرات المتوائمة. وستدرس اللجنة أيضا فرص العمل المشترك في مجالات خارج نطاق هذه المؤشرات. ويُطلق على هذه المبادرة حاليا اسم "المؤشرات المتوائمة لعمليات القطاع الخاص"، ولها موقعها على شبكة الإنترنت: hipso.net. وبالبناء على هذه التجربة، دخلت المؤسسة في شراكة مع لجنة المانحين للتنمية الاقتصادية، وهي منتدى يتألف من 22 مانحا معنيا بتنمية القطاع الخاص، بغرض مواءمة المؤشرات لمتابعة المنجزات التي تتحقق بفضل الخدمات الاستشارية والإبلاغ عنها.

النواتج الإنمائية

شهدت أوضاع الاقتصاد الكلي والأسواق المالية تدهورا كبيرا في السنوات الأخيرة. وبالرغم من ذلك، فإن درجات النواتج الإنمائية العامة لعمليات المؤسسة الاستثمارية ظلت مستقرة بشكل أساسي، مع حصول 63 في المائة من الجهات المتعاملة على تقدير مرتفع (يقل بقليل عن النسبة المستهدفة البالغة 65 في المائة). وبوجه عام، كانت المشاريع الأكبر حجما أقل خطورة من المشاريع الأصغر. وعند ترجيحها حسب حجم الاستثمار، نجد أن نسبة 72 في المائة من الجهات المتعاملة حازت تقديرا مرتفعا.

وعلى مستوى الصناعات، حققت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة في القطاع المالي أفضل أداء، حيث حاز 74 في المائة منهم على تقدير مرتفع. وكانت هناك زيادة قدرها ست نقاط مئوية، وعكس ذلك تحسن أداء المتعاملين الجدد والحاليين في جميع المناطق، وخاصة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسجلت مشاريع التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 60 في المائة من حافظة المشاريع التي تم تقييمها بالقطاع أقوى درجات، وخاصة في تنمية القطاع الخاص والأداء المالي.

ووسط تباطؤ في نمو الأسواق الصاعدة وتراجع أسعار السلع الأولية، انخفضت درجات النواتج الإنمائية لمشاريع المؤسسة في القطاع الحقيقي – وخاصة في البنية التحتية والنفط والغاز والتعدين. وفي مجال البنية التحتية، تراجعت تقديرات الجهات المتعاملة مع المؤسسة، حيث أدى ضعف الأحوال المالية والاقتصادية إلى إعاقة التنفيذ في بعض الحالات. وفي قطاع النفط والغاز والتعدين، تراجعت درجة نواتج عملية التنمية – ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى المشاريع الجديدة بالحافظة ولاسيما عمليات الاستثمار الأصغر حجما التي لا تزال في مراحلها الأولى. وعند ترجيح الدرجات حسب حجم المشاريع، حازت نسبة 82 في المائة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة على تقدير مرتفع.

ظل الأداء الإقليمي لعمليات استثمارات مؤسسة التمويل الدولية مستقرا بوجه عام، باستثناء منطقتي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، اللتين شهدتا هبوطا وصعودا قدره حوالي خمس نقاط مئوية على الترتيب. وفي منطقة شرق آسيا، جاء تحسن التقدير التصنيفي البالغ 65 في المائة نتيجة للأداء الأقوى في معظم القطاعات، بما في ذلك القطاع المالي؛ والصناعات الزراعية والغابات؛ والمستهلكين والخدمات الاجتماعية؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والتكنولوجيا. وفي منطقة جنوب آسيا، حاز 61 في المائة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة على تقدير تصنيفي مرتفع في النواتج الإنمائية – ويعكس ذلك ضعف أداء المشاريع الجديدة وخاصة في قطاع البنية التحتية الهندي.

وفيما يتعلق بعمل المؤسسة الاستشاري، حاز 73 في المائة من مشاريع المؤسسة التي أُقفلت في السنة الحالية، والتي يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية – على تقدير تصنيفي مرتفع. وظلت درجات نواتج عملية التنمية للخدمات الاستشارية أعلى من نسبة 65 في المائة المستهدفة لدى المؤسسة للأعوام الخمسة المنصرمة. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ 91 في المائة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة عن رضاها عن عملها الاستشاري.

وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أداء، حيث حاز 90 في المائة من المشاريع التي أُقفلت في هذه السنة على تقدير تصنيفي مرتفع بشأن فاعلية التنمية. كما سجلت المنطقة أكبر تحسن على مدى متوسط الثلاث السنوات – محققة زيادة قدرها 14 نقطة في درجة أدائها. وركزت هذه المشاريع بالدرجة الأولى على القطاع المالي أو على تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. أما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى فسجلت تراجعا في نسبة المشاريع الاستشارية التي حازت على تقدير مرتفع. وعكس هذا التراجع الصغَر النسبي للمشاريع التي تم تقييمها في المنطقة – حيث تأثر العديد منها بتغير أولويات الحكومات خلال تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويوضح الجدول الوارد بالصفحة 79 النواتج الإنمائية لعمل المؤسسة الاستشاري حسب مجالات العمل. ونظرا للتغييرات التنظيمية للمؤسسة (انظر الصفحة 72)، فإن المقارنة مع العام السابق لا تتوفر إلا على صعيدي الإجماليات والمناطق.

نطاق التغطية والنتائج الإنمائية

تمكنت الجهات المتعاملة المستفيدة من استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية على مستوى العالم من الوصول إلى العديد من المستهلكين وتسجيل بعض الإنجازات المهمة (انظر الصفحة 78). وفيما يلي بعض أبرز الملامح:

التوسع في مَنح التمويل

- عملت المؤسسة مع 331 مؤسسة وساطة مالية انصب تركيزها على مَنح القروض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقدمت هذه المؤسسات 44 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغرى و 4 ملايين قرض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بإجمالي قدره 270 مليار دولار. كما قدم المتعاملون مع المؤسسة أكثر من 965 ألف قرض تمويل إسكاني بإجمالي قدره 22 مليار دولار.

› ساعدت المؤسسة أيضا الشركاء في مجال الخدمات المالية الرقمية على إجراء 70 مليون معاملة تجزئة غير نقدية، بإجمالي يزيد على 160 مليار دولار.

› ساعدت المؤسسة في تقوية الأسواق المالية من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية ومكاتب الاستعلام الائتماني التي سهلت معاملات تصل قيمتها إجمالا إلى 1.2 مليار دولار. وتمكن حوالي 294 ألفا من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة كذلك من الحصول على قروض بضمانات عينية (عقارات منقولة). وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المؤسسة على إنشاء أو تحسين مكاتب استعلام ائتماني في كل من جامايكا وساموا وأوزباكستان وطاجيكستان.

تقديم الحلول والخدمات

› قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوليد وتوزيع الكهرباء على 99 مليون مستهلك – بزيادة قدرها 30 في المائة عن السنة الماضية. وكان أكثر من ثلث هؤلاء المستهلكين في أفريقيا جنوب الصحراء.

› وفرت الجهات المتعاملة مع المؤسسة أيضا توصيلات هاتفية لحوالي 237 مليون مستهلك – بزيادة قدرها 31 في المائة عن السنة الماضية، جاء معظمها في جنوب آسيا.

› ساعدت المؤسسة منشآت الأعمال في تقديم حلول إنارة ميسورة التكلفة غير مرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء لما يبلغ 26.4 مليون شخص.

› ساعدت المؤسسة الحكومات في التوقيع على 18 عقدا للشراكات بين القطاعين العام والخاص يُتوقع أن تؤدي إلى تحسين توفير مرافق البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من حوالي 16 مليون شخص وتعبئة استثمارات خاصة تزيد على 5.8 مليار دولار.

› ساعدت المؤسسة الشركات على اعتماد ممارسات وتكنولوجيات جديدة أدت إلى اجتذاب تمويل إضافي بقيمة 929 مليون دولار – جاء كله تقريبا من مصادر أخرى غير المؤسسة. وساعدت إصلاحات حوكمة الشركات في اجتذاب 535 مليون دولار من التمويل للجهات المتعاملة مع المؤسسة؛ وأدت تكنولوجيا الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الموفرة للموارد إلى استثمارات قدرها 384 مليون دولار.

تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال

› ساعدت المؤسسة الحكومات في 47 بلدا على اعتماد 94 إصلاحا في مجال مناخ الاستثمار بغرض تشجيع النمو وإنشاء الشركات. وكان ثمانية وسبعون من هذه الإصلاحات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 25 إصلاحا في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات.

› ساعدت المؤسسة حكومات وطنية ومحلية على إجراء الإصلاحات وتشجيع الاستثمار، وساهم ذلك في تعبئة استثمارات جديدة قدرها 743 مليون دولار.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية الهدف	المستهدف تحقيقه في الأهداف الإنمائية للمؤسسة في السنة المالية 2015	المستهدف تحقيقه في السنوات المالية 2014–2016*	الارتباطات المتعلقة بالأهداف الإنمائية في السنة المالية 2015	نسبة الأهداف المحققة في السنة المالية 2015	نسبة الأهداف المحققة في السنوات المالية 2014–2016
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 1.48 مليون شخص	إفادة 4.64 مليون شخص	1.29 مليون شخص	%87	%54
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 5.74 مليون شخص	إفادة 14.80 مليون شخص	12.92 مليون شخص	%225	%143
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر	إفادة 27.75 مليون شخص	إفادة 83.59 مليون شخص	52.25 مليون شخص	%188	%106
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 1.52 مليون شخص	إفادة 4.61 مليون شخص	1.46 مليون شخص	%96	%55
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 25.76 مليون شخص	إفادة 75.36 مليون شخص	93.54 مليون شخص	%363	%154
تقليل انبعاثات غازات الدفيئة	خفض بواقع 6.08 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا	خفض بواقع 18.42 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا	9.69 مليون طن متري	%159	%83

*المجموع التراكمي على مدار ثلاث سنوات (السنوات المالية 2014–2016).

نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة	الحافظة السنة التقويمية 2013	الحافظة السنة التقويمية 2014
الاستثمارات		
التوظيف (ملايين الوظائف)[1]	2.6	2.5
قروض التمويل الأصغر		
العدد (بالمليون)[2]	29.0	43.6
المبلغ (بمليارات الدولارات)[2]	27.9	35.3
قروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم		
العدد (بالمليون) [2]	5.3	4.3
المبلغ (بمليارات الدولارات)[2]	275.7	234.4
تمويل التجارة		
العدد (بالمليون) [3]	2.0	1.8
المبلغ (بمليارات الدولارات)[3]	310.0	266.0
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات		
توليد الكهرباء (ملايين المشتركين)	51.3	55.8
توزيع الكهرباء (ملايين المشتركين)[4]	25.2	43.6
توزيع المياه (ملايين المشتركين)[5]	28.4	23.4
توزيع الغاز (ملايين المشتركين)[6]	39.8	35.0
توصيلات الهاتف (ملايين المشتركين)[7]	180.9	237.2
عدد المرضى الذين حصلوا على خدمات (بالمليون)	27.1	17.3
عدد الطلبة المستفيدين (بالمليون)	2.5	3.5
عدد المزارعين المستفيدين (بالمليون)	2.9	3.4
مدفوعات للموردين والحكومات		
مشتريات محلية من السلع والخدمات (مليارات الدولارات)	34.3	51.9
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)[8]	19.1	19.5

تمثل هذه الأرقام إجمالي تغطية الجهات المتعاملة مع المؤسسة في نهاية السنتين التقويميتين 2013 و 2014. ولا يمكن مقارنة البيانات الخاصة بحافظة المؤسسة في السنة التقويمية 2013 بالبيانات الخاصة بحافظة السنة التقويمية 2014 نتيجة لاستنادها إلى حافظة متغيّرة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالنسبة لقروض مؤسسات التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج تعكس أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية. وفي حين يتم تطبيق العديد من الضوابط على البيانات التي ترفعها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فإنها تستند في بعض الأحيان إلى تقديرات، وقد يتفاوت فهم تعريفات المؤشرات تفاوتًا طفيفًا بين هذه الجهات.

1. تشمل أرقام الحافظة الخاصة بالتوظيف الوظائف التي أتاحتها الصناديق.
2. تمثل أرقام نطاق تغطية الحافظة: حافظة القروض غير المسددة المتعلقة بمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة حتى نهاية السنتين التقويميتين 2013 و 2014 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع التي تخدم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد قام بذلك ما نسبته 93 في المائة من 331 متعاملا مع المؤسسة الذين تعين عليهم الإبلاغ في السنة التقويمية 2014. وتم استنباط البيانات الناقصة. ونُقحت البيانات الخاصة بعدد ومبالغ القروض للسنة التقويمية 2013 نتيجة للقيم المعدلة من العديد من الجهات المتعاملة مع المؤسسة.
3. استند تقدير عدد وقيمة المعاملات التجارية التي مولتها شبكة بنوك الأسواق الصاعدة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية إلى بيانات حقيقية من أكثر من 90 في المائة من البنوك النشطة المنضوية تحت مظلة الشبكة، وإلى الاستنباط بالنسبة للبنوك الأخرى. ولا يمكن مقارنة أرقام السنة التقويمية 2013 والسنة التقويمية 2014 نتيجة للتغييرات في المنهجية المطبقة للسنة التقويمية 2014. وتعكس هذه الأرقام المعاملات التي تضمنها مباشرة مؤسسة التمويل الدولية، وتلك التي نفذتها بنوك الشبكة التي حازت على دعم البرنامج.
4. تم تنقيح إجمالي توزيع الكهرباء في السنة التقويمية 2013 نتيجة لتعديل قيم إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
5. تم تنقيح توزيع المياه في السنة التقويمية 2013 نتيجة لتعديل قيم اثنتين من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
6. أضافت إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حوالي 31.8 مليون مشترك مستفيد من توزيع الغاز في السنة التقويمية 2014.
7. أضافت إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا 135.8 مليون توصيلة هاتف في السنة التقويمية 2014.
8. تم تنقيح إجمالي المدفوعات التي حصلت عليها الحكومات في السنة التقويمية 2013 نتيجة لتعديل قيم اثنتين من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء في السنة المالية 2015

% المشاريع التي حصلت على تقدير مرتفع

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2014 مقابل السنة المالية 2015

% المشاريع التي حصلت على تقدير مرتفع

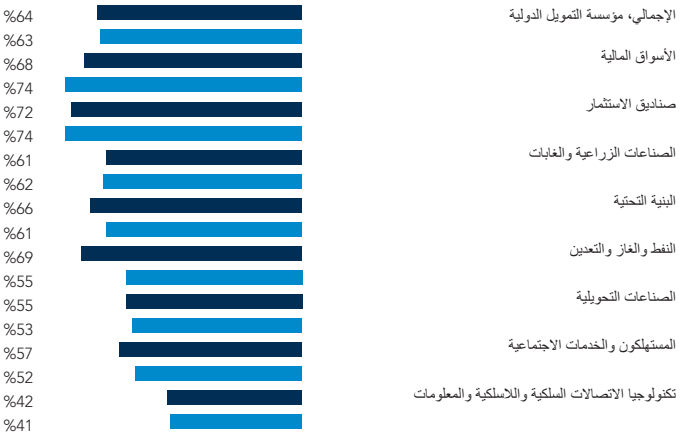

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2014 مقابل السنة المالية 2015

% المشاريع التي حصلت على تقدير مرتفع

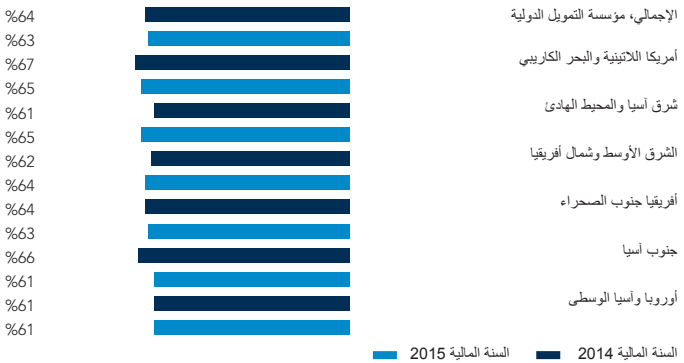

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل في السنة المالية 2015

% المشاريع التي حصلت على تقدير مرتفع

"القطاع المالي" يتضمن أيضا مشاريع يضطلع بها فريق مجموعة البنك الدولي المتكامل بقطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق

% المشاريع التي حصلت على تقدير مرتفع

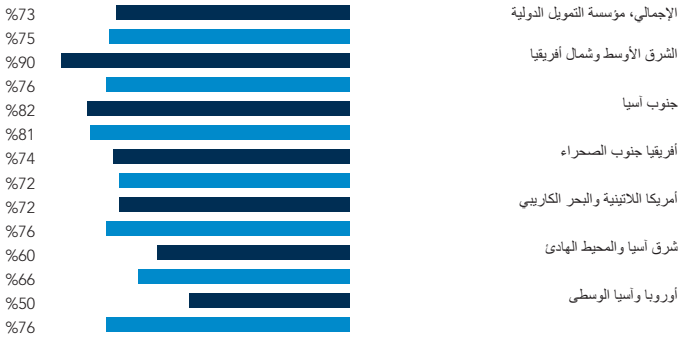

جهاز موظفي المؤسسة

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة معها على الصعيد المحلي.

يعمل جهاز موظفينا في 100 بلد، ويعمل أكثر من نصفهم – أي 59 في المائة – من مكاتب تقع خارج الولايات المتحدة، وهي نسبة آخذة في الازدياد تعكس التزام المؤسسة بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم موظفي المؤسسة، أو ما مجموعه 62 في المائة، من بلدان غير مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تُحدث أكبر أثر إنمائي.

يعمل جهاز موظفي المؤسسة في

100

بلد

يمثل موظفو المؤسسة أكثر من

140

بلداً

حوالي

%60

من موظفي المؤسسة يعملون من مكاتب خارج الولايات المتحدة

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية	السنة المالية 2010	السنة المالية 2015
الموقع		
الولايات المتحدة	1,542 (%46)	1,525 (%41)
بلدان أخرى	1,525 (%54)	2,162 (%59)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	3,358	3687

المنشأ الوطني (لجميع الموظفين المتفرغين)	السنة المالية 2010	السنة المالية 2015
المنشأ الوطني		
بلدان مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	1,270 (%38)	1,393 (%38)
بلدان أخرى	2,088 (%62)	2,294 (%62)
المجموع	3,358	3,687

المنشأ الوطني – الموظفون من مستوى متخصص فما فوق	السنة المالية 2010	السنة المالية 2015
المنشأ الوطني		
البلدان المانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	947 (%46)	1,100 (%44)
بلدان أخرى	1,110 (%54)	1,392 (%56)
المجموع	2,057	2,492

1. بناء على الإعلانات الذاتية للبلدان وقت عضويتها بالمؤسسة الدولية للتنمية.

توزّع الموظفين المتفرغين كافة حسب نوع الجنس	السنة المالية 2010	السنة المالية 2015
الجنس الشخصي		
الموظفات	1,785 (%53)	1,977 (%54)
الموظفون	1,573 (%47)	1,710 (%46)
المجموع	3,358	3,687

توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب الجنس الشخصي	السنة المالية 2010	السنة المالية 2015
الجنس الشخصي		
الموظفات	825 (%40)	1,058 (%44)
الموظفون	1,232 (%60)	1,407 (%56)
المجموع	2,057	2,492

الأجور والمكافآت

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوّع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكلية رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة تستند إلى السوق الأمريكية، وهي دائماً تنافسية على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد خصم الضرائب.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها برامج المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء (التي تتضمن مكونات سنوية وطويلة الأمد) تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق، وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، مثل مشاريع المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة وخطة التقاعد؛ وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين – بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، مكون خاص بالميزة المحددة تموله المؤسسة بالكامل بناء على سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب بالإضافة إلى اشتراك اختياري للموظفين بنسبة 6 في المائة من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وترعى مجموعة البنك أيضا خطة اختيارية على النمط المعمول به في الولايات المتحدة المعروفة باسم 401(k) للعاملين في مقرّ البنك الدولي في واشنطن، وخطة ادخار اختيارية لموظفي المكاتب القطرية.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في 30 يونيو/حزيران 2015، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) والمتوسط السنوي لصافي الرواتب / المزايا كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأعلى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا [1] (بالدولار)
GA	مساعد مكتبي	23,900	34,100	44,300	%0.02	42,233	24,702
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	30,100	43,000	55,900	%0.5	44,269	25,893
GC	مساعد برنامج، مساعد معلومات	37,200	53,100	69,000	%9.5	55,934	32,716
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلومات، مساعد لشؤون الموازنة	43,900	62,700	81,500	%7.6	69 346	40,560
GE	مُحلل بيانات	58,900	84,200	109,500	%10.0	79,845	46,701
GF	مهني مختص	78,300	111,900	145,500	%22.4	103,520	60,549
GG	مهني مختص أول	105,700	151,000	196,300	%31.0	142,515	83,357
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصّين	144,000	205,700	267,400	%16.1	200,468	117,254
GI	مدير، مستشار أول	220,800	276,000	331,200	%2.4	264,534	154,726
GJ	نائب الرئيس	272,500	320,600	368,700	%0.4	327,814	191,738
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	303,000	356,500	410,000	%0.1	382,207	220,614

ملاحظة: لما كان موظفو مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد خصم الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

أ. بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب. تُستبعد الإعفاءات الضريبية.

حوكمة المؤسسة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، وتتمثل رسالتها في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2015، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة التي يحتفظ بها 184 بلداً عضواً حوالي 2.56 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم حوالي 180 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة أكثر من 40 مليار دولار من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة عن كثب مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

مجلس إدارة المؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجَّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى –حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية– وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية. وتلقى جين – يونغ كاي، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 399400 دولار صافٍ بعد خصم الضرائب. وليست هنالك حزم حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): هيرفي فيلروش، فرنسا ▪ باتريسيو باغانو، إيطاليا ▪ سوبهاش شاندرا غارغ، الهند ▪ ميرزا حسن (عميد المجلس)، دولة الكويت ▪ ريونالد سيلابان، إندونيسيا ▪ ماساهيرو كان، اليابان ▪ غوين هاينز، المملكة المتحدة ▪ ناصر محمود خوسا، باكستان.

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): خوسيه روخاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية ▪ فرانك هيمسكيرك، هولندا ▪ أورسولا مولر، ألمانيا ▪ يورغ فريدن، سويسرا ▪ لويس رينيه بيتر لاروز، سيشيل ▪ فرانسيسكوس غودنس، بلجيكا ▪ شكسن تشن، الصين ▪ أليستر سميث، كندا ▪ ساتو سانتالا، فنلندا ▪ أنا دياس لورينكو، أنغولا ▪ خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية ▪ سونغ سو يون، جمهورية كوريا ▪ أليكس فوكسلي، شيلي ▪ أنطونيو سيلفيرا، البرازيل ▪ محمد سيكيا كايد، جيبوتي ▪ أندريه لوشين، الاتحاد الروسي.

غير ظاهر في الصورة: ماثيو ماغواير، الولايات المتحدة.

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية – مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة	
المجموع الكلي	%100
الولايات المتحدة	%20.99
اليابان	%6.01
ألمانيا	%4.77
فرنسا	%4.48
المملكة المتحدة	%4.48
الهند	%3.82
الاتحاد الروسي	%3.82
كندا	%3.02
إيطاليا	%3.02
الصين	%2.30
174 بلداً آخر	%43.29

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تسهم مجموعة التقييم المستقلة بالدروس التي تستخلصها من عمليات التقييم التي تجريها وتتيحها لأجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية. وتتمتع المجموعة بالاستقلالية عن جهاز إدارة المؤسسة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي. وتهدف رسالتها إلى تدعيم فاعلية التنمية لمؤسسات مجموعة البنك من خلال التقييمات المتميزة التي توفر المعلومات لإستراتيجيتها وعملها في المستقبل.

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة مشاريع مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارية والاستشارية المؤهلة، وتدرج نتائج ذلك في التقييم السنوي الذي تعده لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها. وأظهر أحدث تقرير لعام 2014 تراجعا عاما في فاعلية التنمية للمشاريع الاستثمارية مقارنة بالفترة السابقة. ويُعزى هذا التراجع بدرجة كبيرة إلى آثار الأزمة المالية العالمية والعوامل الخاصة بالمشاريع. وأظهرت الخدمات الاستشارية للمؤسسة تحسنا كبيرا في فاعلية التنمية، وخاصة في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وحدد أحدث تقييم أجرته مجموعة التقييم المستقلة لنموذج عمل مؤسسة التمويل الدولية الخاص بتقديم الخدمات الاستشارية بشأن إصلاح مناخ الاستثمار عددا من نقاط القوة للنموذج الموحد والمركز لتقديم الخدمات في الأجل القصير. وأوصت مجموعة التقييم، في ضوء دمج الخدمات في وحدة جديدة للممارسات العالمية، بأن تستفيد مجموعة البنك من نقاط القوة التي يتمتع بها نموذجا عمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

وفي قطاع البنية التحتية، أظهرت التقييمات التي أجرتها مجموعة التقييم المستقلة أنه بمقدور المؤسسة الإسهام في تحقيق نواتج إنمائية ناجحة في البيئات التنظيمية الصعبة والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وفي قطاع الصناعات التحويلية، استفادت المشاريع الناجحة من الابتكارات وترشيد التكلفة، مما أسهم في النتائج التنموية للقطاع الخاص. وتنشر مجموعة التقييم المستقلة تقاريرها الرئيسية للجمهور على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويتصدى مكتب المحقق/المستشار لشكاوى الأشخاص المتضررين من مشاريع المؤسسة والوكالة، وذلك بغرض تعزيز النواتج البيئية والاجتماعية. ويرأس المكتب السيد أوزفالدو جراتاسيوس الذي عُين في هذا المنصب في يوليو/تموز 2014 بعد عملية اختيار مستقلة. وهو يتبع رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرة ويرفع إليه تقاريره.

يعمل المكتب على تسهيل تسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية المتأثرة والجهات المتعاملة مع المؤسسة، ويجري تحقيقات حول مدى التزام المؤسسة بالإجراءات البيئية والاجتماعية المعمول بها، ويتيح مشورة مستقلة للرئيس وجهاز الإدارة.

وفي السنة المالية 2015، تلقى المكتب 63 شكوى في 25 بلدا تتعلق بمشاريع المؤسسة في قطاعات الصناعات الزراعية والتعليم والصناعات الاستخراجية والبنية التحتية وأنشطة الوساطة المالية والخدمات الاستشارية. ومن هذه الشكاوى، كان هناك 16 شكوى جديدة تتعلق بمشاريع للمؤسسة. وبنهاية السنة المالية، أقفل المكتب 20 شكوى، ومازال هناك تسع قيد التقييم، و 14 تمر بعملية تسوية المنازعات، و 20 تمر بمراجعات مستمرة للوقوف على مدى تقيد المشاريع المعنية بسياسات المؤسسة.

ويعمل مكتب المحقق/المستشار، من خلال آلية تسوية المنازعات، مع المجتمعات المحلية والشركات لمعالجة المخاوف والشواغل المتعلقة بالمشاريع الكبيرة للمؤسسة، بما في ذلك مشروع خط أنابيب بترول تشاد – الكاميرون، ومشروع منجم أويو تولغوي بمنغوليا، ومشروع بوجاغالي للطاقة الكهرومائية في أوغندا. وأتم المكتب جهود وساطة طويلة الأمد بعد متابعة التسويات بين أصحاب المصلحة المحليين فيما يتعلق بإعادة التوطين حول توسعة مطار سيهانوكفيل في كامبوديا، ومشكلة صحية مزمنة أثرت في عمال السكر في نيكاراغوا. وفي أوغندا، يتابع المكتب حاليا جهود التسوية بين اثنين من المجتمعات المحلية وإحدى الشركات المتعاملة مع صندوق أجري فاي الزراعي (Agri-Vie) الذي تدعمه المؤسسة فيما يتعلق بالآثار الناشئة عن مزارع الغابات التجارية وتشريد السكان من أراضيهم.

وفي إطار قيامه بوظيفة التقيد، أقفل المكتب ثمانية تقييمات مسبقة لأداء المؤسسة تتعلق ب 16 شكوى، دون اتخاذ أي إجراء، ومازالت هناك ثلاثة تقييمات مسبقة قيد الإعداد. ويجري المكتب حاليا سبعة تحقيقات بشأن أداء المؤسسة فيما يتصل بمشاريع في قطاعات الخدمات الاستشارية، والصناعات الزراعية، والوساطة المالية، والطاقة الكهرومائية، والتعدين، والبنية التحتية. ويتابع المكتب الإجراءات التي تتخذها المؤسسة استجابة لستة تحقيقات حول تقيد مشاريعها بسياساتها، وذلك فيما يتعلق بمشروع كهرباء تاتا ألترا العملاق في الهند؛ ومشروعي دينانت وفيكوهسا المتعلقين باستثمارات المؤسسة في الصناعات الزراعية والوساطة المالية في هندوراس على الترتيب؛ ومشروع كويلافكو، وهو استثمار في قطاع التعدين ببيرو؛ ومشروع أفيانكو، وهو استثمار في إحدى شركات الطيران الكولومبية؛ وحافظة مؤسسات الوساطة المالية العالمية للمؤسسة. وبعد متابعة عمل مؤسسة التمويل الدولية، أقفل المكتب تحقيقا يتعلق بالخدمات الاستشارية بالنسبة لقطاع الكهرباء في كوسوفو.

ونظمت المؤسسة مع الفريق الاستشاري بمكتب المحقق/المستشار حلقة عمل عن الدروس المستفادة من عمليات الاستثمار في مؤسسات الوساطة المالية في مايو/أيار 2015، وعن الإرشادات والمبادئ التوجيهية التي يعدها المكتب لصالح المؤسسة والجهات المتعاملة معها بشأن آليات معالجة المظالم والشكاوى على مستوى المشاريع. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.cao-ombudsman.org.

الشراكات

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومؤسسات الأعمال ومؤسسات العمل الخيري والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف ومؤسسات التنمية لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة من شأنها إتاحة الفرص واستئصال الفقر. ويؤكد النهج التعاوني للمؤسسة على قوة الشراكات المستدامة، ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، وتعزيز مساهمات شركاء التنمية بغرض تعظيم الأثر على حياة الفقراء.

العمل مع شركاء التنمية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع شركاء التنمية وتبني علاقات طويلة الأجل معهم في مختلف أنحاء العالم، وتسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. ويقدم شركاء المؤسسة في مجال التنمية مساندة قوية لعملها، حيث تعهدوا بتقديم حوالي 263 مليون دولار في السنة المالية 2015.

وتبني المؤسسة على الشراكات وتستفيد منها، وتعمل على تحسين أواصر التعاون من خلال تعميق حوارها مع الشركاء وتسعى إلى فتح آفاق جديدة لتحسين مستوى الكفاءة وإحداث التأثير. وتجري المؤسسة والبنك الدولي مشاورات مشتركة مع مجموعة متنوعة من الشركاء لتعميق عملها – ويشمل ذلك هولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة في السنة المالية 2015. وقد لعبت المؤسسة كذلك دورا أساسيا في صياغة إطار التمويل المستقبلي للتنمية المستدامة من خلال إبراز أهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية. وفي مايو/أيار، نظمت مجموعة البنك منتدى تمويل التنمية في روتردام. وأتاح هذا المنتدى محفلا مثاليا للخبراء الإستراتيجيين وواضعي السياسات والمستشارين في القطاعين العام والخاص للالتقاء معا والتفكير في المبادرات المهمة التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتواصل المؤسسة، من خلال الصناديق الاستئمانية لشركاء التنمية، تقديم التمويل والمعرفة بشأن تنمية القطاع الخاص. وتسلط المبادرات التالية الضوء على الجهد المتسق الذي قامت به للتعاون بطرق مبتكرة مع الشركاء:

مؤسسة روكفلر

دخلت مؤسسة روكفلر في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2015 لإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية في مختلف أنحاء بلدان الأسواق الصاعدة. وتعهدت مؤسسة روكفلر بتقديم 10 ملايين دولار لتدشين صندوق لإعداد المشاريع، سيتيح منحا لمساندة تقديم المشورة القانونية والفنية والمالية للحكومات التي تعمل مع مؤسسة التمويل الدولية. ومن شأن هذه المشاريع أن تساعد المدن في بناء القدرة على مواجهة التحديات ومساندة المجتمعات المحلية الفقيرة والمعرضة للمعاناة. وسيساعد الصندوق كذلك في تسريع

عجلة إعداد المشاريع وزيادة عدد المشاريع التي تحصل على التمويل. وتهدف مؤسسة روكفلر والمؤسسة الدولية للتنمية إلى القيام معا بتعبئة مبلغ إضافي قدره 40–90 مليون دولار من الشركاء الآخرين، ويمكن أن يساند ذلك إعداد ما يصل إلى 80 مشروعا من المشاريع المتوسطة إلى الكبيرة على مستوى العالم.

وزارة التنمية الدولية البريطانية

شكلت وزارة التنمية الدولية البريطانية ومجموعة البنك الدولي شراكة جديدة ستركز على استخدام الابتكارات التكنولوجية لتقديم الخدمات المالية لبعض أشد الناس فقرا وتهميشا في العالم، وخاصة النساء ومن يعيشون في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويحظى برنامج "تسخير الابتكار لتعميم الخدمات المالية" بمساهمة تزيد على 16 مليون جنيه استرليني من المملكة المتحدة. وسيوفر البرنامج أيضا الخبرة الفنية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ إطار إستراتيجي لتحديث أنظمة الدفع الحكومية والتجزئة والتحويلات.

الاتحاد الأوروبي

تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 9 ملايين يورو في ديسمبر/كانون الأول 2014 بغرض تشجيع التنمية الحضرية المستدامة في خمس مدن هندية. ويتسق برنامج المدن البيئية في الهند، الذي يهدف إلى معالجة تحديات التوسع العمراني السريع في البلاد، مع خطة "المدن الذكية" التي تتبناها الحكومة الهندية، والتي تسعى إلى إنشاء 100 مدينة جديدة ذات بنية تحتية حديثة.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

(بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية) أرقام غير مدققة

موجز	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
حكومات	272.51	199.85
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	46.66	24.69
مؤسسات ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	19.38	38.01
المجموع	338.56	262.55

الحكومات	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
أستراليا	7.01	34.38
النمسا	11.24	7.43
كندا	48.12	4.25
الدانمرك	4.47	9.22
فرنسا	0.00	2.49
ألمانيا	0.99	0.00
هنغاريا	20.00	0.00
آيرلندا	2.65	0.00
إيطاليا	4.72	0.00
اليابان	36.71	5.96
كوريا	3.00	0.13
هولندا	55.00	0.63
نيوزيلندا	0.00	1.41
النرويج	3.27	18.13
السويد	2.76	3.63
سويسرا	47.72	33.31
المملكة المتحدة	16.60	56.13
الولايات المتحدة	8.26	22.73
المجموع	272.51	199.85

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	16.62	8.36
المفوضية الأوروبية	19.68	11.43
الصندوق الاستئماني لتعميق القطاع المالي	0.60	0.00
المعهد العالمي للنمو الأخضر (3GI)*	0.60	0.00
البنك الإسلامي للتنمية	0.31	0.00
الصندوق الاستئماني لتعزيز سبل كسب العيش والأمن الغذائي	3.62	0.00
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.24	3.65
مؤسسة شرق أفريقيا للتجارة والأسواق (تريد مارك إيست أفريكا – TMEA)	0.00	1.25
المجموع	46.66	24.69

المؤسسات التجارية ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	2.00	20.51
شركة بريتيش بتروليوم إكسبلوريشن (بحر قزوين) المحدودة	0.40	0.00
شركة دينغي فينتشر كابيتال المحدودة	3.00	0.00
صندوق مؤسسة سيليكون فالي الاجتماعية (SVCF) التابع لمؤسسة إيباي الخيرية	0.00	0.10
مؤسسة فورد	0.15	0.20
مؤسسة غولدمان ساكس	11.33	0.00
مؤسسة ماري ستوبس الدولية	0.00	3.95
شركة نسلة إس أيه*	0.00	1.50
مؤسسة بيبسي كولا*	0.00	1.50
مؤسسة روكفلر	0.00	10.00
شركة SABMiller PLC*	0.25	0.25
شركة كوكا كولا*	2.25	0.00
المجموع	19.38	38.01

*مساهم في مجموعة الموارد المائية 2030

إدارة المخاطر

إدارة حافظة المشاريع

تشكل إدارة حافظة المشاريع جزءا أساسيا في إدارة عمل مؤسسة التمويل الدولية لضمان تحقيق نتائج مالية وإنمائية قوية لما تقوم به من مشاريع.

ويقوم جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية باستعراض الحافظة العالمية بأكملها كل ثلاثة شهور ورفع تقرير سنوي عن أداء الحافظة إلى مجلس الإدارة. كما تقوم فرق الحوافظ، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، بإجراء استعراضات شاملة للأصول كل على حدة لاستكمال الاستعراضات ربع السنوية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج مؤسسة التمويل الدولية بين تحليل أداء حافظة مشاريعها البالغ قيمتها 50.4 مليار دولار من جهة، وتوقعات للاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك لإثراء عمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات منتظمة لأداء الحافظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة لتحديد المخاطر والتصدي لها مسبقا.

وعلى مستوى المشاريع، تنشط المؤسسة في رصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار وزيارة مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية للتصدي للمشكلات المحتملة. كما ترصد المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي بانتظام، وتقيس النتائج المالية والإنمائية.

وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة، حيث تسعى إلى التفاوض على اتفاقيات مع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل مع استمرار المشروع المعني في العمل.

وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين في عملياتها بانتظام بتطورات المشاريع، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم حسب الاقتضاء.

خدمات الخزانة

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار خاصة بمحاور تركيز محددة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وبمرور السنين، نما برنامج التمويل التابع للمؤسسة ليساير القروض التي تقدمها – وفي السنة المالية 2015، بلغ مجموع القروض الجديدة ما يعادل 15.6 مليار دولار.

الاقتراض في الأسواق الدولية في السنة المالية 2015

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	8,621,527,000.00	%54.5
دولار أسترالي	2,381,909,500.00	%15.1
ريال برازيلي	1,247,752,840.45	%7.9
ين ياباني	690,844,961.00	%4.4
روبية هندية	646,237,823.36	%4.1
الرينمنبي (اليوان الصيني)	611,959,012.97	%3.9
يورو	340,150,000.00	%2.2
مصادر أخرى	1,278,496,063.62	%8.1
المجموع	15,818,877,201.40	%100.0

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/حزيران 2015، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 39.5 مليار دولار مقابل 33.7 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ويُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غير الدولار أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية التزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأجل في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي القوة المالية للمؤسسة إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما يُمَكّنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني في الفئة الممتازة AAA التي حافظت عليها المؤسسة منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح للمؤسسة وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى .

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو حافظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2015، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 22.6 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 19.2 مليار دولار.

تشجيع الاستدامة

إطار استدامة مؤسسة التمويل الدولية

الاستدامة عنصر بالغ الأهمية في نجاح عمل الشركات، وهي مهمة أيضا للجهات المتعاملة معها، والمجتمعات المحيطة بها، ومجموعات أصحاب المصلحة الأوسع نطاقا.

في وقت يواجه فيه العالم مخاطر تغير المناخ وشح الموارد وارتفاع الضغوط الاجتماعية، تواجه منشآت الأعمال حاجة متزايدة لاعتماد نهج أكثر قوة للقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة. وتعتمد المؤسسة نهجا متكاملا في التصدي لتحديات الاستدامة – وهو نهج يدير المخاطر المالية وغير المالية على نحو موحد، ويجعل الاستدامة في الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من أسلوب عمل الشركات.

ويجسد إطار الاستدامة بمؤسسة التمويل الدولية هذا النهج؛ فهو مصمم لمساعدة الجهات المتعاملة معها على تحسين أدائها لعملها، وتعزيز مستوى الشفافية، والعمل مع الأشخاص المتضررين من المشاريع التي تمولها، وحماية البيئة، وزيادة الأثر الإنمائي. وبذلك، فإنه يُمَكّن المؤسسة من الوفاء بالتزامها الإستراتيجي لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والارتقاء بمستوى حوكمة الشركات الرشيدة، مع الإسهام في الوقت نفسه في نمو القطاع الخاص وخلق الوظائف.

الاستدامة من الناحية العملية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على ضمان تحقيق الاستدامة في أربعة أبعاد رئيسية – المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فوضعية الاستدامة المالية تتيح للمؤسسة والجهات المتعاملة معها إمكانية الإسهام في عملية التنمية على الأمد الطويل. وتضمن الاستدامة الاقتصادية لمشاريع المؤسسة إسهامها على نحو ملموس في اقتصادات البلدان المضيفة.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تعطي المؤسسة نفس معدل الترجيح والاهتمام للمخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. وفي الأسواق الأكثر صعوبة، تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها التي تواجه استثماراتها التجارية ذات المردود المرتفع المحتمل والنمو المستدام الشامل للجميع طائفة متنوعة ومتزايدة من المخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية المعقدة.

وتتطلب هذه التحديات أفضل الحلول المرنة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. ويتضمن عمل المؤسسة مساعدة الجهات المتعاملة معها على معالجة المخاطر التي تقع خارج نطاق قدرتها أو مسؤوليتها ولا تستطيع حلها بمفردها، وذلك بغرض الاستفادة من إمكانات مجموعة البنك الدولي لإيجاد حلول دائمة، وللعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في إطلاق العنان للاستثمار عندما يواجهون مخاطر كبيرة تعوق استدامة أعمالهم.

ويشير المتعاملون مع المؤسسة باستمرار إلى أن خبراتها الفنية تشكل عنصرا مهما في اتخاذهم القرار بشأن العمل معها. وقد وجد نحو 90 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة الذين تلقوا مساندة منها بشأن القضايا البيئية والاجتماعية أن المساعدة التي تقدمها المؤسسة مفيدة في تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة، مما يؤدي إلى تدعيم قيمة الاسم التجاري وشهرته، وإرساء ممارسات سليمة لإدارة المخاطر.

معايير الأداء المعمول بها في مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تساعد الجهات المتعاملة معها على تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة أنشطة الأعمال على نحو مستدام. وتساعد هذه المعايير الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء المؤسسة مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة. ويطبق حالياً أكثر من 80 مؤسسة مالية على مستوى العالم مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تجسد هذه المعايير، منها 25 مؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها – بما في ذلك 15 مؤسسة تمويل إنمائي أوروبية، و34 وكالة لائتمان الصادرات.

تشكل إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في حافظة مشاريع المؤسسة وتشجيع الممارسات المستدامة جزءا لا يتجزأ من عمل المؤسسة ونهجها الخاص بإدارة المخاطر. وعند تقديم مقترح لتمويل أحد المشاريع، تقوم المؤسسة بإجراء استعراض اجتماعي وبيئي في إطار عملية العناية الواجبة لديها. ويراعي هذا الاستعراض تقدير الجهة المتعاملة لأثر المشروع ومدى التزامها وقدرتها على إدارته. ويتناول الاستعراض أيضا تقييم ما إذا كان المشروع يلتزم بمعايير الأداء ومنهجية حوكمة الشركات التي تحددها المؤسسة. وحيثما تكون هناك ثغرات وفجوات، تتفق المؤسسة مع الجهة المتعاملة معها على خطة عمل لضمان الوفاء بهذه المعايير بمرور الوقت. وتشرف المؤسسة على مشاريعها طوال دورة الاستثمار.

حوكمة الشركات

تولي مؤسسة التمويل الدولية أولوية كبيرة لتحسين حوكمة الشركات؛ حيث تقدم الاستثمارات والخدمات الاستشارية بشأن أفضل الممارسات من أجل تحسين فاعلية مجالس الإدارة، وتدعيم حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإفصاح المؤسسي.

وتعمل المؤسسة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي لضمان تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية في الأسواق الصاعدة باستخدام الخبرات التي اكتسبتها المؤسسة مباشرة باعتبارها جهة استثمار. وتقدم المؤسسة أيضا المشورة إلى الجهات التنظيمية ومديري أسواق الأوراق المالية والأطراف الأخرى المهتمة بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الرشيدة وتحسينها.

إن تجارب المؤسسة وخبراتها تتيحان لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة حاليا إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك بطرق شتى منها: منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بنظم الحوكمة. ويُعتبر هذا النظام الأكثر تقدما من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج منسق لحوكمة الشركات تقوم بتنفيذه حاليا أكثر من 30 مؤسسة تمويل إنمائي.

كما تساعد مؤسسة التمويل الدولية على تدعيم الشركاء المحليين الذين يقدمون خدمات خاصة بحوكمة الشركات في الأجل الطويل. ويتضمن ذلك مواد تدريبية وأدوات بناء المؤسسات في مجالات: جميعات حوكمة الشركات، ووضع المدونات وبطاقات قياس الأداء، والتدريب على القيادة في مجالس إدارة الشركات، وتسوية المنازعات، وتدريب الصحفيين الاقتصاديين، وتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة في الشركات.

وتعتمد الحوكمة الرشيدة للشركات على التنوع في القيادة في مجالس الإدارة. وتسعى المؤسسة إلى زيادة عدد النساء اللواتي يتم تعيينهن في مجالس إدارة الشركات لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتشكل النساء حوالي 28 في المائة من المديرين المعيّنين في المؤسسة.

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية من خلال التزامها بالحد من بصمتها الكربونية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها الداخلية – بحيث تخضع للمعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي تطالب الجهات المتعاملة معها بتطبيقها.

ويُعتبر الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية جزءاً مهماً من هذا الالتزام. ويشكل استخدام الكهرباء حوالي 25 في المائة من مجمل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن العمليات الداخلية للمؤسسة على مستوى العالم. وبين عامي 2007 و 2015، سعت المؤسسة إلى خفض استهلاك الكهرباء بحوالي 15 في المائة في مكاتب مقراتها، وحققت خفضا نسبته 25 في المائة خلال تلك الفترة.

وفي عام 2016، ستضع المؤسسة هدفا أكثر طموحا – يتضمن بعضا من مكاتبها القطرية. ويمثل خفض هدر استخدام الورق إحدى أولويات المؤسسة، ويجري حاليا تعميم نظام طباعة جديد تديره مجموعة البنك الدولي مركزيا بغرض تحديث تكنولوجيا الطباعة، مع القضاء على الهدر والفاقد وخفض التكاليف بما يقدر بحوالي مليوني دولار خلال عام في مكاتب مجموعة البنك بواشنطن العاصمة. وفي مقر مؤسسة التمويل الدولية، أدى النظام الجديد إلى خفض نسبة استخدام الطابعات إلى عدد الموظفين إلى طابعة واحدة لكل 12 موظفا وذلك من طابعة واحدة لكل موظفين اثنين، كما أن عدد موظفي المقر الذين لديهم طابعة شخصية يقل عن 0.5 في المائة. ويتفادى النظام أوامر الطباعة المعلقة، ويؤدي إلى تخفيض هدر الأحبار.

ومازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). ففي السنة المالية 2015، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي حوالي 47,400 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. واشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من حافظة تضم خمسة مشاريع – بما في ذلك مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الأفران، والطاقة المتجددة في الهند وأوغندا. كما اختارت مشاريع تعود بمزايا إنمائية ملموسة على المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشاريع فيها.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2014 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

السفر لأغراض العمل	32,609.00	%69
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	7,244.37	%15
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	4,391.77	%9
مصادر أخرى	3,173.77	%7
إجمالي الانبعاثات	47,418.92	%100

تقرير المراجعة المستقلة بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي للمؤسسة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وبيانات نوعية ("البيانات"). واخترنا قوائم أعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على سمعة المؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها. وتتصل المؤشرات والبيانات المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
سياسة مؤسسة التمويل الدولية	"جهاز موظفي المؤسسة" (الصفحة 80) "إدارة المخاطر" (الصفحة 88)	
فاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	"تعزيز نظام قياس النتائج" (الصفحة 75) "نظام قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية" (الصفحتان 73–74) "التغطية والنتائج الإنمائية" (الصفحتان 76–77)	مشاريع استثمار حاصلة على تقدير مرتفع: 63 في المائة؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار العامة حسب الصناعات (الصفحة 79)، والمناطق (الصفحة 79)، ومجالات الأداء (الصفحة 79)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة (الصفحة 27). مشاريع استشارية حاصلة على تقدير مرتفع: 73 في المائة (الصفحة 79)؛ والقيم التفصيلية حسب: مجالات العمل (الصفحة 79)، والمناطق (الصفحة 79)
نطاق الوصول للجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية	"أسواق رأس المال المحلية – بناء أسواق رأسمالية كفؤة" (الصفحة 42–43) "الصحة والتعليم – تدعيم رأس المال البشري" (الصفحتان 54–55) "التوظيف – اعتماد نهج شامل لخلق الوظائف" (الصفحتان 48–49) "التكنولوجيا – استخدام التكنولوجيا الرقمية لتمكين الفقراء" (الصفحتان 38–39)	التوظيف (بالملايين): 2.5 (الصفحة 78) عدد المرضى المستفيدين (بالملايين): 17.3 (الصفحة 78) عدد الطلبة المستفيدين (بالملايين): 3.5 (الصفحة 78) عدد المزارعين المستفيدين (بالملايين): 3.4 (الصفحة 78) المستفيدون من توزيع الغاز (بالملايين): 35.0 (الصفحة 78) المستفيدون من توزيع الكهرباء (بالملايين): 43.6 (الصفحة 78) المستفيدون من توزيع المياه (بالملايين): 23.4 (الصفحة 78) تمويل التجارة – عدد المعاملات (بالملايين): 1.8 (الصفحة 78) تمويل التجارة – المبلغ (بمليارات الدولارات): 266 (الصفحة 78)

عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة التقويمية 2014 (الصفحة 78)

نوع القروض	عدد القروض (بالملايين)	المبلغ (بمليارات الدولارات)
قروض تمويل أصغر	43.6	35.3
قروض صغيرة ومتوسطة	4.3	234.4

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
التصنيف البيئي والاجتماعي	"معايير الأداء في المؤسسة" (الصفحة 90)	ارتباطات المؤسسة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 26) الفئة | الارتباطات (ملايين الدولارات) | عدد المشاريع A | 1,508 | 25 B | 3,244 | 157 C | 215 | 57 FI | 256 | 15 FI-1 | 1,311 | 17 FI-2 | 2,937 | 100 FI-3 | 1,067 | 35 المجموع | 10,539 | 406
أساليب العمل المستدام	"تغير المناخ – المساعدة في احتواء تهديد عالمي" (الصفحتان 44–45) "المساواة بين الجنسين – توسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء" (الصفحتان 50–51) "الخدمات الاستشارية" (الصفحتان 65–66) "التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحة 91)	الارتباطات في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ للسنة المالية 2015 (الصفحة 59): 2,349 مليون دولار الانبعاثات الكربونية (الصفحة 91): 47,419 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2014
التأثير في تنمية القطاع الخاص	"الصناعات الزراعية – توفير الغذاء للعالم على نحو قابل للاستمرار" (الصفحتان 46–47) "منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة – تسريع عجلة ريادة الأعمال المحلية" (الصفحتان 34–35) "البنية التحتية – وضع أساس قوي للتنمية" (الصفحتان 30–31) "التوسع العمراني – تعزيز المدن والمراكز الحضرية" (الصفحتان 40–41) "القدرة على الحصول على التمويل – فتح مسارات جديدة لتحقيق الرخاء" (الصفحتان 32–33)	
العمل في البلدان الأشد فقرا والهشة	"المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات – خلق الفرص في بيئات تمزقها الصراعات" (الصفحتان 52–53)	
العمل مع الآخرين	"الاستثمار العابر للحدود – تعبئة رأس المال من أجل التنمية" (الصفحتان 36–37)	
المساءلة في مؤسسة التمويل الدولية	"مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة" (الصفحتان 84–85)	

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود[1] على ما يلي:

1. تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في السنة المالية 2015 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 26)، وفاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (نتائج الرصد والتتبع، الصفحة 74)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى.
2. تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة[2]، ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية[3].

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والقوائم بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والقوائم على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أُجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بالتزام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)[4]، وتتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة المراجعة التي قمنا بها ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد القوائم الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 25 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات دقة القوائم.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا – على أساس الاختبار–من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو القوائم، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاءات.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض القوائم والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

1. يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.
2. http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/content/disclosure_policy.
3. تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.
4. ISAE 3000: "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على القوائم والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي تغطيه هذه القائمة، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، وأجرينا فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشاريع المنفردة.

معلومات بشأن معايير الإبلاغ ورفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير رفع التقارير وسياسات ومبادئ إعداد القوائم، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع التي تمولها من مواردها مباشرةً أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتقيم المؤسسة النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية من خلال نظامها لتتبع النواتج الإنمائية، وتنفيذ إستراتيجية التقييم الخاصة بها.

وفي مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، طبقت المؤسسة على استثماراتها المباشرة مجموعةً جديدةً من المؤشرات الأساسية التي تقوم بتقييم التقدم الذي تحققه الجهات المتعاملة معها في تنفيذ معايير الأداء. وتطبق هذه المؤشرات نهجا تقييميا جديدا من نظام تصنيف موجه للنتائج إلى نهج للأداء يقيس كيف تقوم الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتحسين أدائها البيئي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يجب توسيع نطاق المؤشرات المُستخدمة في تقييم الأداء الإنمائي للقطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية كي يعكس على نحوٍ أفضل الأثر على المستفيدين النهائيين على مدى دورة حياة المشاريع، كما يجب تعزيز المبررات المنطقية التي تدعم تقديرات تنمية القطاع الخاص في نظام تتبّع النواتج الإنمائية. وتلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتعزيز ملاءمة نتائجها الإنمائية والإجراءات المتصلة بتغطيتها على أساس مستمر. ويجري حاليا بالفعل إحراز تقدم في مواءمة مؤشرات تنمية القطاع الخاص بين المؤسسات المالية الدولية.

وأخيرا، في حين ترصد مؤشرات نطاق التغطية إسهامات الجهات المتعاملة مع المؤسسة بصفة عامة، من الممكن تعزيز عملية رفع التقارير بالمؤسسة فيما يتعلق بإسهاماتها ونتائجها التنموية عن طريق الإفصاح عن بيانات إضافية – مثلا، المستفيدون الآخرون بعد انتهاء استثمار المؤسسة – ومن خلال تطبيق عامل مساهم – كنسبة استثمار المؤسسة في الاستثمارات بشكل عام.

الاكتمال

تغطي حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات معظم أنشطة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة. وتمت الإشارة بالفعل إلى النطاق الذي يغطيه كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي. وبوجه خاص، وتماشيا مع الممارسات الجديدة للمؤسسة المتعلقة بالإبلاغ عن التمويل قصير الأجل على نحو منفصل عن التمويل طويل الأجل، فقد جرى تطبيق مجموعة محددة من مؤشرات نطاق التغطية منذ العام الماضي كي تعكس أثر البرنامج العالمي لتمويل التجارة. وتمت مراجعة الأرقام ذات الصلة وعرضها في جدول بيانات التغطية (الصفحة 78).

وتَبَيَّن أيضاً في ضوء كون السنة المالية 2015 وهي الأولى التي يجري فيها تقييم أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي باستخدام مجموعة جديدة من المؤشرات البيئية والاجتماعية، أن معدل الإنجاز على المؤشرات الخاصة بمجال الأداء هذا كانت أقل مقارنة بمثيلاتها في السنة المالية 2014.

الحيادية والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

الموثوقية

عززت المؤسسة ضوابطها الداخلية المتعلقة بالعوامل المساهمة الرئيسية في مؤشرات نطاق التغطية على مستوى المشاريع، بالإضافة إلى الضوابط المطبقة على المستوى المؤسسي. ولما كانت هذه المؤشرات يتم جمعها مباشرة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة التي قد تستند في بعض الأحيان إلى تقديرات – وليس إلى بياناتها وقوائمها المالية المدققة، فإن الضوابط الداخلية المطبقة تعد ضرورية للتأكد من اتساق البيانات المرفوعة مع التعريفات ومنهجيات حساب البيانات المعمول بها لدى المؤسسة.

ورغم ذلك، ينبغي مواصلة تعزيز هذه الضوابط: على مستوى المشاريع من خلال ضمان اتساق تطبيق الضوابط في مختلف الصناعات والمناطق؛ وعلى مستوى المؤسسات، من خلال مراجعة نوعية الفحوصات المطبقة، وإمكانية تتبع مصادر البيانات المستخدمة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنظر المؤسسة في تقييد استخدام الاستنباط والاستقراء بالنسبة لمؤشرات نطاق التغطية عندما لا تتوفر بيانات من الجهات المتعاملة معها.

الرأي

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

- أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها – من جميع النواحي الجوهرية – وفقاً لمعايير رفع التقارير؛
- أن هذه البيانات لم يتم عرضها – من جميع النواحي الجوهرية – بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، 7 أغسطس/آب 2015

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

EY
Building a better working world

Eric Duvaud
شريك، خدمات التكنولوجيا النظيفة والاستدامة (Cleantech and Sustainability)

موجز الأداء المالي

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية . وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات على القروض.الفردية في الدخل من القروض participation notes المشاركة
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المحققة وغير المحققة من حوافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل حافظة الأصول السائلة
الدخل من حافظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء حافظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات تمت الموافقة عليها. المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والموازنات الإدارية وغيرها التي
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة هامش الائتمان والأدوات المالية المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح غير المحققة المرتبطة بحافظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق عليها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل	
الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

كانت أسواق أسهم رأس المال العالمية في الاقتصادات الصاعدة متقلبة في السنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015، لكنها تراجعت بصفة عامة في السنة نفسها. وكان للتباطؤ الاقتصادي في بعض البلدان بمنطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتراجع قيمة معظم عملات استثمارات المؤسسة مقابل الدولار الأمريكي، والعملة الوظيفية للمؤسسة، والاتجاه النزولي لأسعار النفط، تأثير سلبي على النتائج المالية للسنة المالية 2015، والنتائج المالية لحافظة المؤسسة للاستثمارات في أسهم رأس المال على وجه الخصوص.

ونتيجة لمزيج من العوامل المتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الصاعدة والتطورات الخاصة باستثمارات محددة، فقد سجلت المؤسسة انخفاضا أعلى غير مؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون، وارتفاع الخسائر غير المحققة على استثمارات أسهم رأس المال، وارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض، التي شكلت، بالإضافة إلى انخفاض الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة، المحركات الرئيسية للنتائج المالية للمؤسسة في السنة المالية 2015 مقارنة بالسنة المالية 2014. إلا أن المؤسسة استطاعت تحقيق أرباح أعلى على عدد صغير من عمليات بيع الأسهم تركزت في عمليتي تصفية جرت في الربع الأول من السنة المالية 2015.

وقد أفادت مؤسسة التمويل الدولية بتحقق دخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية قدره 855 مليون دولار في السنة المالية 2015، مقابل 1782 مليون دولار في السنة المالية 2014.

وبلغ الدخل القابل للتخصيص 1327 مليون دولار، ويقل ذلك 18 في المائة عن مثيله في السنة المالية 2014 (1614 مليون دولار).

التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2014 (بملايين الدولارات):

الزيادة (الانخفاض)
السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2014

زيادة الانخفاض غير المؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	(484)
انخفاض الأرباح عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(383)
انخفاض الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	(132)
ارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	(83)
ارتفاع الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	58
ارتفاع أرباح عمليات النقد من الأنشطة غير القابلة للتداول	72
بنود أخرى، بالصافي	25
التغير العام في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**بالدولار الأمريكي** (927)

بلغ إجمالي صافي الخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة بالقيمة العادلة 106 ملايين دولار في السنة المالية 2015 (صافي خسائر غير محققة قدرها 43 مليون دولار في السنة المالية 2014)، وأسفر ذلك عن تحقيق دخل، قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، قدره 749 مليون دولار في السنة المالية 2015، وذلك مقارنة بمبلغ قدره 1739 مليون دولار في السنة المالية 2014. وبلغ إجمالي المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية 340 مليون دولار في السنة المالية 2015، مقابل 251 مليون دولار في السنة المالية 2014. وبلغ صافي الأرباح المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة ما مجموعه 36 مليون دولار في السنة المالية 2015 (مقابل أرباح قدرها 5 ملايين دولار في السنة المالية 2014).

وبناء عليه، بلغ إجمالي صافي الدخل المنسوب للمؤسسة 445 مليون دولار في السنة المالية 2015، مقابل 1483 مليون دولار في السنة المالية 2014.

ونعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة)
السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات): كما في 30 يونيو/حزيران من السنوات المعنية	2015	2014	2013	2012	2011
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,123**	1,065	996	993	802
(المخصصات)/ الإفراج عن مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	**(171)**	(88)	(243)	(117)	40
الدخل المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**427**	1289	732	1,548	1,601
الدخل المتأتي من سندات الديون والأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**132**	89	69	71	67
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**467**	599	500	313	529
رسوم على المبالغ المقترضة	**(258)**	(196)	(220)	(181)	(140)
بنود دخل أخرى	**505**	461	441	448	222
مصروفات أخرى	**(1,423)**	(1,418)	(1,401)	(1,207)	(981)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول	**53**	(19)	35	145	(33)
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**855**	1782	909	2013	2107
صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	**(106)**	(43)	441	(355)	72
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**749**	1739	1350	1658	2179
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(340)**	(251)	(340)	(330)	(600)
صافي الدخل	**409**	1488	1010	1328	1579
ناقصاً: صافي الخسائر (الأرباح) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**36**	(5)	8	–	–
صافي الدخل المنسوب للمؤسسة	**445**	1,483	1,018	1,328	1,579
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة					
مجموع الأصول	**87,548**	84,130	77,525	75,761	68,490
أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المُشتقة المرتبطة	**39,475**	33,738	31,237	29,721	24,517
الاستثمارات	**37,578**	38,176	34,677	31,438	29,934
المبالغ المستحقة من الاقتراضات، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**51,265**	49,481	44,869	44,665	38,211
مجموع رأس المال	**24,426**	23,990	22,275	20,580	20,279
منه					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**20,457**	20,002	18,435	17,373	16,032
أرباح محتجزة مخصصة	**184**	194	278	322	335
قيمة المساهمات في أسهم رأس المال	**2,566**	2,502	2,403	2,372	2,369
بنود الدخل الشامل الأخر المتراكم	**1,197**	1,239	1,121	513	1,543
حصص غير مسيطرة	**22**	53	38	–	–

النسب المالية الأساسية كما في 30 يونيو/حزيران من السنوات المعنية	2015	2014	2013	2012	2011
النسب المالية[أ]					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP) [ب]	**%0.5**	%1.8	%1.3	%1.8	%2.4
العائد على متوسط الأصول (معايير أخرى غير على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها) [ج]	**%1.3**	%1.8	%0.9	%2.8	%1.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP) [د]	**%1.8**	%6.4	%4.8	%6.5	%8.2
العائد على متوسط رأس المال (معايير أخرى غير على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها) [ه]	**%4.6**	%6.5	%3.1	%9.9	%6.0
نسبة السيولة العامة [و]	**%81**	%78	%77	%77	%83
مستوى سيولة التمويل الخارجي	**%494**	%359	%309	%327	%266
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال [ز]	**2.6:1**	2.7:1	2.6:1	2.7:1	2.6:1
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي حافظة القروض المدفوعة [ح]	**%7.5**	%6.9	%7.2	%6.6	%6.6
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات) [ط]	**19.2**	18.0	16.8	15.5	14.4
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات) [ي]	**22.6**	21.6	20.5	19.2	17.9
رأس المال الإستراتيجي [ك]	**3.4**	3.6	3.8	3.7	3.6
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام [ل]	**1.1**	1.4	1.7	1.8	1.8
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%5**	%7	%8	%9	%10

أ. تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج. يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل السنوي مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير القابلة للتداول، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

د. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ه. يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل السنوي مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير القابلة للتداول، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

و. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة في جميع الأحوال بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير الممسوحة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45 في المائة من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية (النطاق المستهدف هو 65–95 في المائة).

ز. تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/المساهمات في رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها الاقتراضات القائمة – بالإضافة إلى الضمانات القائمة – رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ح. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي القروض المدفوعة.

ط. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالمؤسسة يتسق مع الحفاظ على متطلبات التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة (AAA). ويتم احتسابه على أنه مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر لكل فئة من فئات الأصول في المؤسسة.

ي. رأس المال المدفوع مضافا إليه الأرباح المحتجزة، غير شامل الأرباح المحتجزة المخصصة، مضافا إليه الاحتياطيات العامة والمحددة لتغطية خسائر القروض. ويشكل ذلك مستوى الموارد المتاحة بموجب إطار كفاية رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر للمؤسسة.

ك. إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ل. 90 في المائة من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

الارتباطات

في السنة المالية 2015، بلغ التمويل طويل الأجل 10,539 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 9,967 مليون دولار في السنة المالية 2014، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 7,133 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 5,143 مليون دولار في السنة المالية 2014، بزيادة إجمالية قدرها 17 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط الرصيد غير المسدد للتمويل قصير الأجل 2,837 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2015 مقارنة بمبلغ 3,006 ملايين دولار في 30 يونيو/حزيران 2014.

تعبئة الموارد الأساسية (Core Mobilization) تشير إلى تمويل من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد. ولا تمول المؤسسة إلا جزءا منها، ولا يزيد في العادة على 25 في المائة من تكلفة أي مشروع. ولذلك، فإن جميع المشاريع التي تمولها المؤسسة تتطلب وجود شركاء ماليين آخرين. وتقوم المؤسسة بتعبئة هذا التمويل من القطاع الخاص من مؤسسات أخرى عن طريق عدد من الوسائل على النحو المبين في الجدول الوارد إلى اليسار.

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2015 و 2014 (بملايين الدولارات)	السنة المالية 2015	السنة المالية 2014
التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها [1]	17,672	15,110
تمويل طويل الأجل		
القروض	7,019	7,327
استثمارات في أسهم رأس المال	3,187	2,324
ضمانات	273	286
استثمارات في أسهم رأس المال	60	30
إجمالي التمويل طويل الاجل	10,539	9,967
تعبئة الموارد الأساسية		
قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها		
قروض المشاركة	1,853	2,043
القروض الموازية	1,522	730
البرنامج الموجَّه لحافظة الإقراض المشترك	818	320
موارد أخرى تمت تعبئتها	881	606
إجمالي قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	5,074	3,699
شركة إدارة الأصول		
صندوق رسملة الديون الثانوية	150	516
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	86	84
صناديق التحفيز	66	75
صندوق رسملة سوق الأسهم	3	7
صندوق رسملة المصارف الروسية	–	2
الصندوق العالمي للبنية التحتية	226	146
استثمارات مشتركة للصندوق العالمي للبنية التحتية	230	–
إجمالي شركة إدارة الأصول	761	830
مبادرات أخرى		
برنامج سيولة التجارة العالمية، وبرنامج تمويل السلع الأولية الحرجة	750	500
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	548	114
مجموع المبادرات الأخرى	1,298	614
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	7,133	5,143

1. ارتباطات سندات الديون مدرجة في القروض واستثمارات أسهم رأس المال استنادا إلى خصائصها السائدة.

أنشطة الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول، السنة المالية 2015 مقابل السنة المالية 2014:

	في 30 يونيو/حزيران 2015			للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2015			
	إجمالي الأصول التي تديرها الشركة			مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق			
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	مدفوعات من الصندوق	مدفوعات من الصندوق (العدد)*
صندوق رسملة سوق الأسهم	1,275	775	500	6	4	8	1
صندوق رسملة الديون الثانوية	1,725	225	1,500	29	196	254	4
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,000	200	800	29	112	94	7
صندوق رسملة أفريقيا	182	–	182	–	3	–	–
صندوق رسملة المصارف الروسية	550	250	300	5	5	–	–
صناديق التحفيز	418	75	343	9	41	36	46
الصندوق العالمي للبنية التحتية**	1,430	200	1,230	27	298	293	7
صندوق الصين – المكسيك	1,200	–	1,200	–	6	–	–
صندوق تشجيع نمو المؤسسات المالية	344	150	194	–	–	–	–
برنامج الأسواق والعمل الحر والمساواة بين الجنسين (شركات مملوكة للنساء)	406	81	325	–	–	–	–
المجموع	8,530	1,956	6,574	105	665	685	65

* عدد المدفوعات قد يتضمن مدفوعات متعددة لشركة أو صندوق واحد يُستثمر فيه.

** يتضمن صندوق استثمار مشترك تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

	في 30 يونيو/حزيران 2014			للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2014			
	إجمالي الأصول التي تديرها الشركة			مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق			
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	مدفوعات من الصندوق	مدفوعات من الصندوق (العدد)*
صندوق رسملة سوق الأسهم	1,275	775	500	8	5	21	3
صندوق رسملة الديون الثانوية	1,725	225	1,500	77	514	544	8
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,000	200	800	21	83	89	9
صندوق رسملة أفريقيا	182	–	182	–	3	–	–
صندوق رسملة المصارف الروسية	550	250	300	9	10	4	2
صناديق التحفيز	418	75	343	3	15	12	17
الصندوق العالمي للبنية التحتية	1,200	200	1,000	32	165	172	6
صندوق الصين – المكسيك	–	–	–	–	–	–	–
صندوق تشجيع نمو المؤسسات المالية	–	–	–	–	–	–	–
برنامج الأسواق والعمل الحر والمساواة بين الجنسين (شركات مملوكة للنساء)	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	6,350	1,725	4,625	150	795	842	45

* عدد المدفوعات قد يتضمن مدفوعات متعددة لشركة أو صندوق واحد يستثمر فيه.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم جيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2015، بزيادة الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2015 إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport. كما يتيح الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/Annual Report

مؤشر وسائل الإعلام الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

شبكة
on.ifc.org/ifcLinkedIn

جوجل+
gplus.to/IFCwbg

موقع
scribd.com/IFCpublications

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستجرام
IFC_org

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:
Bruce Moats
مدير إدارة العلاقات الخارجية والمؤسسية، مجموعة البنك الدولي

Lisa Kopp
مدير إدارة العلامة التجارية

Joseph Rebello
رئيس التحرير

Aaron Rosenberg
رئيس الشؤون العامة

Bhattiprolu Murti
استشاري التحرير

Katherine Klaben
استشاري
الترجمة: وحدة الترجمة التحريرية والفورية في
مجموعة البنك الدولي (GSDTI)

التصميم: Addison
www.addison.com

الطباعة: Worth Higgins & Associates
/http://worthhiggins.com

تصوير فوتوغرافي:
الغلاف الداخلي: Dakar Toll
الصفحة 2: Iwan Bagus
الصفحة 12: Kunihito Terawa/Getty
الصفحة 15: Stockbyte/Getty
الصفحة 16: Christina Havis/EyeEm/Getty
الصفحة 19: John Burke/Getty
الصفحة 20: Iwan Bagus
الصفحة 21: Iwan Bagus
الصفحة 29: View Stock/Getty
الصفحة 31: Shots Studio/Shutterstock
الصفحة 32: Anna Koblanck/IFC
الصفحة 33: Dilip Banerjee/IFC
الصفحة 34: Mohamed Essa/IFC
الصفحة 37: Guiseppe Franchini/World Bank
الصفحة 38: Anna Koblanck/IFC
الصفحة 39: Thomas Nybo
الصفحة 41: Upasana Dahal
الصفحة 42: Eddie Gerald/Getty
الصفحة 45: Rafael Pérez-Pire Angulo
الصفحة 46: Danilo Pinzon/World Bank
الصفحة 49: Sarah Karim
الصفحة 50: Ric Francis
الصفحة 52: Salahaldeen Nadir/World Bank
الصفحة 55: Sayantoni Palchoudhuri/IFC
الصفحة 56: MHeiderich Photography
الصفحة 83: مجموعة البنك الدولي

مؤسسة التمويل الدولية
IFC

خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA

202 473 3800
ifc.org